

## العراق

### تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013

30 إبريل 2013

#### القضايا الرئيسية

**السياق:** منذ عام 2003، ساعدت المشاركة الوثيقة مع الصندوق العراق على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي رغم صعوبة المناخ السياسي والأمني، والصدمات الاقتصادية الخارجية، وضعف الهيكل الاقتصادي. وفي هذا السياق، ركزت مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 على تقوية السياسات بغية تحقيق إمكانات العراق الاقتصادية وجعل النمو أكثر شمولاً لكل فئات المواطنين.

**الآفاق:** يتناقض الاتجاه العام الإيجابي في إنتاج وصادرات النفط مع الضعف المتواصل في الحوكمة الاقتصادية والناجم عن تزايد صعوبة العملية السياسية وتدهور الأمن. وسوف تستطيع السلطات العراقية درء خطر لعنة الموارد الطبيعية إذا ما استطاعت تحسين الأوضاع السياسية والأمنية، وتقوية المؤسسات الاقتصادية وتنفيذ سياسات سليمة. وينبغي على السياسات المالية العامة أن تهدف إلى تمويل الإنفاق الاجتماعي والاستثماري المطلوب مع القيام في الوقت ذاته ببناء هوامش وقائية مالية لحماية الاقتصاد من صدمات سوق النفط. ونتيجة للصادرات النفطية الكبيرة، من المتوقع أن يؤدي الأداء القوي للحساب الجاري إلى تراكم الاحتياطيات الدولية.

**التوصيات الرئيسية في مجال السياسات:** يلزم أن تكون السلطات العراقية سباقة في التعامل مع التحديات والمخاطر متوسطة الأجل من خلال: (أ) ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وبناء هوامش وقائية مالية لمواجهة التقلبات في الإيرادات النفطية؛ (ب) وتكثيف العمل على تحرير سوق النقد الأجنبي؛ (ج) ومواصلة الإدارة الرشيدة للاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق؛ (د) وتعميق إصلاح القطاع المالي، بما في ذلك إرساء معاملة متكافئة للبنوك الخاصة؛ (هـ) والتعجيل بوتيرة الإصلاح الهيكلي لتعزيز النمو وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص.

عقدت المناقشات في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 2-12 مارس 2013. وتألف فريق الخبراء من السيد سدر الفيتش (رئيساً)، والسادة بارودي والخنيزي وشبيكات وسعيد (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، والسيدة كيرابيفا (إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) والسيد نيلسن (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة). واجتمعت البعثة مع معالي الدكتور علي الشكري وزير المالية بالنيابة، والدكتور فاضل عثمان وكيل وزارة المالية، ومعالي الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس ديوان الرقابة المالية ومحافظ البنك المركزي العراقي بالنيابة، وعدد آخر من كبار المسؤولين بالحكومة وممثلي القطاع الخاص العراقي. وشاركت السيدة شويري (من مكتب المدير التنفيذي) في مناقشات السياسات.

## المحتويات

4	مسرد الاختصارات .....
5	خلفية .....
5	ألف- الاقتصاد العراقي اليوم .....
7	باء- آخر التطورات .....
10	الآفاق متوسطة الأجل، والمخاطر، والتداعيات .....
10	ألف- الآفاق متوسطة الأجل .....
11	باء- المخاطر والتداعيات .....
15	أدوار السياسات في إدارة الثروة النفطية .....
15	ألف- السياسة المالية العامة .....
19	باء- السياسات النقدية وسعر الصرف والمالية .....
20	جيم- دعم النمو الشامل الذي يقوده القطاع الخاص .....
25	دال- قضايا البيانات .....
26	تقييم الخبراء .....

## الأطر

6	الإطار 1- العلاقات البرمجية للعراق مع الصندوق .....
14	الإطار 2- قطاع النفط العراقي: وجهات نظر وآثار خارجية .....
18	الإطار 3- استمرارية أوضاع المالية العامة في الأجل الطويل .....
21	الإطار 4- تطوير القطاع المالي .....

## الأشكال البيانية

5	الشكل البياني 1- أكبر احتياطات نفطية مثبتة .....
5	الشكل البياني 2- إجمالي الناتج المحلي في عام 2011: النفط مقابل غير النفط .....
7	الشكل البياني 3- الاستثمار الأجنبي المباشر، 2012 .....

## العراق

- 7..... الشكل البياني 4- مؤشر العنف، يناير 2008-فبراير 2013
- 8..... الشكل البياني 5- تطورات سعر الصرف
- 9..... الشكل البياني 6- مؤشرات الاقتصاد الكلي
- 10..... الشكل البياني 7- نمو إنتاج النفط العراقي: مقارنة بين بلدان مختارة
- 13..... الشكل البياني 8- سيناريو صدمة أسعار النفط مقابل السيناريو الأساسي
- 15..... الشكل البياني 9- أسعار النفط المحققة للتبادل: مقارنة بين بلدان مختارة
- 16..... الشكل البياني 10- رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي
- 17..... الشكل البياني 11- أسعار النفط، 2009-2013
- 20..... الشكل البياني 12- الآفاق متوسطة الأجل للاحتياطيات الدولية وصندوق تنمية العراق
- 22..... الشكل البياني 13- توقعات معدل البطالة، 2012-2018
- 24..... الشكل البياني 14- العراق: بيئة الأعمال والحوكمة

## الجدول

- 28..... الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2010-2018
- 30..... الجدول 2- العراق: الحسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2010-2018
- 32..... الجدول 3- العراق: الحسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2010-2018
- 33..... الجدول 4- العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي، 2010-2013
- 34..... الجدول 5- العراق: المسح النقدي، 2010-2013
- 35..... الجدول 6- العراق: ميزان المدفوعات، 2010-2018

## الملاحق

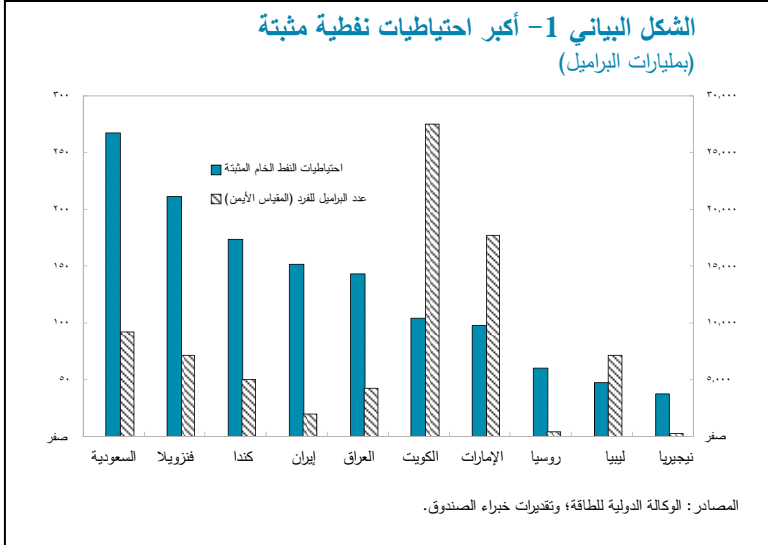
- 37..... الملحق 1- العراق: تحليل القطاع الخارجي
- 42..... الملحق 2- مصفوفة تقييم المخاطر
- 44..... الملحق 3- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

## مُسرد الاختصارات

AML	Anti-Money Laundering	مكافحة غسل الأموال
APSP	Average Petroleum Spot Price	متوسط أسعار النفط الفورية
CBI	Central Bank of Iraq	البنك المركزي العراقي
CFT	Combating Financing of Terrorism	مكافحة تمويل الإرهاب
CGER	Consultative Group on Exchange Rates	المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف
DFI	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
EITI	Extractive Industries Transparency Initiative	مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية
FMS	Foreign Military Sales	المبيعات العسكرية الأجنبية
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
G-RAM	Global Risk Assessment Matrix	مصفوفة تقييم المخاطر العالمية
IEA	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
IFMIS	Integrated Financial Management Information System	النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية
ILO	International Labor Organization	منظمة العملة الدولية
KRG	Kurdistan Regional Government	حكومة إقليم كردستان
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MPIH	Modified Permanent Income Hypothesis	فرضية الدخل الدائم المعدلة
NRPB	Non Resource Primary Balance	الرصيد الأولي بخلاف الموارد
PDS	Public Distribution System	نظام التوزيع العام
PFM	Public Financial Management	الإدارة المالية العامة
PIH	Permanent Income Hypothesis	فرضية الدخل الدائم
SOE	State-owned enterprise	مؤسسة مملوكة للدولة
SWF	Sovereign Wealth Fund	صندوق الثروة السيادي
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WEO	World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمي

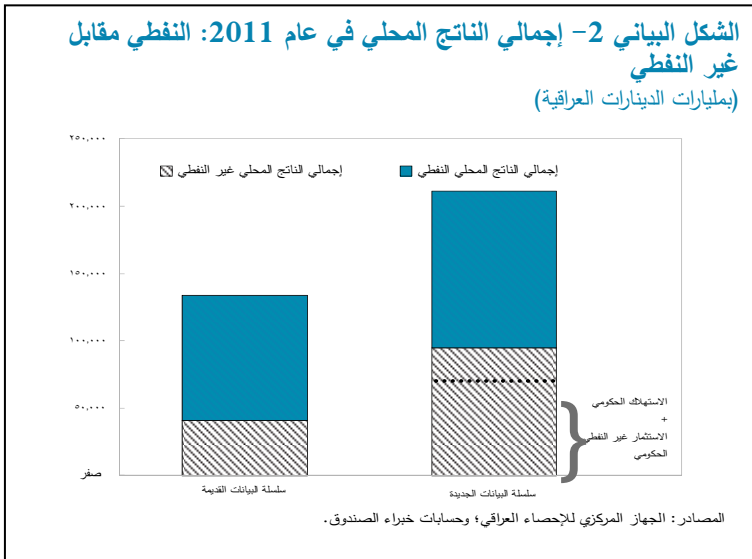
## ألف - الاقتصاد العراقي اليوم

1- العراق غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة. فاحتياطيات العراق



النفطية المثبتة، والتي تبلغ نحو 143 مليار برميل، هي من بين الأعلى عالمياً، وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها بالغة التدني. وساهمت الزيادة في الإنتاج منذ عام 2003 في ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 1300 دولار في 2004 إلى 6300 دولار في عام 2012<sup>1</sup>. وخلال تلك الفترة، ساهمت أنشطة الصندوق بدور فعال في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي— وإن كان التقدم المحرز على صعيد الإصلاح الهيكلي متفاوتاً (الإطار 1). ومن ثم، لا تزال هناك مواطن ضعف عديدة:

- يمثل القطاع غير النفطي 46% فقط من الاقتصاد. ويعتمد النشاط غير النفطي (الخدمات والإعمار والنقل والقطاع الزراعي الصغير) اعتماداً شديداً على الإنفاق الحكومي، نظراً للأثار المباشرة المحدودة من قطاع النفط، والذي تتولى تشغيله في الغالب شركات نفط دولية.



- ويهيمن القطاع العام على الاقتصاد العراقي. فالحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة توظف نصف القوة العاملة تقريباً. كما تعتمد غالبية السكان في دخلها على التوظيف الحكومي أو التحويلات المالية من الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يرى السكان أن القطاع العام هو الوسيلة الرئيسية لتوزيع الثروة النفطية. وفي حين يساهم ارتفاع التوظيف الحكومي والأجور المرتفعة في الاستقرار الاجتماعي، فإن التحسينات في تقديم الخدمات العامة لا تزال شحيحة.

<sup>1</sup> استعاض الخبراء عن سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي في العراق التي قام الخبراء بتقديرها سابقاً، والمستخدم منذ 2004، ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي. ويزيد إجمالي الناتج المحلي في سلسلة البيانات الجديدة بصورة ملموسة (من 114 مليار دولار إلى 180 مليار دولار لعام 2012).

## الإطار 1- العلاقات البرنامجية للصندوق مع العراق

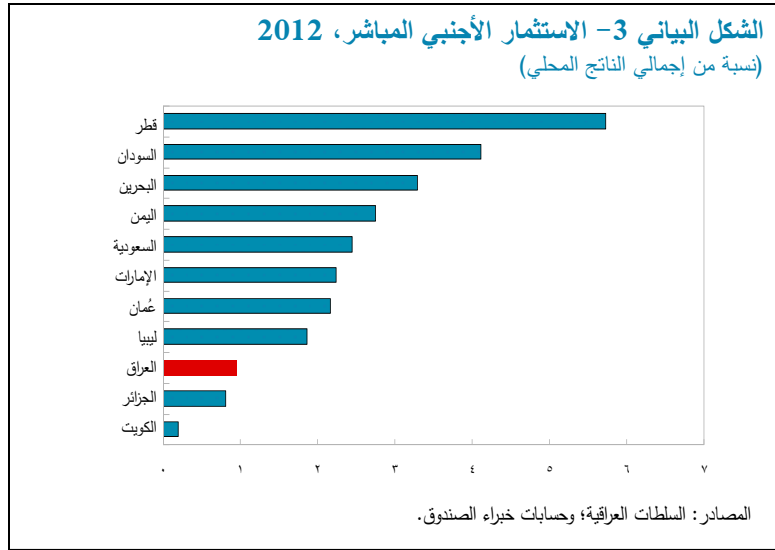
لعبت أنشطة الصندوق في العراق على مدى عشر سنوات تقريبا دورا أساسيا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وبناء المؤسسات. فقد عمل الصندوق بصورة وثيقة مع السلطات العراقية في سياق المساعدة في مرحلة ما بعد الصراع واتفاقات الاستعداد الائتماني منذ 2004. وفي إطار برامج الصندوق، استطاعت السلطات العراقية الحد من الإنفاق المالي واحتواء التضخم، والنجاح في إعادة هيكلة الدين الخارجي على العراق. كما قامت بإصلاح البنك المركزي العراقي وتطبيق قوانين وقواعد جديدة في قطاعي المالية العامة والمال.

العلاقات البرنامجية للصندوق مع العراق				
النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ انتهاء المدة	المبلغ المعتمد (بالمليون وحدة حقوق سحب خاصة)	المبلغ المسحوب (بالمليون وحدة حقوق سحب خاصة)
استعداد ائتماني	24 فبراير 2010	23 فبراير 2013	2376.80	1069.56
استعداد ائتماني	19 ديسمبر 2007	18 مارس 2009	475.36	-
استعداد ائتماني	23 ديسمبر 2005	18 ديسمبر 2007	475.36	-
المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع	24 سبتمبر 2004		297.10	297.10

ومن اتفاق الاستعداد الائتماني الذي أبرم عام 2010 لمدة عامين بقيمة 2.37 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (200% من الحصة)، تم صرف نحو 1 مليار وحدة فقط. وبالرغم من فترتي التمديد لثلاث سنوات إجمالاً، فإن التقدم غير الكافي بعد المراجعة الثانية في مارس 2010 حال دون استكمال المراجعتين الثالثة والرابعة قبل انقضاء مدة اتفاق الاستعداد الائتماني في فبراير 2013:

- نجح البرنامج في حماية احتياطات البنك المركزي العراقي من استخدامها في تمويل المالية العامة وحماية استقلالية البنك المركزي في 2010-2011. ومع ذلك، فإن إنفاذ البنك المركزي العراقي لقيود الصرف بدءاً من 2011 تسبب في ممارسة تعدد أسعار الصرف في سوق الصرف الأجنبي وأدى إلى عدم الالتزام بمعيار الأداء ذوي الصلة.
- وفي سياق الإيرادات النفطية التي فاقت التوقعات، تجاوزت السلطات العراقية أهداف رصيد المالية العامة الكلي في 2010-2011، ولكن تكوين الإنفاق كان أسوأ مما كان مخططاً بسبب استمرار تجاوز المسار المحدد للإنفاق الجاري ومواطن الضعف المستمرة في الإدارة المالية العامة. وعليه، فقد أخفقت السلطات في الالتزام بمعيار الأداء لنهاية 2010 و2011 فيما يتعلق بالإنفاق الجاري ومعيار الأداء المستمر بشأن المتأخرات الخارجية.
- وجاء التقدم المُحرز على صعيد الإصلاحات الهيكلية متفوّتاً. فقد شرعت السلطات في جهود لتقوية الإدارة المالية العامة (استحداث دليل الحسابات) والشفافية (بما في ذلك الالتزام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ديسمبر 2012)، والرقابة المصرفية (التعهد المشترك بالاستعانة بمؤسسة إنست & يونغ)، وإدارة الاحتياطات الدولية (استحداث إرشادات الاستثمار)، والضمانات الوقائية للبنك المركزي. ومع ذلك، لم يتم إحراز تقدم يُذكر على صعيد الإصلاحات الأوسع نطاقاً مثل إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة، وهي إصلاحات تطلبت إجماعاً سياسياً بين الوزارات.

- **معدل البطالة مرتفع ولا يزال الفقر متفشياً.** فقد بلغ معدل البطالة الرسمي 11% في عام 2011، وإن كان من المرجح



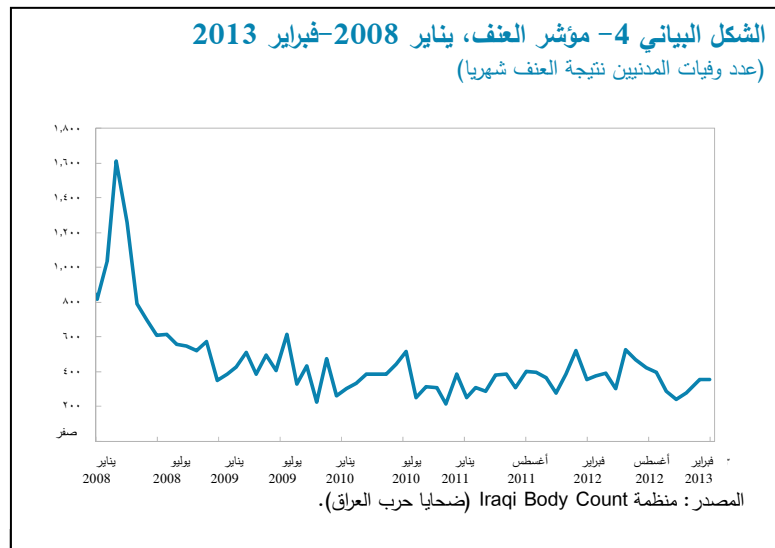
أن تكون المستويات الفعلية أعلى كثيراً، وخاصة بين الشباب. وتتسم الضغوط الديموغرافية بأنها حادة، إذ يبلغ عدد السكان تحت سن 15 سنة 41% من تعداد السكان. وتفترق القوة العامة للمهارات الأساسية نتيجة لسنوات الحرب والعقوبات والمستويات الهائلة من الهجرة النازحة منذ 2003. وتتسم القدرات الإدارية بأنها ضعيفة على كافة مستويات الحكومة. والفقر متفشي ويؤثر على 22.9%

من السكان وفقاً لبيانات عام 2008، ويتركز 40% من الفقراء في المناطق الريفية. ونظراً لتدني النفاذ للخدمات والسكن والتعليم يحتل العراق المرتبة 131 في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **بيئة الأعمال تعاني من الضعف البالغ،** ويقع العراق في أدنى قائمة الترتيب العالمي لسهولة ممارسة نشاط الأعمال من جراء ضعف الحوكمة، وعدم كفاءة النظام القضائي، وعدم اتساق القواعد التنظيمية، وعدم كفاية الأمن. ويقل الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في القطاع غير النفطي، عن نظيره في البلدان الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة.

## باء- آخر التطورات

- 2- **شهد الموقف السياسي تدهوراً مطرداً منذ انسحاب القوات الأمريكية في ديسمبر 2011.** فقد ابتليت الحكومة بالتناحر السياسي الداخلي ذي الطابع الطائفي المتزايد، والذي تقاوم بفعل عدم الاستقرار في سوريا. وقام الوزراء من مختلف

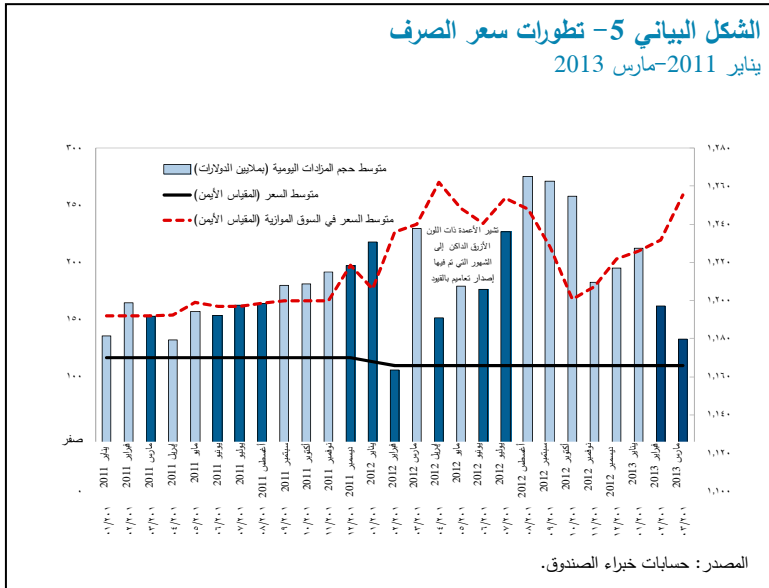


الأحزاب بمقاطعة مجلس الوزراء بصورة منقطعة منذ أوائل عام 2012، واستطاع البرلمان الاجتماع مرات قليلة فقط خلال عام 2013. ولا تزال التوترات عالية بين حكومة إقليم كردستان شبه المستقل والحكومة المركزية نتيجة للخلافات حول اقتسام إيرادات تصدير النفط والخلافات الإقليمية. وظل الموقف الأمني حرجاً في عام 2013 بالتوازي مع الأزمة السياسية، حيث سجل

شهر مارس أعلى عدد للإصابات خلال السنوات الثلاثة الماضية.

### 3- وعلى الرغم مما تقدم، كانت التطورات الاقتصادية الكلية إيجابية بصورة عامة:

- شهد النمو الاقتصادي تسارعا من 5.9% في عام 2010 إلى ما يربو على 8.4% في عام 2012 عندما بلغ متوسط إنتاج النفط ثلاثة ملايين برميل يوميا، وهو أعلى مستوى تم تحقيقه خلال الثلاثين عاما الماضية. وفي عام 2013، يتوقع الخبراء أن يزيد النمو إلى 9% مع تزايد إنتاج النفط إلى نحو 3.3 مليون برميل يوميا وانتعاش النشاط في القطاعات غير النفطية (الخدمات الحكومية والتجارة والعقارات والإعمار والنقل).
- وتراجع معدل التضخم من 6% في نهاية 2011 إلى 3.6% في نهاية السنة الماضية، وهو ما يعود في الغالب إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة، ولكنه من المتوقع أن يزيد بصورة طفيفة في 2013.
- وشهد عرض النقود بالمفهوم الواسع انخفاضا حادا في عام 2012 بعد نمو قوي خلال 2010-2011، الأمر الذي



يعكس تصاعد التوترات السياسية والتي من المرجح أيضا أن تكون هي السبب في التحول من الودائع بالدينار إلى ودائع النقد الأجنبي (حاليا 25% من المجموع)<sup>2</sup>. وظل النمو الائتماني مرتفعا عند مستوى يتجاوز 60% في 2012، وهو ما يرجع في الغالب إلى القروض الممنوحة للمؤسسات المملوكة للدولة.

واتجه سعر الصرف الحقيقي إلى الزيادة خلال السنوات الثلاثة الماضية، ويظل متسقا بصفة عامة مع الأساسيات الاقتصادية (الملحق 1).

- وزادت الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي من 61 مليار دولار في نهاية 2011 إلى 70 مليار دولار في نهاية 2012 (ما يربو على تسعة شهور من الواردات، ما يعادل 33% من إجمالي الناتج المحلي) نتيجة لارتفاع صادرات النفط، كما زادت الاحتياطات المالية العامة لدى صندوق تنمية العراق من 16.5 مليار دولار إلى 18 مليار دولار (سنة شهور من المرتبات والمعاشات التقاعدية، ما يعادل 8.5% من إجمالي الناتج المحلي).
- وجاء أداء المالية العامة متفاوتا. فبفضل الإيرادات النفطية التي فاقت التوقعات والتنفيذ الناقص للموازنة الاستثمارية، بلغت الفوائض المالية العامة نحو 5% في عام 2011 و4% من إجمالي الناتج المحلي في 2012. ومع ذلك، تراجع انضباط المالية العامة على مدى العامين الماضيين نتيجة ضعف تخطيط وتنفيذ الموازنة، وارتفاع الإنفاق خارج الموازنة (3% من إجمالي الناتج المحلي في 2012)، وتدني معدلات تنفيذ الاستثمار ومواطن الضعف الحادة في الإبلاغ

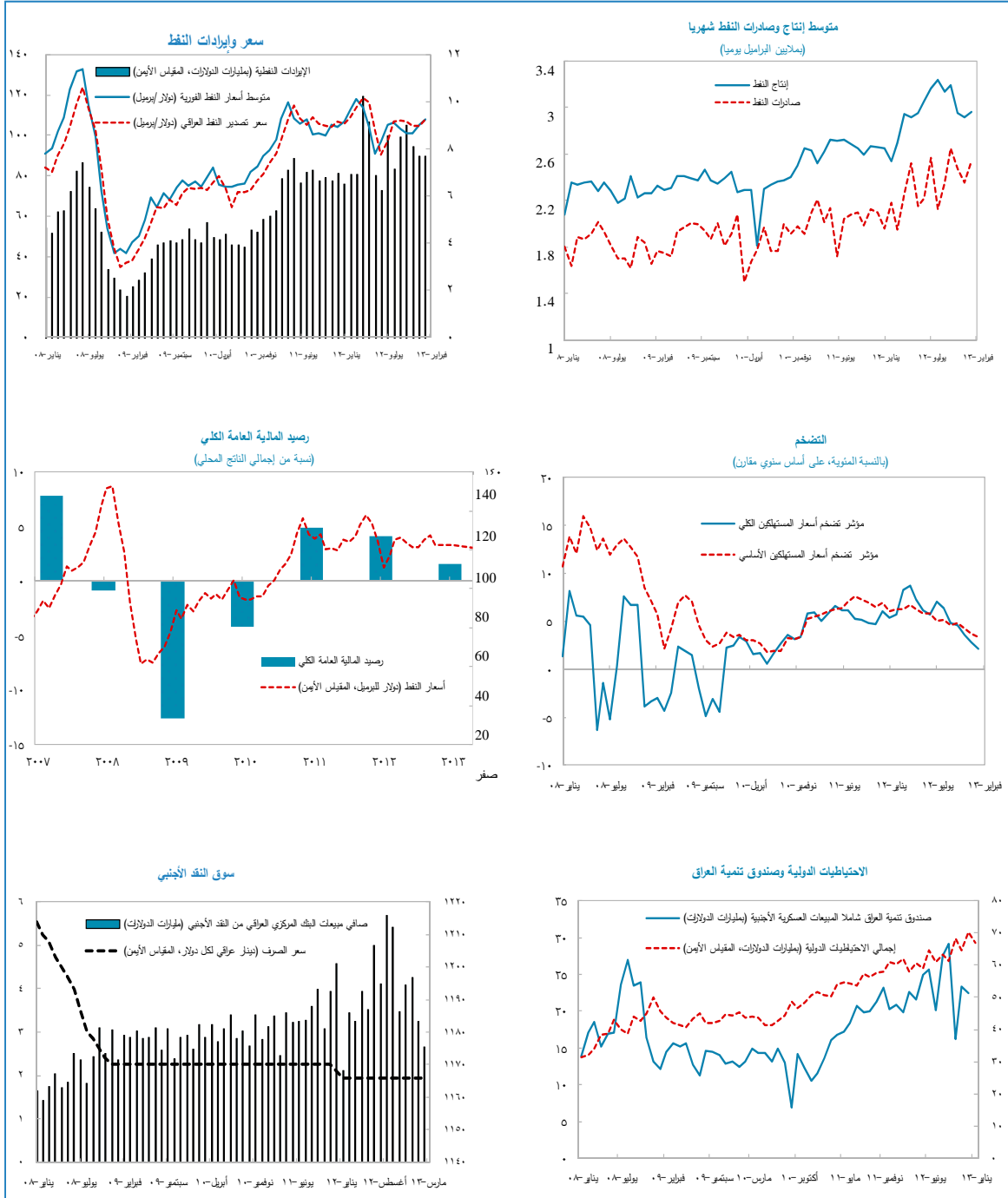
<sup>2</sup> غير أن هذه التطورات يجب تفسيرها بحذر نظرا لأن المجملات النقدية تعكس أيضا على نحو غير متناسب ودائع كبرى المؤسسات الحكومية والمملوكة للدولة.



## العراق

المالي. كما استمرت السلطات العراقية في الممارسة التي مفادها توجيه القروض من مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة إلى المؤسسات المملوكة للدولة غير القادرة على الاستمرار، وذلك في الغالب لدفع المرتبات. وبلغ مجمل رصيد هذه القروض 3.5% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2012.

### الشكل البياني 6- مؤشرات الاقتصاد الكلي



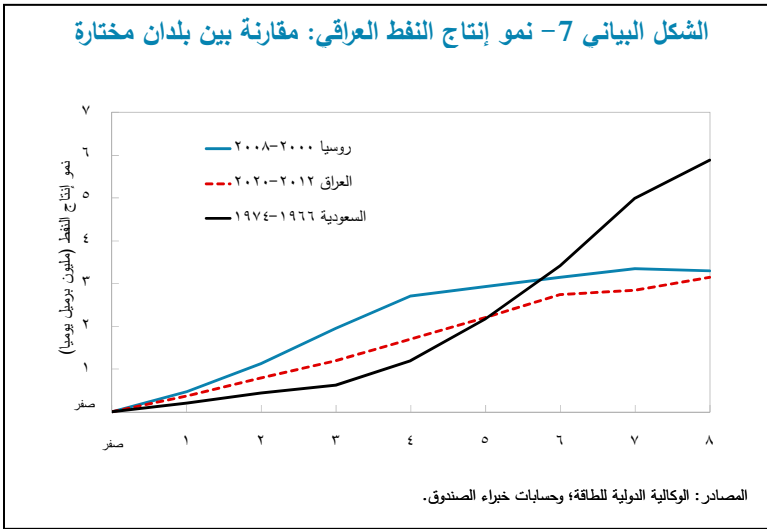
4- وثمة مخاطر تثيرها موازنة 2013. ففي مارس 2013، اعتمد البرلمان موازنة نهائية تتضمن التزامات كبيرة غير ممولة، والتي في حال تمويلها بالكامل سوف تعني ضمنا عجزا قدره 13% من إجمالي الناتج المحلي ونفاذ الاحتياطات المالية العامة، كما سينرتب عليها فجوة تمويلية قدرها 7% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك من شأن مشروعات القوانين قيد الإعداد والمتعلقة بالمعاشات التقاعدية وأجور القطاع العام زيادة الالتزامات الواقعة على عاتق المالية العامة.

5- وظل سعر الصرف الاسمي في السوق الرسمية مستقرا مقابل الدولار منذ 2010، بينما زاد السعر في السوق الموازية. ويتبع البنك المركزي العراقي سياسة الربط بحكم الواقع إزاء الدولار الأمريكي، مما يوفر ركيزة اسمية أساسية للاقتصاد. غير أنه في 2011، أدى التوسع المالي وعدم الاستقرار السياسي في العراق والمنطقة إلى تزايد الطلب على النقد الأجنبي. وفي أواخر عام 2011 شرع البنك المركزي العراقي في إنفاذ قيود الصرف القائمة واستحدث قيودا جديدة استجابة للمخاوف المعنية بغسل الأموال وتدفقات النقد الأجنبي غير الشرعية للخارج. ونتيجة لذلك، بدأ الفرق يتزايد بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية والذي كان حتى ذلك الوقت أقل من 2%—الأمر الذي أدى إلى نشوء ممارسة تعدد أسعار الصرف، ووصل إلى أكثر من 8% في إبريل 2013.

## الآفاق متوسطة الأجل، والمخاطر، والتداعيات

### ألف- الآفاق متوسطة الأجل

6- على المدى المتوسط، سوف تظل آفاق الاقتصاد الكلي في العراق مدفوعة بالتطورات في قطاع النفط (راجع تقرير القضايا المختارة المرفق). وتفتقر توقعات الخبراء تنفيذ سياسات سليمة في إطار الاقتصاد الكلي وتحقيق تقدم تدريجي على صعيد الإصلاح الهيكلي. واتفقت السلطات العراقية بصفة عامة مع السيناريو الأساسي، بيد أنها أشارت إلى أن تنفيذ السياسات سوف يشكل تحديات جراء البيئة السياسية المعقدة وضغوط الإنفاق الحادة والقضايا الأمنية. ويتوقع الخبراء ما يلي:



- سوف يزيد إنتاج النفط تدريجياً بنحو 400-500 ألف برميل يوميا على أساس سنوي، ليصل إلى 5.7 مليون برميل يوميا بحلول عام 2018. وسوف ينمو القطاع غير النفطي بنحو 5-6% ليصل إلى 51% من إجمالي الناتج المحلي في 2018. وإجمالاً، سوف يظل النمو أعلى من 8% في المدى المتوسط.

## العراق

- وسوف تؤدي إيرادات تصدير النفط القوية إلى زيادة أسعار السلع غير التجارية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وسوف يتراوح معدل التضخم المحلي بين 5% و6%، وهو مستوى أعلى من نظيره في شركاء التجارة.
- وسوف يسمح احتواء نمو الإنفاق الجاري بزيادة الإنفاق الاستثماري وتراكم الهوامش الوقائية المالية. ومن المستهدف أن تزيد الاحتياطيات المالية العامة بمقدار الضعف، وذلك من نحو 6 شهور من المرتبات والمعاشات التقاعدية في نهاية 2012 إلى 12 شهرا بنهاية 2018.
- وسوف تعمل الصادرات النفطية على دعم فوائض قوية في الحساب الجاري في المدى المتوسط وعلى زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي لتصل إلى 104 مليار دولار بنهاية 2018 (8 شهور من الواردات).

### مؤشرات اقتصادية مختارة، 2010-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
8.3	8.4	9.0	8.3	9.0	9.0	8.4	8.6	5.9	نمو إجمالي الناتج الحقيقي، بالنسبة المئوية
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.0	3.6	6.0	3.3	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)، بالنسبة المئوية
3.8	3.7	3.6	3.0	2.2	1.6	4.1	3.9	7.2-	رصيد الحكومة العامة، باستثناء المنح، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
4.3	4.1	4.5	4.0	2.9	3.8	7.0	12.5	3.0	الحساب الجاري، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
16.5-	14.4-	12.9-	9.6-	6.5-	4.3-	10.1-	8.2-	11.4	الاحتياجات التمويلية للمالية العامة، بمليارات الدولارات، باستثناء المنح
15.9-	13.8-	12.3-	9.0-	5.9-	2.5-	3.6-	11.2-	4.6	احتياجات التمويل الخارجي، بالمليار دولار
6.5	8.1	9.8	11.9	14.4	17.3	34.9	40.6	52.2	الدين العام، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
5.2	6.1	7.2	8.5	10.0	11.9	28.3	33.8	45.0	الدين الخارجي، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
103.7	99.3	95.5	90.5	84.9	80.1	70.3	61.1	50.6	إجمالي الاحتياطيات، بالمليار دولار
8.1	8.4	8.8	9.2	9.4	9.7	9.3	9.5	10.6	بعدد شهور الواردات

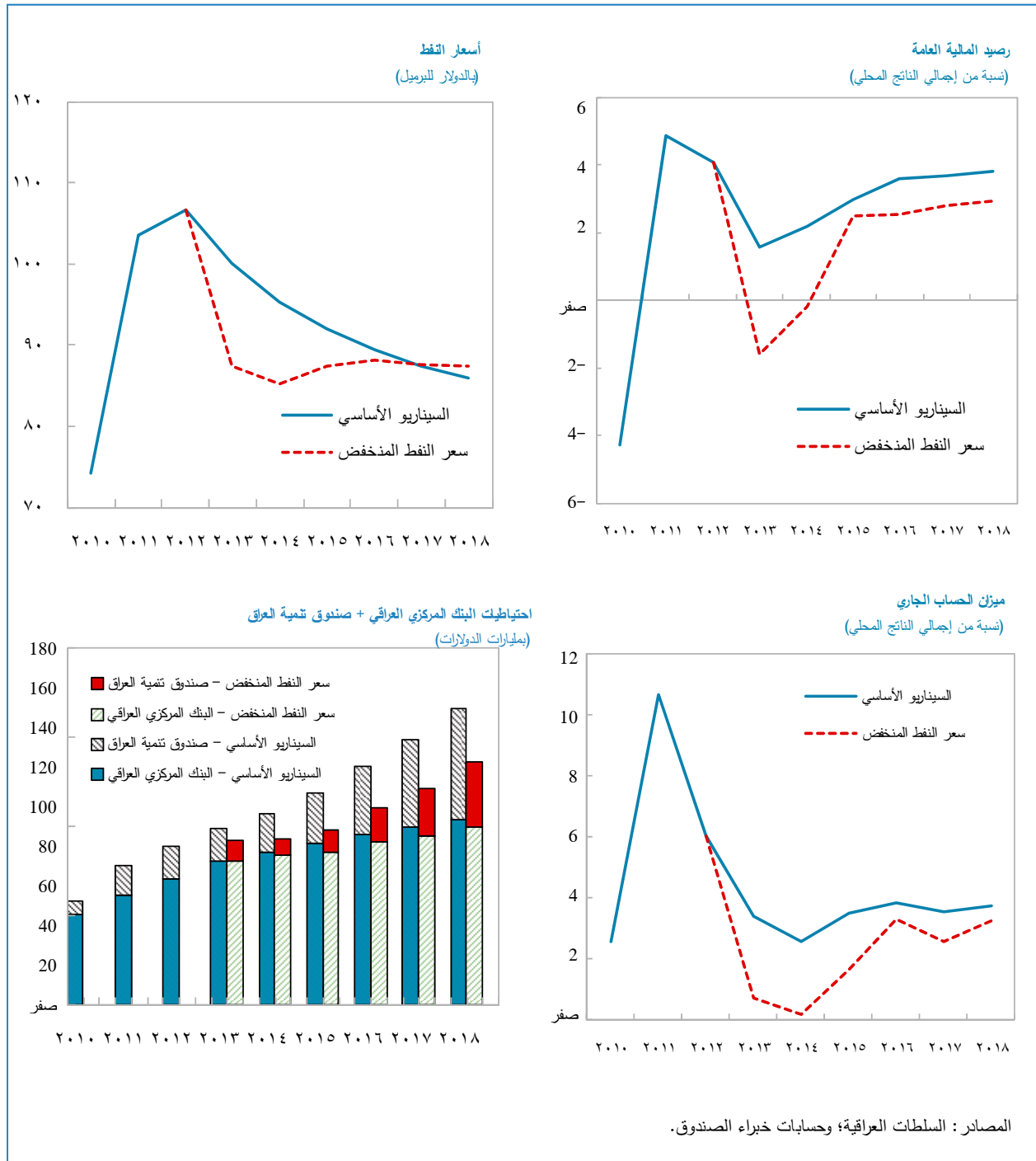
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

## باء- المخاطر والتداعيات

7- لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي محفوفة بمخاطر مرتفعة. وتتضمن هذه المخاطر: (أ) التنفيذ غير الدقيق للسياسات؛ (ب) وتدهور الوضع السياسي والأمني؛ (ج) والانخفاض الذي تجاوز التوقعات في الأسعار العالمية للنفط؛ (د) والتأخر في تطوير حقول النفط وطاقت تصدير النفط في العراق. (راجع مصفوفة تقييم المخاطر في الملحق 2). ويمكن أن تُترجم هذه المخاطر إلى إيرادات نفطية أقل وتدهور في مركز المالية العامة وضغوط لاستخدام احتياطات البنك المركزي العراقي للأغراض المالية العامة مما يؤدي إلى ضغوط لانخفاض سعر الصرف وزيادة التضخم. وتتضمن السياسات المتبعة للحد من تأثير هذه المخاطر تقوية المؤسسات المالية العامة وإدارة الإيرادات النفطية، وتحسين آليات انتقال آثار التغيرات في السياسة النقدية، والحد من اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط. وحاليا تعتمد السلطات العراقية على السياسة المالية العامة فحسب لمعالجة مواطن الضعف هذه، مما يؤكد على حاجة السلطات لبناء هوامش وقائية مالية كافية على نحو عاجل نظرا لأن الأداء المالي والخارجي للعراق يتسم بالحساسية البالغة إزاء التقلبات في أسعار النفط. وقد اتفقت السلطات على أن بناء هوامش وقائية مالية كافية ضروري، ولكنها أكدت على أن الحد من الإنفاق الجاري لتحقيق هذا الهدف سوف يكون صعبا في السياق الاجتماعي الهش حاليا ما لم يتم بناء إجماع سياسي واسع النطاق. وترتبط التداعيات الخارجية في الغالب بتأثير قطاع النفط على الأسواق العالمية (الإطار 2).

8- ويتضح اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط في سيناريو الحالة المنخفضة الذي يوضح تراجعاً مؤقتاً في أسعار النفط نتيجة التباطؤ الأعمق من المتوقع في الأسواق الصاعدة. فقد قام الخبراء بتقدير تأثير سيناريو النتائج دون المتوقعة لمصفوفة تقييم المخاطر العالمية في الأسواق الصاعدة، بتصور انخفاض في أسعار النفط قدره 15% أقل من السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في عام 2013. ونظرا لنقص أدوات أخرى للسياسات، سوف تواجه السلطات العراقية صدمة أسعار النفط جزئياً من خلال خفض رصيد المالية العامة (والذي سيتطلب استهلاك الهوامش الوقائية المالية) وجزئياً من خلال تقييد الإنفاق (خاصة الإنفاق الاستثماري، على غرار ما قامت به لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط وأخرى 2008). وسوف تكون الاحتياطات لدى البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق أقل خلال المدى المتوسط. كما أن العراق عُرضة بصورة أكبر للمخاطر المتطرفة الناتجة عن انخفاض أكبر في أسعار النفط—بجسامة صدمة سعر النفط البالغة 40% في 2008-2009—مما سيؤدي إلى النفاذ الكامل للهوامش الوقائية المالية لدى صندوق تنمية العراق في أقل من عام واحد، ومزيد من التقييد (بما في ذلك في الإنفاق الجاري)، وضغوط لانخفاض سعر الصرف عقب الهبوط المفاجئ في الإيرادات النفطية.

## الشكل البياني 8- سيناريو صدمة أسعار النفط مقابل السيناريو الأساسي

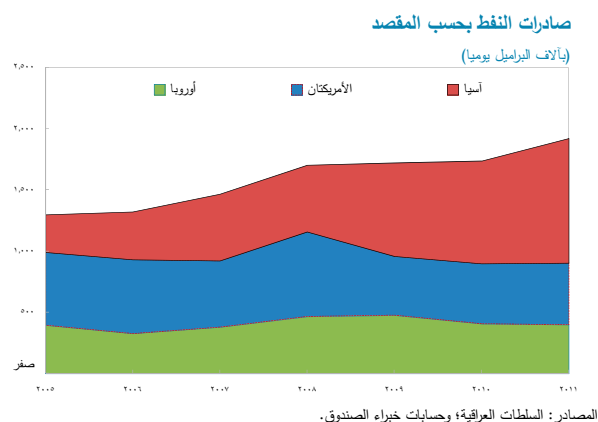
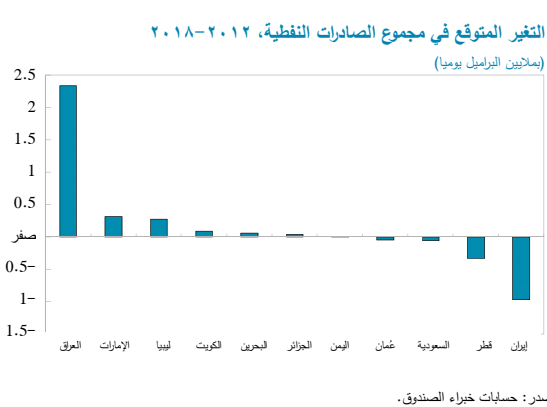


## الإطار 2- قطاع النفط العراقي: وجهات نظر وآثار خارجية

تمثل الزيادة في إنتاج النفط أحد الآثار الرئيسية الخارجية على الاقتصاد العالمي. وتظل التوقعات متوسطة الأجل للطلب العالمي مكبوحة بسبب المخاوف المعنية بالمستجدات في أوروبا والتباطؤ المحتمل في الصين. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يزيد الطلب من 90 مليون برميل يوميا في 2012 (قام العراق بتلبية نحو 3% منه) إلى نحو 96 مليون برميل يوميا في 2017. <sup>1</sup> غير أنه من المتوقع أن تزيد الطاقة الإنتاجية العالمية إلى نحو 102 مليون برميل يوميا في 2017، تنتج منه بلدان مجموعة الأوبك نحو 37 مليون برميل يوميا. والعراق حاليا هو ثاني أكبر منتج للنفط في مجموعة الأوبك (حصته في الأوبك معلقة في الوقت الحالي) وثالث أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية وروسيا. ويتوقع الخبراء أن يسهم العراق بما يربو على 2.2 مليون برميل يوميا من الإنتاج الإضافي من النفط خلال عام 2017. ويعادل ذلك 20% من التوسع في الطاقة الإنتاجية العالمية ويمثل أكبر زيادة داخل مجموعة الأوبك. ويمكن أن تتعكس الآثار المرتبطة بإنتاج العراق من النفط من خلال قناتين بديلتين:

- إذا جاء الطلب العالمي أقل مما هو متوقع، يمكن للإنتاج الزائد أن يُضعف أسعار النفط.
- وعلى العكس، يمكن أن يعود التأخر في تطوير طاقتات العراق التصديرية بتأثير كبير على أسواق النفط الدولية، مما يؤدي إلى ضغوط على الأسعار في اتجاه الصعود.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن بدء الصادرات العراقية قد يؤثر على نمط التجارة والاستهلاك للطاقة. وتعترم السلطات العراقية إنشاء خط أنابيب يمر عبر الأراضي الأردنية بغية تنويع طرق وأسواق تصدير النفط من خلال التحول إلى مورد إقليمي أكبر للنفط.



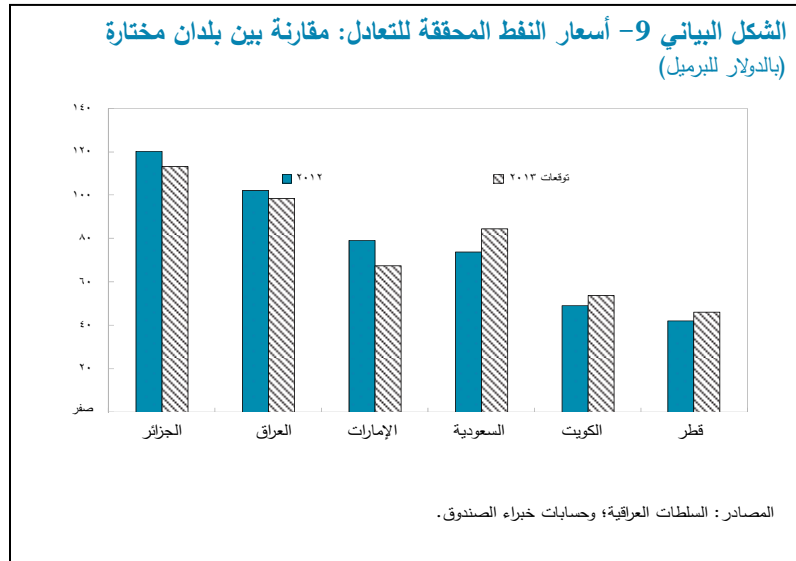
<sup>1</sup> "International Energy Agency, 2012, "Medium-Term Oil Market Report 2012: Market Trends and Projections to 2017." (الوكالة الدولية للطاقة، 2012، تقرير سوق النفط في الأجل المتوسط 2012: الاتجاهات العامة والتوقعات في الأسواق حتى 2017).

## أدوار السياسات في إدارة الثروة النفطية

### ألف - السياسة المالية العامة

في الماضي اتسم موقف المالية العامة بمسايرة الاتجاهات الاقتصادية الدورية، حيث أدى ارتفاع الإيرادات النفطية إلى زيادات في الإنفاق. ومع الارتفاع في الإيرادات النفطية سوف تنتمى الضغوط السياسية لزيادة الإنفاق الجاري، وهو ما يتفاهم من جراء مواطن الضعف في الإدارة المالية العامة. وركزت المناقشات على: (أ) تحديد موقف المالية العامة المناسب في 2013، (ب) ومعالجة التقلبات في الإيرادات النفطية من خلال الهوامش الوقائية المالية، (ج) وتقوية إدارة الاقتصاد الكلي والمؤسسات المالية العامة.

### 9- وينبغي أن تهدف السياسة المالية العامة إلى حماية الإنفاق الاجتماعي والاستثماري من خلال الحد من التعرض



لمخاطر صدمات إيرادات النفط. في إطار سعر للنفط محقق للتبادل قدره 102 دولار للبرميل في 2012، وهو من بين أعلى الأسعار في المنطقة، فإن العراق عرضة بصورة بالغة لمخاطر الانخفاض في أسعار النفط. وفي الوقت ذاته، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق الجاري يجعل من الصعوبة بمكان التكيف مع الصدمات الخارجية دون خفض الإنفاق الاستثماري بصورة غير متناسبة، كما حدث خلال الأزمة العالمية في 2008-2009. بالإضافة إلى ذلك، فإن

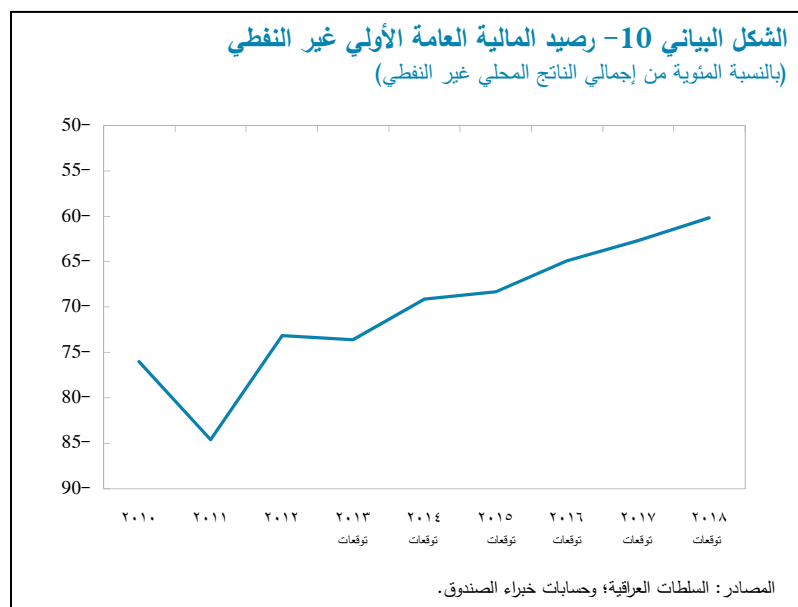
الموازنة هي القناة الرئيسية التي تنتقل من خلالها آثار التقلبات في سوق النفط إلى الاقتصاد المحلي. وفي هذا السياق، يتعين أن تهدف السياسة المالية العامة إلى بناء هوامش وقائية مالية لحماية الإنفاق ذي الأولوية من التقلبات في سوق النفط، وخلق حيز لاستخدام السياسة المالية العامة بصورة مضادة للاتجاهات الاقتصادية الدورية، وزيادة الحيز المالي للإنفاق الاجتماعي والاستثمار من خلال ترشيد الإنفاق الجاري منخفض الأولوية. ولبناء الهوامش الوقائية المالية تعتمد السلطات العراقية على صندوق تنمية العراق كصندوق فعلي لتثبيت التقلبات في أسعار النفط. ونظراً لأن الإطار القانوني الجاري يمنع البنك المركزي العراقي من الإقراض للحكومة، وأن العراق لا يزال لا يتمتع بنفاد لأسواق رأس المال الدولية، يمكن النظر لاحتياطات صندوق تنمية العراق على أنها ضمان ضد تأثير صدمات أسعار النفط أو تراجع حجم الصادرات.

## اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للهوامش الوقائية المالية

للتذكرة: سيناريوهات تحمل الضغوط		السيناريو الأساسي						
سيناريو غرام	صدمة النفط خلال	رصيد صندوق تنمية العراق في نهاية الفترة						
(GRAMM) للأسواق	2009-2008							
الصاعدة (تراجع نسبته	انخفاض نسبته 40%							
15% في أسعار النفط)	في أسعار النفط)							
يعادل الفرق في أسعار	تعادل الفرق في أسعار	يعادل الفرق في حجم	يعادل الفرق في أسعار	بشهور المرتبات	مليار دولار	سعر النفط	الصادرات	السنة
النفط مقارنة بالسعر	النفط مقارنة بالسعر	الصادرات مقارنة بعدد	النفط مقارنة بالسعر	والمعاشات التقاعدية		(دولار	النفطية	
بالدولار في السيناريو	بالدولار في السيناريو	البرميل يوميا في	بالدولار في السيناريو			للبرميل)	(مليون برميل	
الأساسي	الأساسي	السيناريو الأساسي	الأساسي				يوميا)	
15.4	41.0	0.5-	19.2-	5.9	18.1	102.6	2.7	2013
13.1	35.0	1.98-	36.4-	12.3	62.5	87.5	4.75	2018

المصادر: السلطات العراقية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

**10-** وفي عام 2013، تعتزم السلطات العراقية إجراء تصحيح محدود في الأوضاع المالية العامة. فقد رأّت السلطات أن الالتزامات غير الممولة المدرجة في موازنة 2013 مدفوعة باعتبارات سياسية. وأوضحت أن التنفيذ الفعلي للموازنة سوف يهدف إلى استيفاء الإنفاق الاجتماعي والاستثماري ذي الأولوية والحفاظ على الهوامش الوقائية المالية. وتعتزم السلطات الحد

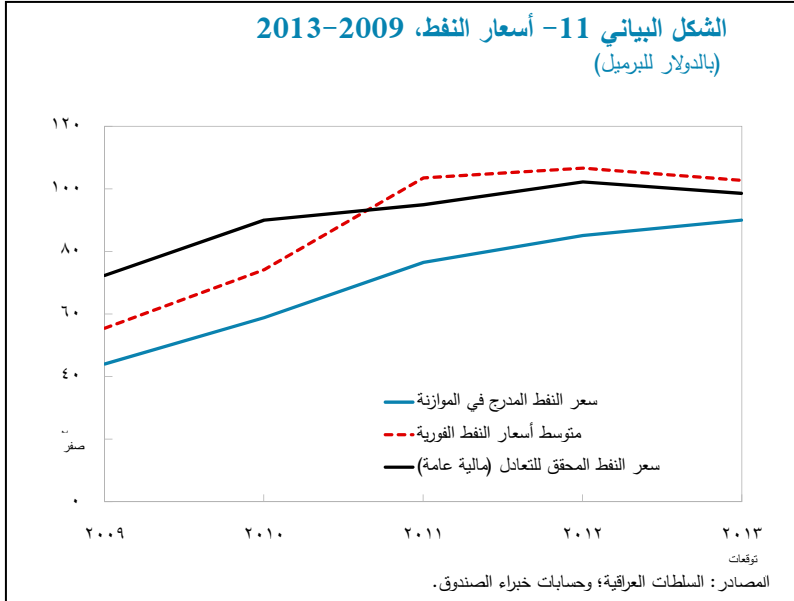


من نمو الإنفاق على الدعم الموجه لمنتجي الطاقة، وترشيد التحويلات المالية للمؤسسات المملوكة للدولة ونظام التوزيع العام الشامل (الدعم العيني لسلة الغذاء)، والحد من الزيادة في التوظيف بالقطاع العام. واتفقت السلطات العراقية على أن الفائض الكلي البالغ 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2013، كما أشار الخبراء، والذي يقل عن الفائض المقدر البالغ 4% في عام 2012، كان توقعاً معقولاً. وسوف يظل الرصيد غير النفطي—وهو مقياس أفضل للدفعة

التنشيطية للاقتصاد المستمدة من المالية العامة—ثابتاً بصفة عامة مسجلاً عجزاً قدره 73% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وسوف يعمل موقف المالية العامة هذا على: (أ) الحد من ضغوط الطلب على الاقتصاد غير النفطي؛ (ب) إدامة الهوامش الوقائية المالية لدى صندوق تنمية العراق لتغطي نحو ستة شهور من المرتبات والمعاشات التقاعدية (ما يعادل صدمة سالبة قدرها 19 دولار في أسعار النفط أو 500 ألف برميل يوميا من حجم الصادرات)؛ (ج) والسماح بتنفيذ المشروعات الاستثمارية بالكامل في قطاع النفط، مع الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي الموجه للقطاع غير النفطي ثابتاً بالقيمة الاسمية تماشياً مع القدرة التنفيذية.



**11-** وفي المدى المتوسط، تعتزم السلطات العراقية مواصلة ترشيد الإنفاق وزيادة الهوامش الوقائية المالية. فالترشيد المستمر للإنفاق الجاري يمكن أن تترتب عليه فوائض مالية عامة مستدامة ويضاعف حجم الهوامش الوقائية المالية بنهاية 2018 لتغطي 12 شهرا من الأجور والمرتببات. وبنهاية الأفق الزمني للتوقعات، سوف تساعد هذه الهوامش الوقائية العراق على تحمل صدمة سالبة قدرها 36 دولار في أسعار النفط، أي بنفس جسامته أزمة 2008-2009 أو انخفاض في الصادرات قدره 2 مليون برميل يوميا، أي عودة إلى مستويات عام 2012. ومسار المالية العامة المقترح، إذا ما تم الالتزام به، سوف يكون متنسقا مع استمرارية أوضاع المالية العامة في الأجل الطويل (الإطار 3 وتقرير القضايا المختارة المرفق). ومع ذلك،



سوف يتطلب مثل هذا التصحيح الكبير في الأوضاع المالية العامة إجماعا واسع النطاق بين الحكومة والمواطنين.

**12-** ويمكن لقاعدة إجرائية أن تساعد على فك الارتباط بين تنفيذ الموازنة وبين التقلبات في أسواق النفط الدولية. فمنذ عام 2004، تم تحديد افتراضات متحفظة لسعر النفط وحجم الصادرات في سياق البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي. ومستقبلا، يمكن للسلطات العراقية اعتماد قواعد إجرائية (يُفضل أن يكون ذلك بموجب

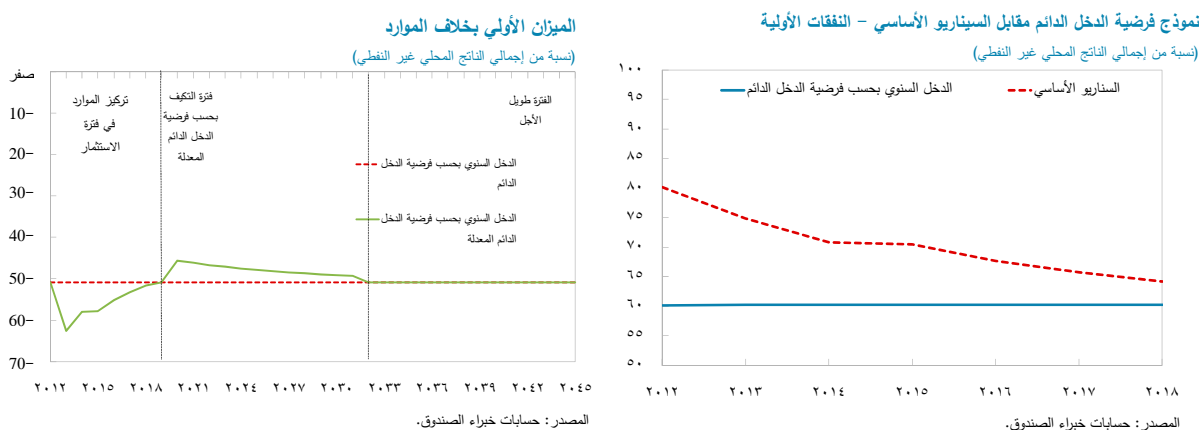
القانون) تساعد على وضع الموازنة السنوية من خلال إعداد سيناريو أساسي للنفط، وتحديد مصادر التمويل، ووضع مسار استثنائي واقعي للإنفاق، وتقييم المخاطر المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك، في حين لا يملك العراق بعد القدرة على اعتماد قاعدة مالية عامة عديدة قائمة على الأرصد الهيكلية، يتعين على السلطات العراقية النظر في اعتماد صيغة بسيطة لتحديد افتراضات أسعار النفط بناء على متوسط متحرك للأسعار السابقة، والتي يمكن أن تساعد على اتباع مسار لبناء هوامش وقائية مالية.

**13-** ويتطلب التنفيذ السليم للسياسة المالية العامة مؤسسات مالية عامة قوية. فيلزم وجود إطار مؤسسي قوي لضمان استخدام الإيرادات النفطية على نحو منتج وبأسلوب يتسم بالشفافية، ومواجهة المخاطر المالية العامة على النحو الملائم، بما في ذلك تلك الناشئة عن الالتزامات الاحتمالية مثل إعادة الرسملة المحتملة للبنوك والمؤسسات المملوكة للدولة. وقد حقق العراق بعض التقدم على صعيد اعتماد دليل للحسابات، وأصبح عضوا كاملا في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ديسمبر 2012، مما يدعم شفافية الإيرادات النفطية. واتفقت السلطات العراقية على أهمية تقوية المؤسسات، وأكدت على التزامها باعتماد حساب واحد للخزانة، ووضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية على نحو كامل، مما سيساعد على تحسين ضوابط الإنفاق وإدارة الدين والإبلاغ المالي.

## الإطار 3- استمرارية أوضاع المالية العامة في الأجل الطويل

يساعد نموذج فرضية الدخل الدائم على تقييم استمرارية أوضاع المالية العامة طويلة الأجل في العراق بناء على ثروته من الموارد الطبيعية (راجع تقرير القضايا المختارة المرفق). فمؤج فرضية الدخل الدائم يحدد مستوى من الرصيد المالي الأولي الثابت غير المرتبط بالموارد من حيث إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يتسق مع دخل سنوي مشتق من الثروة المالية المتراكمة والمتوقعة للعراق من الصادرات النفطية المستقبلية.<sup>1</sup> وفي حين تخضع تقديرات النموذج إلى مستوى مرتفع من غموض المعلمات ومواطن الضعف في البيانات، فإنها توفر إطاراً مفيداً لتقييم استمرارية الاتجاهات العامة للإتفاق غير النفطي للحكومة.

ويشير نموذج فرضية الدخل الدائم إلى أن السياسات المالية العامة متوسطة الأجل في العراق، إذا ما تم تنفيذها على النحو المبين في السيناريو الأساسي، سوف تكون متسقة بصفة عامة مع استمرارية أوضاع المالية العامة في الأجل الطويل. فالنقطة الأولية غير النفطية المتوقعة في العراق تزيد بصورة كبيرة عن مستوى الإتفاق المعياري وفق نظرية الدخل الدائم في 2013-2016، ولكنهما يتقاربان بحلول 2017-2018. وتركيز صرف الموارد في بداية الفترة هذا—والمبرر بارتفاع احتياجات العراق الاستثمارية—يمكن توضيحه بشكل أفضل باستخدام نموذج فرضية الدخل الدائم المعدلة والذي يسمح بفترة إنفاق "معزز" تليها فترة تخفيض للنقطة (زيادة في مدخرات القطاع العام) للحفاظ على الثروة طويلة الأجل. ويمكن الحد من الحاجة إلى الادخار في السنوات اللاحقة من خلال النمو الموجب وتأثير الإتفاق الاستثماري الإضافي المدفوع مقدماً على الإيرادات الضريبية، والمفترض أنهما صفر بحسب التقدير المتحفظ في النموذج. وتؤكد نتائج هذه الأدوات على الأهمية الحرجة لتنفيذ سياسات موثوقة لترشيد الإتفاق على التوظيف بالقطاع العام والدعم والتحويلات في سبيل ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة طويلة الأجل.



<sup>1</sup> IMF, 2012, "Macroeconomic Policy Frameworks for Resource Rich Developing Countries—Analytic Frameworks and Applications," IMF Policy paper. Available at <http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4698>.  
أطر سياسة الاقتصاد الكلي للبلدان النامية الغنية بالموارد—الأطر التحليلية والتطبيقات،" تقرير للسياسات صادر عن الصندوق. متوافر على الرابط: <http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4698>

## باء- السياسات النقدية وسعر الصرف والمالية

في ظل نظام مالي يفتقر بشدة إلى التطور وارتفاع السيولة المصرفية وأسعار الفائدة الموجهة إدارياً تكون القنوات المعتادة لانتقال آثار التغييرات في السياسة النقدية غير فعالة إلى حد كبير. وبالتالي، فإن الأداة الرئيسية المتاحة للبنك المركزي العراقي هي التدخل في سوق النقد الأجنبي، ولكن فعالية ذلك تعيقها القواعد التنظيمية للبنك المركزي العراقي. وركزت المناقشات على: (أ) التشوهات في سوق النقد الأجنبي، (ب) وسياسة سعر الصرف، (ج) وإدارة الأصول الأجنبية، (د) وإعادة هيكلة النظام المصرفي.

**14- سعر الصرف الثابت بحكم الواقع عاد بالفائدة على الاقتصاد العراقي.** فقد اتفقت السلطات العراقية على أن سعر الصرف الاسمي المستقر يوفر ركيزة قيمة للتوقعات التضخمية في بيئة تفتقر إلى اليقين، وتعتزم الاستمرار في هذه السياسة في المستقبل المنظور. وفي الأجل المتوسط، حث خبراء الصندوق العراقية على النظر في تهيئة الظروف التي ستجعل التحول إلى سياسة سعر صرف أكثر مرونة أمراً ممكناً. ومثل هذه المرونة يمكن أن تسمح بزيادة قابلة للتنبؤ وتدرجية في سعر الصرف الاسمي ناتجة عن الإيرادات النفطية القوية ومؤثر بالاسا-سامويلسون (Balassa-Samuelson) لاستيعاب الارتفاع المحتمل في سعر الصرف الحقيقي مع الحفاظ في ذات الوقت على معدل التضخم منخفضاً.

**15- ومع ذلك، بدأت السلطات العراقية في الحد من المعروض من النقد الأجنبي لمواجهة المخاوف المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.** فقد اتخذ البنك المركزي العراقي في الآونة الأخيرة خطوات لتبسيط قواعد سوق الصرف الأجنبي، غير أنه لم يبلغ كافة قيود الصرف الحالية وممارسة تعدد أسعار الصرف.<sup>3</sup> ويواصل البنك المركزي العراقي الاعتماد على القيود لترشيد المعروض من النقد الأجنبي، وهو ما ساهم في زيادة الفرق بين سعر الصرف في المزاد الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وتهدف السلطات إلى تحرير سوق النقد الأجنبي في الأجل المتوسط. غير أنه نظراً للقدرات المحدودة للقطاع المالي لتنفيذ التدابير الوقائية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنها تتنظر في تقييد المعروض من النقد الأجنبي الضروري للحد من التدفقات غير المشروعة للخارج والناجمة عن المستجبات الإقليمية وتزايد الطلب على الواردات الممولة من مصادر غير مشروعة.

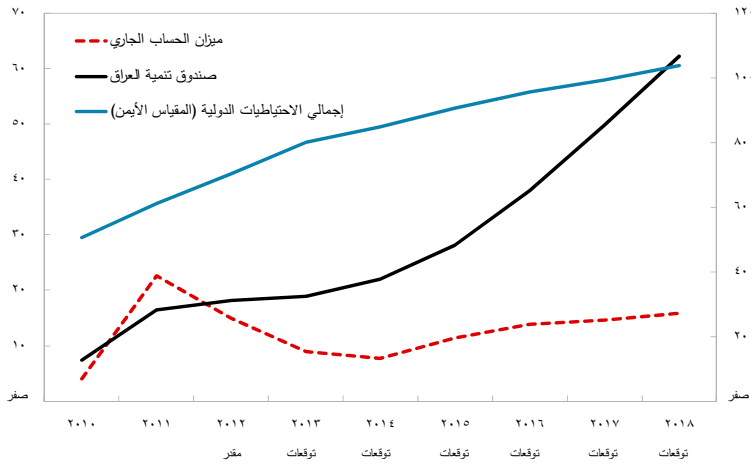
**16- وعلى النقيض من ذلك، أوصى خبراء الصندوق بتحرير سوق النقد الأجنبي وتحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** فقد أشار الخبراء إلى أن الحد بشكل فعال من المعروض قد لا يتسق مع نظام سعر الصرف الثابت بحكم الواقع. فالبنك المركزي العراقي لديه احتياطات دولية وفيرة للحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بحكم الواقع. بالإضافة إلى ذلك، فإن معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تتنظر في تطبيق قيود مسبقة على معاملات النقد الأجنبي، ولكنها تركز على العناية الواجبة تجاه العملاء وإبلاغ المعاملات المشبوهة لوحدة استخبارات مالية مستقلة بالكامل وجاهزة للعمل. ومن وجهة نظر الخبراء، فإن الإسراع من وتيرة تحرير المدفوعات للمعاملات الجارية سوف يكون بالتالي هو المنهج الأفضل لإزالة التشوهات في سوق الصرف الأجنبي وفارق سعر الصرف وما يوجد من عائدات ريعية. كما سيسمح بإلغاء قيود الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف بغية قبول الالتزامات المحددة في إطار المادة الثامنة. وثمة عوامل سوف تساعد على معالجة المخاوف المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي تحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

<sup>3</sup> راجع القسم التاسع من مرفق المعلومات الأول للاطلاع على قائمة بقيود الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف بحسب اختصاص الصندوق.

تماشيا مع توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومعايير فرقة العمل للإجراءات المالية جنبا إلى جنب مع الجهود الجارية لتقوية رقابة البنك المركزي العراقي على غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**17- حجم الأصول الأجنبية لدى العراق (شاملة كل من البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق) يثير جدلا محليا حول استخدامها الأكثر إنتاجية.** فتوقعات خبراء الصندوق توضح أنه على الرغم من أن احتياطات البنك المركزي العراقي ملائمة بصفة عامة خلال فترة التنبؤ، سوف تحقق الهوامش الوقائية المالية مستوى كافيا فقط في الأجل المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار القانوني والحجج المرتبطة بالحوكمة لا يؤيدان الجمع بين احتياطات البنك المركزي العراقي واحتياطات

**الشكل البياني 12- الأفاق متوسطة الأجل للاحتياطات الدولية وصندوق تنمية العراق**  
(بمليارات الدولارات)



المصادر: السلطات العراقية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

صندوق تنمية العراق. بالإضافة إلى ذلك، تشير معدلات تنفيذ الاستثمار العام المتدنية بسبب محدودية كل من القدرة الإدارية والطاقة الاستيعابية المحلية إلى أنه يوجد مجال محدود للإسراع من وتيرة إنفاق الأصول الأجنبية في الاقتصاد المحلي. وزيادة العائدات على الأصول الأجنبية السيادية قد تعني ضمنا اعتماد شكل من أشكال صندوق الثروة السيادي كما يتضح من الخبرة الدولية (راجع تقرير القضايا المختارة المرفق). وبشكل عام، في ضوء الحاجة للحفاظ على استقلالية البنك المركزي العراقي وإدامة

مستوى مرتفع من الاحتياطات السائلة لمواجهة الضغوط المحتملة على الدينار العراقي، ونظرا لضعف القدرات والحوكمة في العراق، يبدو من الملائم الحفاظ على البنية الحالية المكونة من شريحتين هما احتياطات البنك المركزي العراقي (المستثمرة وفق إرشادات رشيدة) والاحتياطات المالية العامة لدى صندوق تنمية العراق. وإذا ما زادت الاحتياطات لدى صندوق تنمية العراق بما يتجاوز المستوى الموصى به للاحتياطات المالية العامة، سيكون من الممكن تعديل هيكل صندوق تنمية العراق ليسمح بإدارة أكثر نشاطا للاحتياطات المالية العامة الزائدة. واتفقت السلطات على ضرورة أن تستمر إدارة الأصول السيادية للعراق في توخي الحذر، وعلى أن صندوق منفصل للثروة السيادية لن يكون ملائما في هذه المرحلة.

## جيم- دعم النمو الشامل الذي يقوده القطاع الخاص

في ضوء اقتصاد يهيمن عليه إنتاج النفط والإنفاق العام، سوف تحتاج السلطات العراقية إلى التركيز على توفير بيئة ملائمة لتنمية القطاع الخاص. ويمكن تعزيز النشاط والتوظيف في القطاع الخاص من خلال نظام مالي أقوى وبيئة أفضل لممارسة أنشطة الأعمال وخطة إصلاح هيكلية واسعة النطاق.

## النظام المصرفي

18- اعتمدت جهود تحديث النظام المالي على إصلاح البنوك المملوكة للدولة. فقد تباطأت عملية إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين العملاقين المملوكين للدولة منذ إطلاقها في عام 2006. وفي الآونة الأخيرة، أعطى البنك المركزي العراقي زحما جديد لتتقوية الميزانيات العمومية للبنوك من الأصول السابقة على عام 2003 وخسائر التقييم الكبيرة. وتتمثل الخطوة التالية في إجراء مراجعة محاسبية صارمة للميزانيات العمومية ووضع خطط لإعادة رسملتها، وهو أمر قد يكون مطلوباً. وفي الأجل الطويل، يمكن وضع مصرفي الرشيد والرافدين على أساس تجاري مستدام فقط إذا ما توقف المصرفان عن الإقراض للحكومة أو بالإنابة عنها.

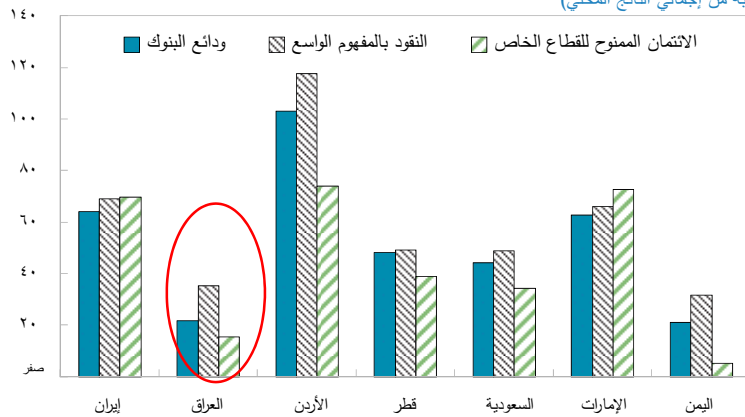
#### الإطار 4- تطوير القطاع المالي

يظل النظام المالي في العراق متأخراً بشدة عن مواكبة التطور. ويقدر مجموع الأصول المصرفية في العراق بنسبة قدرها 77% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة تبلغ 130% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبلغ مجموع الائتمان نحو 29% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة قدرها 55% في المنطقة. ومع ذلك، فإن أرقام الائتمان الكلية تعكس إلى حد كبير القروض والائتمان التجاري الممنوحة من البنوك المملوكة للدولة للمؤسسات المملوكة للدولة. وعليه، يقدر الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنحو 15% فقط من إجمالي الناتج المحلي.

وتهيمن البنوك المملوكة للدولة على القطاع المالي. فالبنوك الخمسون الخاصة تتسم بصغر حجمها وبالتركيز على الأنشطة المرتبطة بالتجارة. ويستحوذ مصرفا الرشيد والرافدين على 71% من ودائع النظام المصرفي. ويتمتع هذان المصرفان، بالإضافة إلى المصرف العراقي للتجارة والذي أنشئ في عام 2003، بعلاقة تكافلية مع الحكومة قائمة على منح الائتمان للحكومة، والتفويض المتكرر للعمليات شبه المالية العامة، والاحتكار شبه الكامل تقريبا للمعاملات الحكومية فضلا عن تاريخ من الإشراف المتساهل والرقابة المتراخية من المساهمين. وفي حين يتسم مصرفا الرشيد والرافدين بارتفاع السيولة، فمن المرجح أنهما لا يتمتعان بالملاءة المالية، وإن كانت قيمتهما الصافية يصعب تقييمها حتى الآن نظرا لنقص الشفافية واستمرار البنود السابقة على عام 2003 في ميزانيتيهما العمومية.

#### مؤشرات التعميق المالي لبلدان مختارة، ٢٠١١

(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

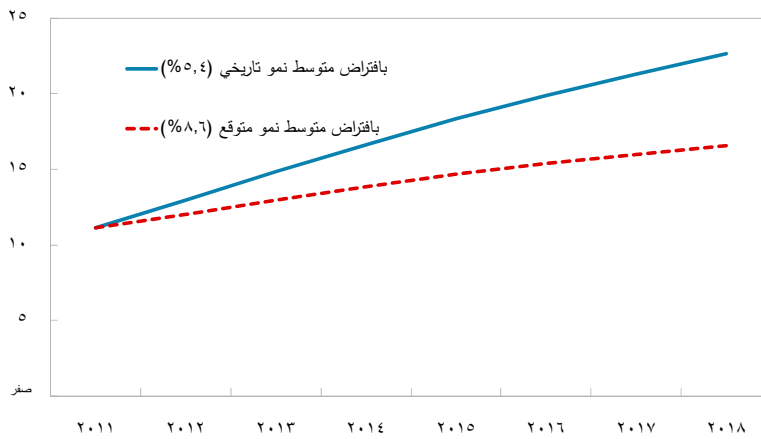
19- يتطلب تطوير القطاع المصرفي الخاص إرساء المنافسة العادلة مع البنوك المملوكة للدولة (الإطار 4). وتتضمن الخيارات فتح السوق أمام التمويل التجاري لواردات الحكومة والسماح للبنوك الخاصة بقبول شيكات العملاء للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقوية التشغيلية الجارية للرقابة المصرفية، والتي تركز على تحسين الملاك الوظيفي والتدريب والتعهد المشترك وتوسيع نطاق الرقابة ليشمل البنوك المملوكة للدولة، ضرورية لإرساء نظام مصرفي سليم. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد تنافسية البنوك الخاصة على تحديث عملياتها (لا يزال العديد من البنوك يفتقر إلى منظومة مصرفية أساسية) وتقوية هيكل الحوكمة لديها.

### التوظيف

20- على الرغم من كبر حجم القطاع العام، لا يزال معدل البطالة مرتفعاً. وتشير التقديرات إلى أن قطاع النفط يوظف 800 ألف عامل فقط من بين عدد إجمالي قدره نحو ثمانية ملايين في قوة العمل. وتستوعب الحكومة معظم الداخلين لسوق العمل، إذ يعمل نحو 40% من القوة العاملة في القطاع العام مقابل 31% في 2007. وأدى الأمن الوظيفي والهيكل السخي للمرتبات في القطاع العام إلى تحديد أجر قبول مرتفع ومزاحمة التوظيف الخاص. وترتب على ذلك أن مجموع ما تم توفيره من فرص عمل كان ضعيفاً، وبلغ 1% في المتوسط سنوياً. وتبلغ مشاركة المرأة في قوة العمل 13% فقط، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالمعايير الدولية والإقليمية. كما تخفي المؤشرات الإجمالية لسوق العمل تبايناً جغرافياً واسعاً، حيث تصل البطالة الرسمية في بعض الأقاليم إلى 20%.

21- وفي المدى المتوسط، سوف تمارس الاتجاهات العامة الديموغرافية ضغوطاً على سوق العمل. ويشير النموذج القياسي لسوق العمل الذي أعده صندوق النقد الدولي، والذي يستند إلى افتراضات متحفظة (توقعات نمو الاقتصاد بأكمله ومتوسط تقديرات مرونة النمو-التوظيف لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنتجة للنفط)، إلى أنه من غير المرجح أن يكون توفير فرص العمل في 2013-2018 قوياً بما يكفي لاستيعاب مجموع المنضمين الجدد لقوة العمل والبالغ 2.1 مليون بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، مما يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة. وهذه النتائج يتعين تفسيرها بحرص نظراً للمسائل الجسيمة المتعلقة بجودة البيانات، ولكنها تؤكد على الحاجة إلى مستوى أعلى من النمو أو إلى استراتيجيات أفضل لخلق فرص العمل للمساعدة على توفير فرص عمل كافية.

الشكل البياني 13- توقعات معدل البطالة، 2012-2018/1  
(بالنسبة المئوية)



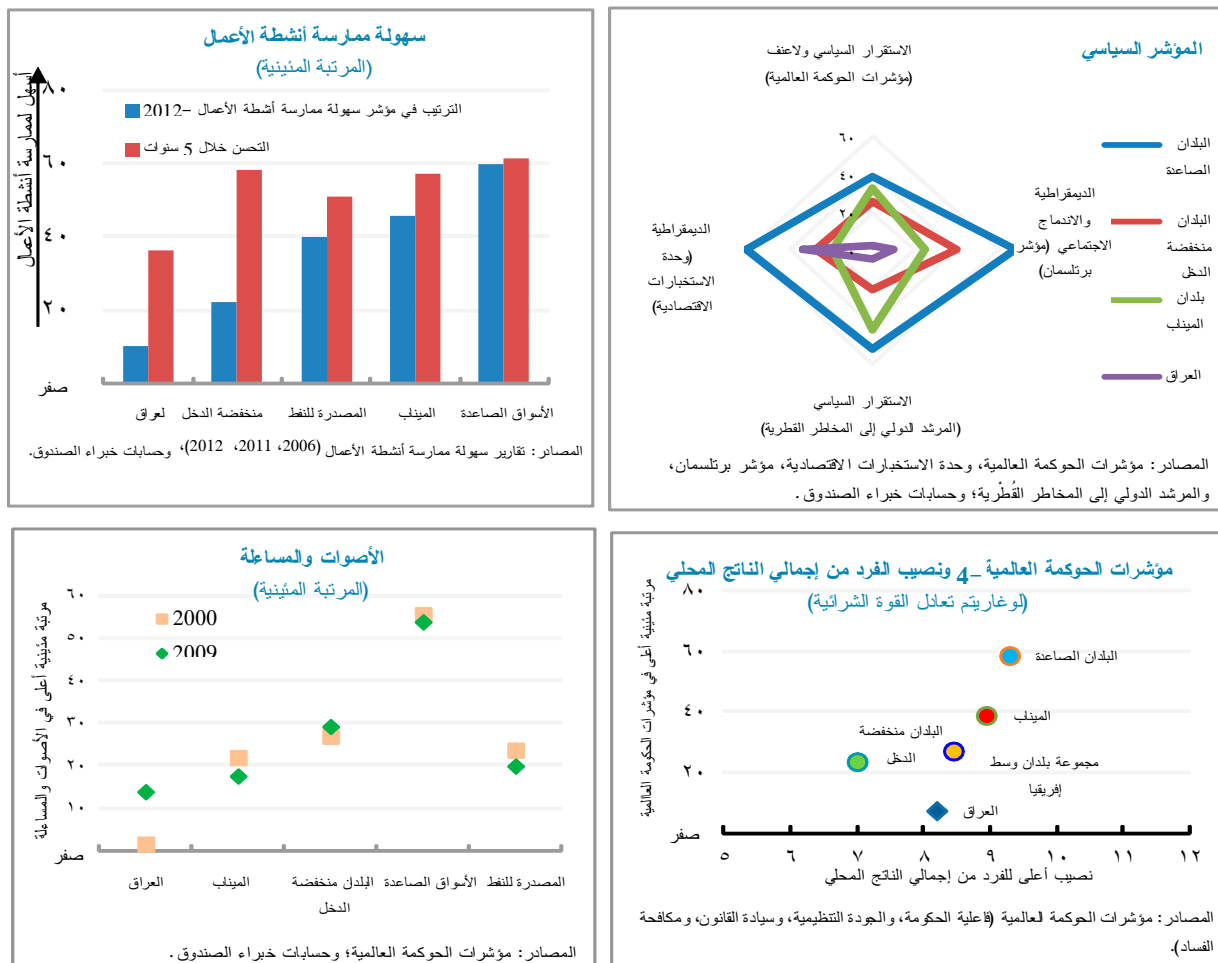
المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق.  
١/ ٢٠١١ هو أحدث عام له بيانات فعلية.

22- وتؤكد التوقعات متوسطة الأجل أن نموذج التوظيف الحالي والذي يعتمد على التوظيف في القطاع العام قد يصل قريباً إلى حدود قدراته. فحتى الآن، يعتمد العراق مثله مثل الاقتصادات الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة، على القطاع العام لتوظيف نحو نصف القوة العاملة، وزاد التوظيف الحكومي بوتيرة سريعة (وظفت الحكومة نحو 120 ألف عامل في عام 2012 وحده). والمرتبات العامة في العديد من الحالات تمثل فعليا تحويلات مالية نظراً لأن العديد من العاملين لا يعمل فعليا. بالإضافة إلى ذلك، تتضح الحاجة للحد من العنف في

كبير حجم قوات الأمن. وقد أشارت السلطات العراقية إلى أن القطاع العام سوف يصل قريباً إلى حدود قدراته الاستيعابية لتوظيف عاملين جدد، وإلى الحاجة إلى نموذج جديد لنمو التوظيف. على سبيل المثال، في عام 2013، تتوقع منظمة العمل الدولية عدداً قدره 300 ألف من المنضمين الجدد لقوة العمل، في حين تتوقع السلطات العراقية أن يقوم القطاع العام بتوظيف نحو 150 ألف عامل جديد، ومن المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتوظيف 130 ألف فقط.

**23- ويؤدي الضعف البالغ في بيئة الأعمال إلى إعاقة توفير فرص العمل في القطاع الخاص.** فمنذ عام 2003، لم تجر السلطات العراقية أي إصلاح ملموس لتوفير بيئة مواتية للقطاع الخاص. وبغض النظر عن المشاكل الأمنية، فإن الروتين الحكومي متقشي والحوكمة ضعيفة. وتحتل العراق المرتبة 165 من بين 183 بلداً في تصنيف تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2012. كما جاء أداء العراق ضعيفاً بصفة خاصة فيما يتعلق ببدء أنشطة الأعمال والنفاز للالتزام والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود وتسوية الإعسار المالي. ويشكل ضعف حالة البنية التحتية—وخاصة توفير الكهرباء—عقبة كبيرة أمام القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات الخاصة منافسة من عدد كبير من المؤسسات المملوكة للدولة—العاملة في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية والتجارة—والتي تتلقى إعانات دعم سخية وتتسم بعدد مرتفع من الموظفين وتتمتع بمعاملة مواتية فيما يتعلق بالعقود الحكومية والنفاز للتمويل من المصارف العامة.

## الشكل البياني 14- العراق: بيئة الأعمال والحوكمة



## برنامج الإصلاح الاقتصادي

24- سوف يتطلب النمو الشامل للجميع إحراز تقدم على صعيد برنامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي الواسع. ففي العديد من الجوانب، لا يزال العراق إلى حد كبير اقتصادا انتقاليا غنيا بالموارد تم فيه إلغاء هيكل التخطيط المركزي القديم على نحو جزئي فقط. وحققت جهود الإصلاح الطموحة بعد عام 2003- والتي يجسدها العهد الدولي مع العراق- نجاحا متواضعا فحسب. غير أنه بدون تحقيق تقدم في الإصلاحات الأساسية لن يتمكن العراق من تعزيز النشاط الاقتصادي الموفر لفرص



عمل خارج قطاع النفط والحكومة. وبجانب إصلاح قطاعي المال والمالية العامة،<sup>4</sup> تتضمن المجالات الأساسية للبرنامج الاقتصادي ما يلي:

- **قطاع الطاقة:** لقد تأخر إصدار قانون معني بالهيدروكربونات طويلاً، وهو ما يرجع بصفة رئيسية للخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وهناك حاجة للاستثمار في إنتاج الكهرباء، وإعادة هيكلة منتجي الكهرباء، وفرض معدلات تعريفية كافية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين إلغاء إعانات دعم الوقود الممنوحة للمنتجين والتي تؤدي إلى تشوهات.
- **المؤسسات المملوكة للدولة:** تحصل المؤسسات المملوكة للدولة على تحويلات كبيرة من الحكومة، والعديد منها معطل بشكل كامل. وينبغي على السلطات العراقية إطلاق عملية فرز شاملة للمؤسسات المملوكة للدولة تُفضي إلى إعادة الهيكلة التشغيلية وإصلاح الحوكمة وإعادة الرسملة بالنسبة للمؤسسات التي يمكن إصلاحها وإغلاق تلك المؤسسات غير القادرة على الاستمرار.
- **بيئة الأعمال والحوكمة:** يتعين ترشيح القواعد التنظيمية وجعلها أكثر اتساقاً مع التركيز على تشجيع المشغلين من القطاع الخاص بدلاً من تقييدهم.
- **الزراعة:** يتوقف انتعاش الإنتاج الزراعي (والذي كان فيما سبق إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد العراقي) على إصلاح نظام التوزيع العام، والذي أسهم في تراجع الإنتاج المحلي من خلال الواردات الغذائية الكبيرة.

## دال - قضايا البيانات

25- تتسم إحصاءات الاقتصاد الكلي بأنها كافية بصفة عامة لأعمال الرقابة. ومع ذلك، هناك فجوات واسعة في البيانات وفترات تأخر في النشر، الأمر الذي يرجع بصفة رئيسية إلى قيود القدرات والقضايا الأمنية ونقص التنسيق مع الكيانات دون المركزية. والسلطات العراقية ملتزمة بتعزيز جودة البيانات بمساعدة فنية من الصندوق.

<sup>4</sup> للاطلاع على نظرة عامة كاملة حول إصلاح القطاع المالي، راجع تقرير "Republic of Iraq Public Expenditure Review: Towards More Efficient Spending for Better Service Delivery in Iraq," forthcoming (Washington: World Bank) (مراجعة الإنفاق العام في جمهورية العراق: نحو إنفاق أكثر كفاءة لتحسين تقديم الخدمات في العراق، تقرير سيصدر قريباً (واشنطن: البنك الدولي)).

## تقييم الخبراء

26- على الرغم من صعوبة البيئة الأمنية والمناخ السياسي، نجحت السلطات العراقية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي على مدى العامين الماضيين. فقد تمكنت السلطات من تحقيق فوائض مالية عامة، وزيادة الصادرات النفطية، والإبقاء على معدل التضخم منخفضاً، ومراكمة احتياطيّات خارجية ضخمة. غير أنه بسبب التقدم المحدود على صعيد الإصلاح الهيكلي وإدارة النقد الأجنبي، جاء التقدم المحرز في سياق اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 2010 متفاوتاً، وأمكن استكمال مراجعتين فقط.

27- يمتلك الاقتصاد العراقي إمكانات ضخمة بفضل احتياطيّاته النفطية الكبيرة. ويتمثل التحدي في استخدام الثروة النفطية لعلاج مواطن الضعف التي يعاني منها الاقتصاد—بما في ذلك ضآلة حجم القطاع غير النفطي، وتضخم القطاع العام، وارتفاع البطالة، وضعف بيئة الأعمال—وتعزيز النمو المرتفع والمستدام وتوفير بيئة مواتية للقطاع الخاص لخلق فرص العمل اللازمة لتحسين المستويات المعيشية للمواطنين. ومن شأن الإخفاق في ذلك تعريض الاقتصاد لآثار الضارة للجنة الموارد الطبيعية، وهي ضعف الحوكمة، وسلوك السعي للكسب الرئعي، وفقدان التنافسية وضآلة القطاع الخاص غير نفطي.

28- ويلزم أن تعمل السياسات المالية العامة على ضمان استمرارية الأوضاع المالية العامة ومعالجة المخاطر المرتبطة بالتقلبات في إيرادات النفط. فبدءاً من عام 2013 وعلى المدى المتوسط، سوف يلزم الاستمرار في ترشيد الإنفاق الجاري، بما في ذلك التوظيف العام، ودعم الطاقة، ونظام التوزيع العام، والتحويلات المقدمة للمؤسسات المملوكة للدولة، بغية توفير الحيز المالي اللازم لتمويل الاستثمار ومراكمة الهوامش الوقائية المالية. ويستلزم التخطيط المالي السليم إصلاح الإدارة المالية العامة، وخاصة من خلال استحداث النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية وحساب الخزنة الواحد والقضاء على الإنفاق خارج الموازنة وعمليات تحويل الاستثمارات، وإغلاق العمليات شبه المالية العامة لمصرفي الرافدين والرشيد.

29- ويمكن أن توفر القواعد المالية العامة إطار عمل للسياسة المالية العامة. ومبدئياً يمكن للسلطات العراقية إنشاء قواعد إجرائية لتحسين إعداد الموازنة، بما في ذلك صيغة لتحديد افتراضات سعر النفط في الموازنة. وفي المدى المتوسط، يتعين أن تهدف السلطات إلى بناء القدرات اللازمة لاعتماد قواعد مالية عامة عديدة من شأنها فك الارتباط بين الإيرادات النفطية والموازنة.

30- ويرحب خبراء الصندوق بالهدف الذي وضعه البنك المركزي العراقي لتحرير سوق النقد الأجنبي وبالخطوات التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة لتبسيط قواعد السوق. ومع ذلك، يحث الخبراء البنك المركزي العراقي على اتخاذ المزيد من التدابير الفورية لتحرير عرض النقد الأجنبي بصورة كاملة، وذلك بغية خفض فارق سعر الصرف، وإزالة التشوهات، والقضاء على سلوك السعي للكسب الرئعي، وفي نهاية الأمر الالتزام بمقتضيات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. كما يشجع الخبراء السلطات العراقية على الإحجام عن استحداث أي قواعد تنظيمية جديدة قد تؤدي إلى انتهاك الالتزامات المقطوعة في إطار المادة الثامنة. وعلى التوازي، تحتاج السلطات إلى تقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اتساقاً مع توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومعايير فرقة العمل للإجراءات المالية، وذلك لدعم

جهودها في ردع ممارسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى هذه الخلفية، لا يوصي الخبراء باعتماد قيود الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف الواردة في ملحق المعلومات.

**31-** وقد وفر استقرار سعر الصرف ركيزة قيمة في بيئة تفتقر إلى اليقين. ولا تزال هذه السياسة ملائمة في المستقبل المنظور. وفي المدى المتوسط، يمكن للسلطات العراقية تهيئة الظروف التي من شأنها تيسير التحول لسعر صرف أكثر مرونة.

**32-** من المناسب اتباع البنيان الحالي المكون من شريحتين والذي يقوم على الإدارة الرشيدة لاحتياطيات البنك المركزي العراقي واستخدام صندوق تنمية العراق كصندوق فعلي لتثبيت التقلبات في أسعار النفط. فنظرا للبيئة التي تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين وتدني القدرات الإدارية، يوصي خبراء الصندوق بالاحتفاظ بمستوى مرتفع من الاحتياطيات السائلة. كما يتعين على السلطات العراقية الاستمرار في الاعتماد على صندوق تنمية العراق—وهو ربما المؤسسة المالية العامة الأكثر نجاحا بالعراق—لتوفير شفافية الإيرادات النفطية والمساعدة على استقرار الإنفاق الحكومي في وجه تقلبات الإيرادات النفطية.

**33-** ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز في الرقابة على القطاع المصرفي وإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة. فالقطاع المالي المستقر والأمن يمثل شرطا ضروريا لتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. ويتعين أن يقترن إصلاح البنوك المملوكة للدولة بتطوير البنوك الخاصة من خلال ضمان المعاملة المتكافئة لكافة البنوك والرقابة الأكثر صرامة.

**34-** ويحتاج العراق إلى مستوى مستدام من النمو المرتفع والشامل للجميع لأجل الحد من الفقر وتوفير فرص لمواطنيه. وترتكز آفاق النمو إلى تنفيذ مزيج من السياسات الرشيدة، وتعزيز تقديم الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية—خاصة في قطاع الكهرباء—وتقوية بيئة الأعمال. ومن الضروري تعزيز نشاط القطاع الخاص غير النفطي نظرا لأن نموذج التوظيف القائم على القطاع العام سوف يصل قريبا إلى حدود قدراته.

**35-** ويلزم بذل جهود لتحسين جودة وحداثة البيانات الاقتصادية، نظرا لأن مواطن الضعف تعوق التحليل وصياغة السياسات.

**36-** ويوصي الخبراء بعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة مع العراق على أساس الدورة الاعتيادية التي تبلغ مدتها ١٢ شهرا.

## الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2010-2018

(الحصة: 1188.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: 31.7 مليون نسمة؛ 2010)

(معدل الفقر: 22.9%؛ 2007)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
<b>النمو الاقتصادي والأسعار</b>									
8.3	8.4	9.0	8.3	9.0	9.0	8.4	8.6	5.9	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغير)
6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.3	5.7	9.7	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (نسبة التغير)
9,229	8,601	8,036	7,501	7,106	6,708	6,305	5,529	4,278	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)
372.4	337.3	306.1	277.4	254.9	233.3	212.5	180.6	135.5	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)
5.70	5.16	4.66	4.15	3.74	3.33	2.95	2.65	2.38	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
4.75	4.30	3.85	3.45	3.05	2.70	2.42	2.17	1.91	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)
87.5	88.7	90.4	93.3	97.6	102.6	106.7	103.6	74.2	أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.0	3.6	6.0	3.3	تضخم أسعار المستهلكين (نسبة التغير؛ نهاية الفترة)
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	4.3	6.1	5.6	2.4	تضخم أسعار المستهلكين (نسبة التغير؛ المتوسط)
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	4.2	7.0	3.3	التضخم الأساسي في الأسعار (نسبة التغير؛ نهاية الفترة)
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)									
<b>الحسابات القومية</b>									
24.1	25.1	24.2	23.4	21.5	21.1	20.3	19.3	21.4	إجمالي الاستثمار المحلي
16.7	16.6	16.3	16.0	14.6	14.7	13.5	13.0	15.2	منه: العام
72.1	71.1	71.7	72.1	73.7	73.2	70.8	66.9	77.9	إجمالي الاستهلاك المحلي
20.0	20.4	20.7	21.1	21.2	21.6	21.3	21.7	25.2	منه: العام
28.2	29.2	28.5	27.3	24.3	24.9	27.3	31.8	24.4	إجمالي المدخرات القومية
20.9	20.9	20.5	19.5	17.3	17.1	18.1	17.7	10.8	منه: العام
4.3	4.1	4.5	4.0	2.9	3.8	7.0	12.5	3.0	الإدخار - رصيد الاستثمار
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
<b>التمويل العام</b>									
44.1	44.6	44.8	45.5	45.7	46.4	48.2	49.5	46.4	الإيرادات الحكومية والمنح
41.7	42.2	42.5	43.4	43.6	44.4	44.6	46.0	40.0	الإيرادات النفطية الحكومية
2.4	2.4	2.3	2.2	2.1	2.0	4.1	2.5	3.5	الإيرادات غير النفطية الحكومية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	2.9	المنح
40.3	40.9	41.2	42.5	43.5	44.8	44.1	44.6	50.7	الإنتفاق، منه:
23.6	24.3	24.9	26.6	28.9	30.1	30.6	31.6	35.5	الإنتفاق الجاري
16.7	16.6	16.3	16.0	14.6	14.7	13.5	13.0	15.2	الإنتفاق الرأسمالي
4.0	4.1	4.1	3.5	2.8	2.3	4.5	5.6	3.8-	رصيد المالية العامة الأولى
3.8	3.7	3.6	3.0	2.2	1.6	4.1	4.9	4.3-	رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)
60.2-	62.7-	64.9-	68.3-	69.1-	73.6-	73.1-	84.6-	76.0-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

بنود تذكيرية:									
2.3	2.2	2.2	2.1	2.1	2.0	2.3	1.9	1.8	الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)
61.2	48.4	37.4	27.8	21.9	18.9	18.1	16.5	7.4	صندوق تنمية العراق (بمليارات الدولارات) <sup>1</sup>
24.3	27.2	30.1	33.1	36.6	40.4	74.1	73.4	70.8	مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات) <sup>2</sup>
19.3	20.7	22.1	23.5	25.5	27.8	60.2	61.0	60.9	منه الدين الخارجي (بالمليار دولار)
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
المؤشرات النقدية									
11.0	9.2	10.6	15.7	8.7	7.7	9.2	9.9	15.2	نمو الاحتياطي النقدي
10.4	10.2	10.4	8.8	9.3	13.8	4.1	38.0	14.8	نمو النقد بالمفهوم الواسع
...	...	...	...	...	...	6.0	6.0	6.0	سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
القطاع الخارجي									
4.3	4.1	4.5	4.0	2.9	3.8	7.0	12.5	3.0	الحساب الجاري
10.6	10.5	10.9	11.4	11.8	12.4	14.8	18.8	6.6	الميزان التجاري
41.0	41.5	41.7	42.6	42.8	43.5	44.3	44.1	37.9	صادرات السلع
30.4-	31.0-	30.8-	31.2-	31.0-	31.1-	29.5-	25.3-	31.3-	واردات السلع
4.6	4.4	4.8	4.4	3.4	4.6	5.1	10.5	1.7	الرصيد الخارجي الكلي
103.7	99.3	95.5	90.5	84.9	80.1	70.3	61.1	50.6	إجمالي الاحتياطيات (بالمليار دولار)
8.1	8.4	8.8	9.2	9.4	9.7	9.3	9.5	10.6	يعدد شهور الواردات من السلع والخدمات
...	...	...	...	...	...	1,166	1,170	1,170	سعر الصرف (دينار لكل دولار؛ متوسط الفترة)
...	...	...	...	...	...	5.7	4.7	1.3	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة التغير؛ نهاية الفترة)
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.									
<sup>1</sup> باستثناء حساب الضمان المجدد بالخارج لشراء المعدات العسكرية.									
<sup>2</sup> بافتراض تخفيض الدين في عام 2013 من جانب الدائنين الرسميين غير الأعضاء في نادي باريس، على نحو مماثل لاتفاقية نادي باريس.									

## الجدول 2- العراق: الحسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2010-2018

(بتريليونات الدينارات العراقية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
191.6	175.4	159.9	147.3	135.8	126.1	119.4	104.6	73.6	الإيرادات والمنح
191.6	175.4	159.9	147.3	135.8	126.1	119.4	102.4	68.9	الإيرادات
176.9	162.3	148.0	137.0	126.7	117.9	109.4	93.4	59.9	إيرادات تصدير النفط الخام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.1	4.7	المنح
175.0	161.0	147.0	137.6	129.3	121.8	109.4	94.3	80.3	النفقات
102.7	95.7	89.0	85.9	85.9	81.8	75.8	66.8	56.2	النفقات الجارية
65.4	59.2	53.7	48.7	44.7	41.0	34.9	33.9	28.9	المرتبات والمعاشات التقاعدية
52.6	47.6	43.2	39.2	36.0	32.9	28.5	27.0	22.6	المرتبات
12.8	11.6	10.5	9.5	8.8	8.0	6.4	6.9	6.3	المعاشات التقاعدية
21.4	20.6	19.8	19.1	18.1	17.6	17.5	12.0	11.0	السلع والخدمات
14.8	14.1	13.5	14.0	14.6	15.2	16.6	14.7	12.5	التحويلات
9.3	8.6	7.9	7.3	6.8	6.7	6.7	8.0	6.3	شبكة الأمان الاجتماعي (شاملة نظام التوزيع العام)
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.9	3.8	3.3	التحويلات للمؤسسات المملوكة للدولة <sup>1</sup>
3.0	3.0	3.1	4.2	5.3	6.0	7.1	2.9	2.9	التحويلات الأخرى
0.8	1.6	1.7	1.7	1.8	1.9	1.0	1.6	0.8	مدفوعات الفائدة
0.0	0.0	0.0	2.1	6.3	5.9	5.5	4.6	3.0	تعويضات الحرب <sup>2</sup>
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.0	0.1	طارئة
72.4	65.3	58.0	51.7	43.3	40.0	33.6	27.4	24.1	نفقات الاستثمار
16.5	14.4	12.9	9.6	6.5	4.3	10.1	10.3	6.8-	الرصيد (شاملا المنح)
16.5	14.4	12.9	9.6	6.5	4.3	10.1	8.2	11.4-	الرصيد (شاملا المنح)
...	...	...	...	...	...	1.1-	3.3-	0.8-	التفاوت الإحصائي
16.5-	14.4-	12.9-	9.6-	6.5-	4.3-	9.0-	7.0-	7.6	التمويل، منه:
15.9-	13.8-	12.3-	9.0-	5.9-	2.5-	3.6-	11.2-	4.6	التمويل الخارجي
14.9-	12.9-	11.2-	7.0-	3.6-	0.9-	1.8-	10.6-	2.8	الأصول بالخارج
0.4	0.4	0.4	0.4	0.7	0.9	0.0	0.3	0.2	تمويل المشروعات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	2.3	تمويل آخر <sup>3</sup>
1.5-	1.4-	1.5-	2.5-	3.0-	2.5-	1.8	1.5-	0.7-	سداد الدين
0.6-	0.6-	0.6-	0.6-	0.6-	1.8-	5.4-	4.2	3.0	التمويل المحلي
									البنود التذكيرية:
									النفقات المرتبطة بالأمن (المعدات والمرتبات)
26.4	23.9	21.7	19.6	18.0	16.9	16.7	9.4	11.4	العسكرية والشرطة
17.3	16.0	14.6	11.4	8.4	6.2	11.1	11.9	6.0-	رصيد المالية العامة الأولى
133.9-	124.6-	115.4-	108.6-	98.2-	94.3-	94.8-	83.8-	64.6-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي

71.6	56.7	43.8	32.5	25.6	22.0	21.1	19.3	8.7	الأصول الخارجية في الخارج (باستثناء الحسابات المجمدة للمعدات العسكرية)
12.0	10.4	8.9	7.3	6.3	5.9	6.2	7.6	3.9	الأصول الخارجية في الخارج بعدد شهور المرتبات والمعاشات التقاعدية
87.5	88.7	90.4	93.3	97.6	102.6	106.7	103.6	74.2	متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)
4.75	4.30	3.85	3.45	3.05	2.70	2.28	2.04	1.85	صادرات النفط الخام

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

<sup>1</sup> للفترة 2010-2013، شاملة التحويلات خارج الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.

<sup>2</sup> 5% من صادرات النفط على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب لدولة الكويت حتى 2015.

<sup>3</sup> يشمل القرض الداعم لسياسة التنمية البالغ 250 مليون دولار المقدم من البنك الدولي والمدفوعات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع الصندوق والذي يغطي الفترة 2010-2011.

## الجدول 3- العراق: الحسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2010-2018

(نسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	مبدئي	فعلي	فعلي	
44.1	44.6	44.8	45.5	45.7	46.4	48.2	49.5	46.4	الإيرادات والمنح
44.1	44.6	44.8	45.5	45.7	46.4	48.2	48.5	43.5	الإيرادات
40.7	41.3	41.5	42.4	42.6	43.3	44.2	44.2	37.8	إيرادات تصدير النفط الخام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	2.9	المنح
40.3	40.9	41.2	42.5	43.5	44.8	44.1	44.6	50.7	النفقات
23.6	24.3	24.9	26.6	28.9	30.1	30.6	31.6	35.5	النفقات الجارية
15.1	15.1	15.1	15.1	15.1	15.1	14.1	16.0	18.2	المرتبات والمعاشات التقاعدية
12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	11.8	11.5	12.8	14.3	المرتبات
2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.6	2.6	3.2	3.9	المعاشات التقاعدية
4.9	5.2	5.6	5.9	6.1	6.5	7.1	5.7	6.9	السلع والخدمات
3.4	3.6	3.8	4.3	4.9	5.6	6.7	7.0	7.9	التحويلات
2.2	2.2	2.2	2.3	2.3	2.5	2.6	3.8	4.0	شبكة الأمان الاجتماعي
0.6	0.6	0.7	0.8	0.8	0.9	1.6	1.8	2.1	التحويلات للمؤسسات المملوكة للدولة <sup>1</sup>
0.7	0.8	0.9	1.3	1.8	2.2	2.9	1.4	1.8	التحويلات الأخرى
0.2	0.4	0.5	0.5	0.6	0.7	0.4	0.7	0.5	مدفوعات الفائدة
0.0	0.0	0.0	0.7	2.1	2.2	2.2	2.2	1.9	تعويضات الحرب <sup>2</sup>
16.7	16.6	16.3	16.0	14.6	14.7	13.5	13.0	15.2	نفقات الاستثمار
3.8	3.7	3.6	3.0	2.2	1.6	4.1	4.9	4.3-	الرصيد (شاملا المنح)
3.8	3.7	3.6	3.0	2.2	1.6	4.1	3.9	7.2-	الرصيد (غير شامل المنح)
...	...	...	...	...	...	0.4-	1.6-	0.5-	التفاوت الإحصائي
3.8-	3.7-	3.6-	3.0-	2.2-	1.6-	3.6-	3.3-	4.8	التمويل، منه:
3.7-	3.5-	3.4-	2.8-	2.0-	0.9-	1.4-	5.3-	2.9	التمويل الخارجي
3.4-	3.3-	3.1-	2.2-	1.2-	0.3-	0.7-	5.0-	1.8	الأصول في الخارج
0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.3	0.0	0.1	0.1	تمويل المشروعات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	1.5	تمويل آخر <sup>3</sup>
0.3-	0.4-	0.4-	0.8-	1.0-	0.9-	0.7	0.7-	0.5-	سداد الدين
0.1-	0.2-	0.2-	0.2-	0.2-	0.7-	2.2-	2.0	1.9	التمويل المحلي
									البند التذكيرية:
6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.2	6.7	4.4	7.2	النفقات المرتبطة بالأمن (المعدات والمرتبات العسكرية والشُرطية)
4.0	4.1	4.1	3.5	2.8	2.3	4.5	5.6	3.8-	رصيد المالية العامة الأولى
45.8	47.8	49.6	53.6	60.0	63.8	65.8	70.3	66.2	النفقات الجارية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
									الرصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
59.7-	62.2-	64.4-	67.8-	68.6-	73.6-	73.1-	84.6-	76.0-	

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

<sup>1</sup> للفترة 2010-2013، شاملة التحويلات خارج الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.<sup>2</sup> 5% من صادرات النفط على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب لدولة الكويت حتى 2015.<sup>3</sup> يشمل القرض الداعم لسياسة التنمية البالغ 250 مليون دولار المقدم من البنك الدولي ومدفوعات اتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع الصندوق والذي يغطي الفترة 2010-2011.



## الجدول 4- العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي، 2010-2013

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2013	2012			2011	2010		
ديسمبر	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	ديسمبر	
متوقع	مبدئي	مبدئي	مبدئي	مبدئي			
91,331	79,962	69,397	73,186	65,736	69,374	57,191	صافي الأصول بالنقد الأجنبي/1
93,368	82,001	71,443	75,190	67,777	71,411	59,239	الأصول بالنقد الأجنبي
1,858	1,858	1,983	352	366	347	311	الذهب
91,510	80,143	69,460	74,838	67,411	71,063	58,928	أخرى
2,037-	2,039-	2,046-	2,004-	2,041-	2,037-	2,048-	الخصوم بالنقد الأجنبي
					صفر		
20,617-	14,299-	7,834-	10,567-	7,903-	9,219-	2,451-	صافي الأصول المحلية
3,618-	3,618-	329	3,660-	765	2,382-	2,049	الأصول المحلية
3,622-	3,622-	325	3,665-	761	2,386-	2,045	صافي المطالبات على الحكومة العامة
3,156	3,156	3,236	3,236	3,236	3,236	3,236	الحيازات من أدون الخزنة
صفر	صفر	120	120	325	325	733	الحيازات من أدون الخزنة المخصصة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	مبالغ مسحوبة على المكشوف
5,529-	5,529-	2,982-	6,044-	2,515-	5,563-	1,384-	ودائع بالعملة المحلية
1,249-	1,249-	49-	977-	286-	385-	540-	ودائع بالنقد الأجنبي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المطالبات على المؤسسات العامة غير المصرفية
4	4	4	4	4	4	4	المطالبات على البنوك التجارية
10,184-	3,866-	3,742-	4,051-	4,067-	2,972-	1,467-	أدوات السياسة النقدية/2
...	745-	1,333-	889-	888-	496-	396-	منها: أدون البنك المركزي العراقي
6,815-	6,815-	4,421-	2,855-	4,601-	3,865-	3,033-	بنود أخرى على أساس صاف
70,714	65,663	61,563	62,619	57,833	60,155	54,740	الاحتياطي النقدي
41,262	35,785	36,199	34,539	33,195	32,157	27,507	العملة المصدرة
29,452	29,878	25,363	28,080	24,638	27,998	27,232	الاحتياطيات المصرفية
							<b>البنود التذكيرية</b>
7.7	9.2	8.8	14.3	16.9	9.9	15.2	الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، بالنسبة المئوية)
15.3	11.3	19.3	18.4	17.2	16.9	13.8	العملة المصدرة (النمو السنوي، بالنسبة المئوية)
80,076	70,327	61,272	64,485	58,127	61,085	50,639	إجمالي الأصول بالنقد الأجنبي (بملايين الدولارات)
1,747-	1,749-	1,755-	1,719-	1,750-	1747-	1,757-	الخصوم بالنقد الأجنبي (بملايين الدولارات)
78,328	68,578	59,517	62,766	56,377	59,338	48,883	صافي الأصول بالنقد الأجنبي (بملايين الدولارات)
132.0	124.9	116.0	120.1	117.2	118.8	108.2	إجمالي الأصول بالنقد الأجنبي/الاحتياطي النقدي (بالنسبة المئوية)
...	1166.0	1166.0	1166.0	1166.0	1170.0	1170.0	سعر الصرف (نهاية الفترة)
...	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	سعر الفائدة الأساسي (بالنسبة المئوية)

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

1/ مقومة بأسعار الصرف السوقية.

2/ تمثل أساساً تسهيلات الإيداع الدائمة لليلة واحدة وأدون خزنة البنك المركزي العراقي بالدينارات العراقية والدولار.

## الجدول 5- العراق: المسح النقدي، 2010-2013

(مليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2013	2012				2011	2010	
	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس			
متوقع	ديسمبر ميدني	سبتمبر ميدني	يونيو ميدني	مارس ميدني	ديسمبر	ديسمبر	
97,298	85,930	74,975	77,506	70,473	71,759	64,319	صافي الأصول الأجنبية
91,331	79,962	69,397	73,186	65,736	69,374	57,191	منه: البنك المركزي العراقي
9,550-	8,842-	1,555-	5,108-	3,007	2,285	10,661-	صافي الأصول المحلية
3,763-	5,343-	742-	5,310-	2,440	1,408-	4,628-	الالتزامات المحلية
27,506-	25,731-	16,704-	20,122-	11,414-	14,019-	11,964-	صافي المطالبات على الحكومة العامة
...	14,765	18,473	16,581	15,624	15,939	12,292	المطالبات على الحكومة العامة
...	40,496-	35,178-	36,703-	27,038-	29,958-	24,255-	ناقص: الخصوم للحكومة العامة
23,743	20,388	15,962	14,812	13,854	12,611	7,336	المطالبات على القطاعات الأخرى
5,787-	3,499-	813-	202	567	3,693	6,034-	بنود أخرى على أساس صاف
87,748	77,088	73,419	72,399	73,481	74,044	53,658	النقود بالمفهوم الواسع
34,686	30,594	29,985	30,701	29,141	28,296	24,342	العملة خارج البنوك
39,797	37,059	34,459	33,440	36,193	37,992	22,777	الودائع القابلة للتحويل
13,266	9,435	8,975	8,258	8,146	7,756	6,539	ودائع أخرى
							<b>البنود التذكيرية</b>
13.8	4.1	10.8	13.9	31.3	38.0	14.8	النقود بالمفهوم الواسع
3.1	3.2	3.4	3.4	3.4	2.9	3.0	سرعة تداول ن2
16.5	61.7	54.9	48.8	50.2	71.9	42.8	الائتمان الموجه للاقتصاد (النمو بالنسبة المئوية)
18.5	17.7	13.9	12.9	12.0	13.3	8.6	الائتمان الموجه للاقتصاد (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

## الجدول 6- العراق: ميزان المدفوعات، 2010-2018

(بمليارات الدولارات؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
توقعات					مبدئي				
39.4	35.5	33.4	31.5	30.0	29.0	31.5	33.9	9.0	الميزان التجاري
10.6	10.5	10.9	11.4	11.8	12.4	14.8	18.8	6.6	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
152.6	139.9	127.6	118.1	109.1	101.6	94.1	79.6	51.4	الصادرات
151.7	139.2	127.0	117.5	108.6	101.1	93.8	79.4	51.2	النفط الخام
0.9	0.8	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2	الصادرات الأخرى
113.2-	104.5-	94.2-	86.6-	79.1-	72.6-	62.6-	45.7-	42.4-	الواردات
68.3-	63.1-	55.2-	50.0-	47.4-	42.2-	39.3-	29.6-	27.8-	واردات القطاع الخاص
44.9-	41.4-	39.0-	36.6-	31.7-	30.3-	23.3-	16.1-	14.7-	واردات الحكومة
24.4-	22.7-	20.5-	18.9-	17.3-	15.6-	12.6-	9.0-	7.9-	الخدمات، على أساس صاف
3.8	3.4	3.1	2.8	2.5	2.2	2.0	2.8	2.8	المقبوضات
28.3-	26.1-	23.5-	21.6-	19.8-	17.8-	14.6-	11.8-	10.8-	المدفوعات
1.3	1.0	0.7	0.5	0.2	0.6	0.6	0.2-	1.6	الدخل، صاف/1
0.0	0.0	0.0	2.0-	5.4-	5.1-	4.7-	2.1-	1.5	التحويلات، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	الخاصة، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	2.0-	5.4-	5.1-	4.6-	2.3-	1.4	الرسمية، على أساس صاف
16.2	13.8	13.7	11.2	7.5	8.9	14.9	22.5	4.1	الحساب الجاري
4.3	4.1	4.5	4.0	2.9	3.8	7.0	12.5	3.0	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي
1.0	1.0	1.0	1.0	1.1	1.8	1.0-	2.6	3.1	الحساب المالي
2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.1	1.9	1.4	الاستثمار المباشر واستثمار الحافطة (صاف)
1.0-	1.0-	1.0-	1.0-	0.9-	0.2-	3.0-	0.8	1.8	رأسمال آخر، على أساس صاف
1.0-	1.0-	1.0-	1.0-	0.9-	0.2-	0.5-	0.4-	0.4	رسمي، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1-	0.0	الأصول
1.0-	1.0-	1.0-	1.0-	0.9-	0.2-	0.5-	0.2-	0.4	الخصوم
0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	0.3	0.2	0.4	الدفعات المنصرفة
1.4-	1.4-	1.4-	1.4-	1.4-	0.8-	0.8-	0.4-	0.0	سداد الدين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.4-	1.1	1.4	خاص، على أساس صاف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1-	6.1-	4.9-	السهو والخطأ

17.2	14.8	14.7	12.2	8.6	10.7	10.8	19.0	2.3	الرصيد الكلي
4.6	4.4	4.8	4.4	3.4	4.6	5.1	10.5	1.7	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
17.2-	14.8-	14.7-	12.2-	8.6-	10.7-	10.8-	19.0-	2.3-	التمويل
12.7-	11.0-	9.6-	6.0-	3.0-	0.8-	1.6-	9.1-	2.5	صندوق تنمية العراق (زيادة -)
									إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك
4.4-	3.7-	5.0-	5.6-	4.8-	9.7-	9.2-	10.4-	6.3-	المركزي العراقي (زيادة -)
0.0	0.0	0.1-	0.6-	0.8-	0.2-	0.0	0.5	1.2	ائتمان الصندوق (على أساس صاف)
...	...	...	...	...	...	...	...	0.2	الفائدة المستحقة المؤجلة/2
									البنود التذكيرية:
61.2	48.4	37.4	27.8	21.9	18.9	18.1	16.5	7.4	رصيد صندوق تنمية العراق (نهاية الفترة)
									إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك
103.7	99.3	95.5	90.5	84.9	80.1	70.3	61.1	50.6	المركزي العراقي (نهاية الفترة)
									(بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات)
8.1	8.4	8.8	9.2	9.4	9.7	9.3	9.5	10.6	إجمالي الناتج المحلي
372.4	337.3	306.1	277.4	254.9	233.3	212.5	180.6	135.5	منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
192.2	171.8	153.7	137.4	122.9	109.9	98.7	81.3	72.6	
									المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.
									1/ يشمل الفائدة المستحقة والمؤجلة والمرسمة.
									2/ تقدير للفائدة المستحقة على رصيد الدين القائم قبل تنفيذ اتفاقية نادي باريس.

## الملحق 1- العراق: تحليل القطاع الخارجي

تهيمن صادرات النفط القوية على ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى حجم كبير بصورة متزايدة من الأصول الأجنبية ووضع موجب مرجح في الاستثمار الدولي الصافي. وتتبع مواطن الضعف الرئيسية من الاعتماد على الصادرات النفطية والتعرض للتقلبات في سوق النفط. ويتسم قطاع النفط بارتفاع تنافسيته على عكس القطاع التجاري غير النفطي الضئيل. ويتسق سعر الصرف بصفة عامة مع الأساسيات الاقتصادية.

### ميزان المدفوعات

1- يتسم رصيد الحساب الجاري بفائض هيكلي بسبب ارتفاع الصادرات النفطية وتناميها على نحو سريع. فقد بلغ متوسط فائض الحساب الجاري، والمدفوع حصرياً بالصادرات النفطية، 6% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2012. وتساعد هذه الفوائض الجيل الحالي على اقتسام فوائد الإنتاج الحالي من النفط مع الأجيال المستقبلية. والخطر الرئيسي على رصيد الحساب الجاري يتمثل في تقلبات الإيرادات النفطية (أحجام وأسعار الصادرات).

2- ويتسم الرصيد المالي بفائض هيكلي ضئيل. فقد بلغ الرصيد المالي 4% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2012 مدفوعاً بالافتراض الحكومي، والذي من المتوقع أن يتناقص تدريجياً بدءاً من 2012 فصاعداً.

3- ويشير ارتفاع حجم بنود السهو والخطأ إلى احتمالية وجود تدفقات رأسمالية خارجية غير مسجلة. فقد كان حجم بنود السهو والخطأ سالباً بصفة عامة، حيث بلغ في المتوسط -3% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2012. وقد يكون هذا الحجم من بنود السهو والخطأ متوقعاً بالنسبة لاقتصاد يتسم ببيانات وقدرات إدارية محدودة، وتشير الإشارة السالبة إلى أن التدفقات الرأسمالية الخاصة الخارجية قد لا تكون مقيدة.

4- وتشير التقديرات إلى أن وضع الاستثمار الدولي موجب وأخذ في التحسن. فالفوائض الكلية في ميزان المدفوعات جعلت من الإمكانية بمكان بناء أصول مالية ضخمة بالخارج سواء لدى صندوق تنمية العراق أو في صورة احتياطات دولية لدى البنك المركزي العراقي. واعتباراً من نهاية عام 2011، توضح بيانات السلطات العراقية وضعاً موجباً في الاستثمار الدولي يبلغ نحو 13 مليار دولار. وفي حين لا تتوافر بيانات أكثر حداثة، من المرجح أن يكون صافي وضع الاستثمار الدولي قد ازداد قوة بنهاية 2012 نتيجة الأصول المالية الأجنبية للقطاع العام التي قاربت 90 مليار دولار، وصافي مركز الأصول لدى المصارف التجارية البالغ نحو 5 مليار دولار، والدين الخارجي البالغ 60 مليار دولار (باستثناء الفائدة المتأخرة المحتملة على الديون غير المهيكلة المستحقة بصفة رئيسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي).<sup>1</sup> ومن المتعين أن يستمر التحسن في وضع الاستثمار نظراً للتوقعات بتزايد الاحتياطات الخارجية وإعادة الهيكلة المحتملة للدين الخارجي.

<sup>1</sup> في غياب بيانات رسمية حديثة، يتم تقدير صافي وضع الاستثمار الدولي باستخدام بيانات تراكمية لميزان المدفوعات.

## العراق: كفاية الاحتياطيات، 2012-2018

(بالوحدات المُشار إليها)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
103.7	99.3	95.5	90.5	84.9	80.1	70.3	الاحتياطيات بمليارات الدولارات
8.1	8.4	8.8	9.2	9.4	9.7	9.3	الاحتياطيات بعدد شهور الواردات
4 540	4 345	4 075	3 766	3 444	3 104	4 632	الاحتياطيات بالنسبة المئوية من خدمة الدين الذي سيستحق <sup>1/</sup>
107.1	113.4	119.9	125.1	127.3	129.2	121.8	صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي كنسبة من الاحتياطي النقدي
86.1	91.0	96.4	100.7	102.1	104.1	103.7	صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي كنسبة من النقود بالمفهوم الواسع

1/ غير شامل الدين قصير الأجل.

## كفاية الاحتياطيات الدولية

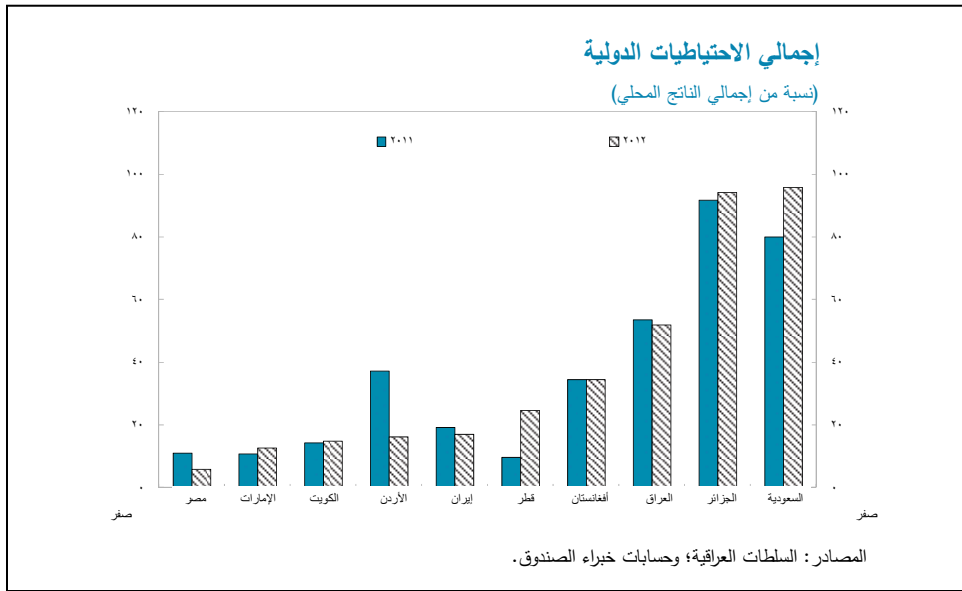
5- إن الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي والبالغة 70 مليار دولار في نهاية 2012 (نحو ثلث إجمالي الناتج المحلي) تكفي لاستقرار ميزان المدفوعات، كما توضح مختلف مقاييس الكفاية والتي يتم استيفاؤها بهوامش كبيرة. ويتسم الهامش الوقائي المالي الإضافي بأنه مناسب في ضوء المخاطر السياسية والأمنية الاستثنائية في العراق والمنطقة والاعتماد على مصدر واحد لإيرادات ميزان المدفوعات. ويوضح السيناريو البديل الذي أعده الخبراء، والذي يُحاكي انخفاضا قدره 15% في أسعار النفط مقارنة بالسيناريو الأساسي في 2013، أن الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي سوف تكون كافية لاستيعاب صدمة بهذا الحجم. وسوف تظل احتياطيات البنك المركزي العراقي عند مستويات عام 2013 حتى نهاية 2015 بعدها سوف يتم استئناف مراكمة الاحتياطيات بنفس وتيرة السيناريو الأساسي بصفة عامة.

## 6- وثمة مقاييس بسيطة مختلفة يمكن استخدامها لتقييم الكفاية:

- عدد شهور الواردات: تتبين القدرة على تمويل واردات الاقتصاد في حالة نقص الصادرات من الاحتياطيات المعبر عنها بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات. والتسعة شهور من احتياطيات البنك المركزي العراقي في نهاية 2012 هي أعلى بكثير من القاعدة الأساسية التي تبلغ ثلاثة شهور من الواردات بحد أدنى.

## العراق

- قاعدة غرينسبان-غويدوتي (Greenspan-Guidotti): تقترح هذه القاعدة حيازة على الأقل ما يعادل كافة الالتزامات التي تقع في عام واحد. وفي حالة العراق، فإن التزامات الحكومة التي تأخذ شكل مجموع مدفوعات الدين الأجنبي المستحقة، تصل إلى 1.5 مليار دولار في 2013، مما يترتب عليه نسبة احتياطات إلى خدمة الدين تبلغ 2.4600<sup>2</sup>
- **المقاييس النقدية:** يتسم معدل تغطية الاحتياطات للقاعدة النقدية بأنه مفيد، خاصة في البلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة، لأنه يعكس الطلب على النقد الأجنبي الذي قد ينشأ عن تحويل ودائع البنوك التجارية. ويشير معدل تغطية ودائع النقد الأجنبي إلى القدرة على تلبية احتياجات النظام المصرفي من السيولة في حالة أزمة. وفي العراق، نظرا لارتفاع مستوى الاحتياطات ومحدودية التنمية المالية، فإن صافي احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي في نهاية 2012 غطى 122% من الاحتياطي النقدي و104% من النقود بالمفهوم الواسع أو نحو أربعة مرات حجم ودائع النقد الأجنبي. ومن حيث المبدأ، سوف تكفي احتياطات البنك المركزي العراقي بالتالي لتغطية الدورة الكاملة للاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا كبيرا من الودائع تملكه الأجهزة الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة مما يجعلها أقل عرضة لأزمات الثقة.
- **المقارنة مع البلدان المناظرة:** توضح مقارنة إقليمية بين البلدان أن المستوى الحالي من الاحتياطات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يضاوي مستواه في أقرب البلدان المناظرة.



<sup>2</sup> يتم استبعاد خدمة الدين قصير الأجل نظرا لنقص البيانات. وبإضافة واردات الحكومة لعام 2013 (والمدفوعة مباشرة من صندوق تنمية العراق)، فإن الالتزامات السنوية سوف تزيد إلى نحو 38 مليار دولار.

## تطورات وتقييم سعر الصرف

7- ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي على مدى السنوات الثلاثة الماضية. فمذ مشاورات المادة الرابعة لعام 2009 (من نهاية 2009 حتى نهاية 2012)، زاد سعرا الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي بنسبتي 12% و7%، على الترتيب. وساهم ارتفاع معدل التضخم في العراق مقارنة بشركائه التجاريين في زيادة نسبتها 5% في سعر الصرف الحقيقي خلال هذه الفترة. ونتيجة لهذه الديناميكية، بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية عام 2012 نحو مستواه في نهاية 2008. ونظرا لأن البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للأموال لسوق النقد الأجنبي، فقد أدت قواعد مزادات الصرف الأجنبي إلى توسيع الفرق بين سعري الصرف الأجنبي الرسمي وفي السوق الموازية منذ منتصف 2011 فصاعدا. وباستخدام أسعار الصرف الأجنبي في السوق الموازية، فإن الزيادة الحقيقية من نهاية 2009 حتى نهاية 2012 بلغت 8%. وقد تباين نصيب تعاملات النقد الأجنبي في السوق الموازية بمضي الوقت، ولكنه من المرجح أن يكون صغيرا نسبيا. وبالتالي، فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي المرجح من المحتمل أن يكون أقرب للسعر القائم على سعر الصرف الرسمي منه للسعر القائم على سعر الصرف في السوق الموازية.

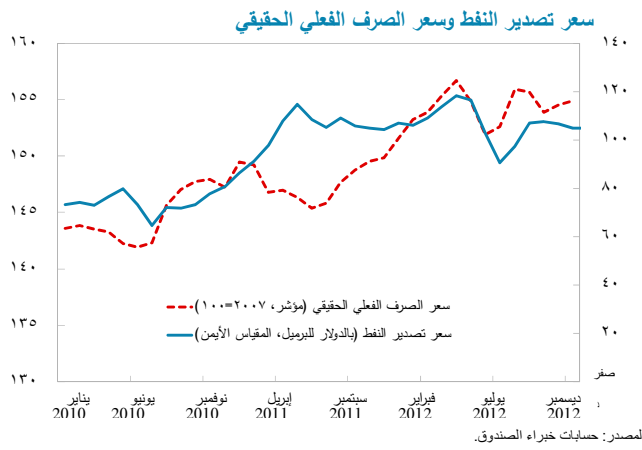
## 8- تباين مستوى التنافسية:

- يتسم قطاع النفط بدرجة عالية من التنافسية نظرا لأن تكلفة إنتاج النفط، والتي تقل عن 5 دولار للبرميل، هي من بين الأقل على مستوى العالم. فعند هذه المستويات، لن يكون لمستوى سعر الصرف الحقيقي (والذي في كل الأحوال له تأثير محدود على تكاليف الإنتاج) أو للتقلبات في السعر الدولي للنفط أي تأثير على تنافسية قطاع النفط.
- وعلى النقيض مما تقدم، فإن الجزء المفتوح للمنافسة الدولية من القطاع غير النفطي لا يتسم بالتنافسية كما يتضح من عدم وجود أي قطاع تصديري غير نفطي والاعتماد الشديد على الواردات للسلع الاستهلاكية والاستثمارية. وحتى المنتجات الغذائية يتم استيرادها في الغالب رغم أهمية الزراعة فيما سبق كمصدر للصادرات. ومع ذلك، من غير المحتمل أن يؤدي المزيد من انخفاض سعر الصرف إلى زيادة القطاع التجاري غير النفطي بسبب المشاكل الأكثر عمقا الناشئة عن عدم كفاية الخدمات التي يقدمها القطاع العام (مثل الأمن والكهرباء وسيادة القانون) فضلا عن التزايد الحاد في التوظيف بالقطاع العام، والذي يؤدي إلى رفع أجور القبول لفئات معينة من العمالة الماهرة.

9- وهناك مشاكل في التقدير الكمي لسعر الصرف الحقيقي باستخدام منهجية مجموعة التنسيق المعنية بقضايا أسعار الصرف. فتطبيق المنهجية الكمية يخضع لقيود البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لتاريخ العراق المضطرب في الآونة الأخيرة، من الصعب ارتكاز التحليل على فترة ممثلة حديثة اتسمت خلالها مجملات الاقتصاد الكلي الرئيسية، بما في ذلك سعر الصرف الحقيقي، بالتوازن. ومن بين المنهجيات الثلاثة المعيارية للمجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف (منهج التوازن الاقتصادي الكلي، ومنهج سعر الصرف الحقيقي التوازني، ومنهج استمرارية المركز الخارجي)، فإن هذه القيود تجعل التحليل الكمي قاصرا على منهج استمرارية المركز الخارجي.



10- ويؤكد منهج استمرارية المركز الخارجي على اتساق سعر الصرف بصفة عامة مع الأساسيات الاقتصادية. فالتقديرات التي يتم التوصل إليها باستخدام هذا المنهج تشير إلى تحقيق معيار الحساب الجاري لفائض قدره 3% من إجمالي الناتج المحلي. وبالمقارنة، فإن توقعات السيناريو الأساسي متوسط الأجل للخبراء تشير إلى أن متوسط فائض الحساب الجاري يبلغ 4% من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، فإن الخفض المقدر في قيمة سعر الصرف الحقيقي يقترب من 10%. ونظرا لاتساع هامش الخطأ، فإن هذه الحسابات تشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي يتسق مع الأساسيات الاقتصادية.



11- وفي الأجل المتوسط، قد تؤدي الزيادة في الإيرادات النفطية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وفي المدى القصير، فإن السعر الدولي للنفط هو أحد المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي. وخلال 2009، أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي. ومع عودة الأسعار إلى مستواها لاحقا عاد سعر الصرف الحقيقي كذلك إلى مستواه. ومن منظور متوسط الأجل، فإن سعر الصرف الحقيقي يتأثر أيضا بتأثرا شديدا بمستوى إنتاج النفط بالإضافة إلى سعره الدولي. ونظرا لأن إنتاج النفط حاليا في تزايد، قد يرتفع سعر الصرف الحقيقي التوازني على الرغم من تراجع أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، فإن الفرق الحالي بين سعري الصرف الرسمي وفي السوق الموازية قد يدل على مواطن الضعف الأساسية التي قد تستلزم انخفاضا حقيقيا في السعر الرسمي.

## الملحق 2- مصفوفة تقييم المخاطر

طبيعة التهديد ومصدره	احتمالية التحقق في السنوات الثلاثة التالية	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق الخطر
تنفيذ السياسات على نحو غير كاف، خاصة في قطاع المالية العامة، وإدارة النقد الأجنبي وإدارة الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي (خاصة إذا كان هناك مساس باستقلالية البنك المركزي). (في الأجل القصير)	تقييم الخبراء: مرتفع	تقييم الخبراء: مرتفع - سوف تؤدي الزيادات الكبيرة في الإنفاق الجاري إلى التمويل النقدي لعجز المالية العامة واستخدام احتياطيات البنك المركزي لأغراض المالية العامة (والمحظور حالياً بموجب القانون)، وربما إلى ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة. - يترتب على التدخل في مزادات النقد الأجنبي نقص في النقد الأجنبي وفقدان الثقة في قدرة البنك المركزي العراقي على دعم سعر الصرف، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط لخفض قيمة الدينار.
تدهور الوضع السياسي والأمني، على الصعيد المحلي والإقليمي. (في الأجل القصير)	تقييم الخبراء: مرتفع	تقييم الخبراء: مرتفع - يقترن عدم اليقين السياسي بارتفاع مستويات العنف، بما في ذلك الاعتداءات على البنية التحتية النفطية، مما يؤدي إلى تزايد طاقات إنتاج النفط وصادراته بمستويات أقل. - يترتب على تدهور الوضع الأمني تراجع معدل نمو القطاع غير النفطي. - نظراً لأن النفط يمثل ما يربو على 90% من الإيرادات الحكومية، يؤدي تراجع الصادرات النفطية وتزايد الإنفاق الأمني إلى تدهور موقف المالية العامة.

<p><b>تقييم الخبراء: مرتفع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- يؤدي عدم إحراز تقدم على صعيد بناء البنية التحتية إلى تراجع الإيرادات المالية العامة.</li> <li>- قد تحدث أزمة مالية إذا ما أدى تدهور الوضع الأمني إلى انخفاض حاد في صادرات النفط مع عدم قيام الحكومة بخفض الإنفاق.</li> <li>- قد يؤدي عدم القدرة على تصحيح أوضاع المالية العامة إلى انخفاض سعر الصرف.</li> </ul>	<p><b>تقييم الخبراء: متوسط</b></p>	<p><b>فترات التأخر في تطوير حقول النفط العراقية وطاقت تصدير النفط بسبب تدهور الوضع الأمني أو عدم الاستقرار السياسي أو عوامل فنية (خاصة اختناقات التصدير). (في الأجل المتوسط)</b></p>
<p><b>تقييم الخبراء: مرتفع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نظرا لأن الإيرادات النفطية تمثل ما يربو على 90% من الإيرادات الحكومية، فإن انخفاضا حادا في أسعار النفط يؤدي إلى تراجع الإيرادات المالية العامة.</li> <li>- قد تترب أزمة مالية على عدم قيام الحكومة بخفض الإنفاق، وقد تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.</li> </ul>	<p><b>تقييم الخبراء: متوسط</b></p>	<p><b>انخفاض في أسعار النفط ناتج عن تباطؤ أعمق مما كان متوقعا في الأسواق الصاعدة (صدمة متزامنة ناتجة عن ضغوط القطاع المالي أو التراجع عن الإصلاحات المالية العامة والهيكلية). (في الأجل القصير)</b></p>

### الملحق 3- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

1- يواصل عبء الدين الخارجي على العراق تراجعاً بسبب التقدم المُحرز على صعيد تسوية الالتزامات الخارجية التي تم اتخاذها في فترة حكم الرئيس صدام حسين. فاعتباراً من نهاية 2012، بلغ مجموع الدين الخارجي 60 مليار دولار (28% من إجمالي الناتج المحلي). ففي عام 2010، أدى اتفاق مع الصين إلى تسوية 6.7 مليار دولار من الديون من بين مطالبات مجموعها 8.5 مليار دولار وإلى إعادة جدولة الرصيد المتبقي بشروط مشابهة بصفة عامة لتلك الخاصة بنادي باريس. وفي عام 2011، تم تسوية 0.1 مليار دولار من الدين التجاري المؤلف من مطالبات صغيرة (التزامات فردية أصلية تقل عن 35 مليون دولار) من خلال عمليات إعادة الشراء بخصم كبير، وفي عام 2012 وافقت الجزائر على إلغاء مطالباتها بالكامل وبالغلة 0.4 مليار دولار. وبهذه العمليات لا يزال يتعين إعادة جدولة مطالبات مقدرة تبلغ 42 مليار دولار للدائنين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس وللدائنين التجاريين ذوي المطالبات الصغيرة.

2- واعتباراً من نهاية 2012، وصل مجموع الدين المُعاد هيكلته والدين الخارجي الجديد إلى 18.2 مليار دولار (8.5% من إجمالي الناتج المحلي). وتتسم الدفوعات المنصرفة الحالية والمحتملة بأنها محدودة نوعاً ما (البنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي هما الشريكان الرئيسيان) ومن المتوقع أن يظل صافي التمويل الخارجي للقطاع العام سالبا خلال المدى المتوسط. وفي إطار السيناريو الأساسي للخبراء، من المفترض أن تتم في 2013 تسوية وإعادة جدولة المطالبات الثنائية المتبقية التي أُخذت في ظل النظام السابق بشروط مماثلة لتلك الخاصة بنادي باريس، وإعادة شراء الدين التجاري المتبقي المؤلف من مطالبات صغيرة في 2014. وبنهاية 2018، من المتوقع أن يصل مجموع الدين إلى 20.9 مليار دولار (5.6% من إجمالي الناتج المحلي).

3- ومن المتوقع أن تصل خدمة الدين الخارجي إلى نحو 2-3 مليار دولار سنوياً في المدى المتوسط. وسوف تزيد نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بمقدار الضعف من 1.5% في 2013 إلى 3% في 2014 بسبب عمليات إعادة الشراء لصندوق النقد الدولي وافترض تسوية الدين المتبقي من النظام السابق. وبعد ذلك، سوف تعود نسبة خدمة الدين تدريجياً إلى 1.5%. ونسبة خدمة الدين مُعرضة لمخاطر حدوث صدمة في سعر أو إنتاج النفط، والتي يتعين أن تكون ضخمة بصورة استثنائية لإضعاف القدرة على خدمة الدين في حينه نظراً لارتفاع مستوى الاحتياطيات لدى العراق.

4- وقد زاد مجموع الالتزامات المحلية على القطاع العام بصورة ملموسة منذ 2009، ولكن أصوله المالية المحلية قد زادت كذلك. فقد زاد مجموع الالتزامات من 5.2 تريليون دينار عراقي في نهاية 2009 إلى 16.2 تريليون دينار عراقي في نهاية 2012 (6.5% من إجمالي الناتج المحلي). وتتألف الالتزامات من: (1) أدون الخزانة لدى النظام المصرفي والقروض المصرفية البالغ مجموعها 7.5 تريليون دينار عراقي؛ (2) والقروض المضمونة من الحكومة المقدمة من البنوك المملوكة للدولة إلى المؤسسات المملوكة للدولة والبالغ مجموعها 8.6 تريليون دينار عراقي. ونظراً للصعوبات المالية في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة، فإن احتمالية أن يتم طلب تغطية هذه الضمانات مرتفع للغاية. وتتجاوز ودائع القطاع العام لدى

المصارف التجارية—40.5 تريليون دينار عراقي في نهاية 2012—يشكل مريح رصيد الالتزامات المالية على الحكومة والمضمونة من الحكومة.

5- من المتوقع أن تصل خدمة الدين المحلي إلى نحو 2 تريليون دينار عراقي سنويا في المدى المتوسط. ففي إطار السيناريو المرجعي للخبراء—والذي يفترض تمديد أذون الخزانة، وعدم اتخاذ قروض جديدة أو إصدار قروض مضمونة من الحكومة—سوف تتخفض الالتزامات المحلية إلى 5.7 تريليون دينار عراقي فقط (1.3% من إجمالي الناتج المحلي) بنهاية 2018.

## جدول الملحق 1- العراق: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، 2008-2018

(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الحساب الجاري	توقعات						فعلي							
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008			
غير المنتج للفائدة														
المثبت للديون/6														
<b>0.7-</b>	<b>5.6</b>	<b>6.5</b>	<b>7.5</b>	<b>8.6</b>	<b>10.0</b>	<b>11.9</b>	<b>28.3</b>	<b>33.8</b>	<b>45.0</b>	<b>80.4</b>	<b>72.6</b>	السيناريو الأساسي: الدين الخارجي		
	0.9-	1.0-	1.2-	1.4-	1.9-	16.4-	5.4-	11.2-	35.4-	7.8	39.4-	التغير في الدين الخارجي		
	5.4-	5.2-	5.8-	5.5-	4.7-	7.0-	13.0-	24.7-	18.1-	19.9	50.6-	التدفقات الخارجية المحددة المنشئة للديون (9+8+4)		
	4.8-	4.6-	5.1-	5.0-	4.1-	4.8-	9.9-	15.3-	6.3-	3.9	16.6-	عجز الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة		
	4.0-	3.8-	4.2-	4.6-	5.0-	5.7-	8.9-	13.8-	0.8-	11.6	11.5-	عجز ميزان السلع والخدمات		
	42.0	42.5	42.7	43.6	43.8	44.5	45.2	45.7	40.0	36.4	48.3	الصادرات		
	38.0	38.7	38.5	39.0	38.8	38.7	36.3	31.9	39.3	48.0	36.8	الواردات		
	0.5-	0.6-	0.7-	0.7-	0.8-	0.9-	0.9-	1.0-	1.0-	1.4-	1.4-	صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة غير المنشئة للديون (سالية)		
	0.0	0.0	0.1-	0.3	0.2	1.4-	2.1-	8.5-	10.8-	17.4	32.6-	ديناميكية الدين التلقائية/1		
	0.5	0.5	0.6	1.0	1.2	0.9	2.9	2.8	3.3	4.4	3.8	المساهمة من سعر الفائدة الاسمي		
	0.5-	0.6-	0.7-	0.8-	1.0-	2.3-	2.4-	2.9-	3.9-	5.0-	5.0-	المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
	...	...	...	...	...	...	2.7-	8.3-	10.3-	17.9	31.4-	المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف/2		
	4.5	4.3	4.7	4.1	2.8	9.4-	7.6	13.5	17.2-	12.2-	11.2	القيمة الباقية شاملة التغير في إجمالي الأصول الأجنبية (2-3)/3		
	13.3	15.2	17.5	19.8	22.9	26.7	62.6	74.0	112.4	220.9	150.4	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (بالنسبة المئوية)		
	15.0-	12.6-	12.4-	9.3-	5.2-	7.6-	13.8-	22.1-	4.1-	9.3	16.2-	إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات)/4		
	4.0-	3.7-	4.0-	3.4-	2.0-	3.3-	6.5-	12.2-	3.0-	8.3	12.3-	نسبة من إجمالي الناتج المحلي		
<b>3.9</b>	<b>31.0-</b>	<b>24.7-</b>	<b>17.4-</b>	<b>9.5-</b>	<b>0.1-</b>	<b>11.9</b>						سيناريو يشتمل على متغيرات أساسية عند متوسطاتها التاريخية/5		
							الانحراف المعياري لثمانى سنوات	المتوسط التاريخي لثمانى سنوات				الافتراضات الاقتصادية الكلية الأساسية التي يستند إليها السيناريو الأساسي		
	8.3	8.4	9.0	8.3	9.0	9.0	2.7	6.4	8.4	8.6	5.9	5.8	6.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالنسبة المئوية)
	2.0	1.6	1.2	0.5	0.2	0.7	18.6	18.6	8.5	22.8	14.6	19.8-	39.0	مخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار (نسبة التغير)
	7.8	7.9	7.7	11.1	10.8	3.7	2.0	6.2	10.2	8.2	5.0	5.2	5.0	سعر الفائدة الخارجي الاسمي (نسبة مئوية)
	9.1	9.7	8.1	8.3	7.6	7.9	29.8	27.9	16.6	52.0	33.5	36.1-	64.3	نمو الصادرات (بالقيمة الدولار، نسبة مئوية)

8.4	10.9	8.8	9.4	9.5	17.0	23.1	17.4	34.2	8.1	0.6-	10.6	63.2	نمو الواردات (بالقيمة الدولار، نسبة مئوية)
4.8	4.6	5.1	5.0	4.1	4.8	7.6	11.6	9.9	15.3	6.3	3.9-	16.6	ميزان الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة
0.5	0.6	0.7	0.7	0.8	0.9	0.4	1.0	0.9	1.0	1.0	1.4	1.4	صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة غير المنشئة للديون

- 1/ يتم اشتقاقه على أنه  $[r - g - p(1+g) + \alpha(1+r)] / (1+g+p+gp)$  مضروباً في رصيد الدين في الفترة السابقة، بحيث  $r =$  سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي؛ و  $p =$  التغير في مخفض إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الدولار، و  $g =$  معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و  $\alpha =$  الارتفاع الاسمي في سعر الصرف (زيادة في القيمة الدولار للعملة المحلية)، و  $\alpha =$  نصيب الدين المحرر المقوم بالعملة المحلية من مجموع الدين الخارجي.
- 2/ تعرف المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف على أنها  $[-p(1+g) + \alpha(1+r)] / (1+g+p+gp)$  مضروبة في رصيد الدين في الفترة السابقة. ويزيد  $p$  مع ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ( $\epsilon > 0$ ) وتزايد التضخم (بناء على مخفض إجمالي الناتج المحلي).
- 3/ للتوقعات، يتضمن السطر تأثير التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.
- 4/ يُعرّف على أنه عجز الحساب الجاري زائد سداد الدين متوسط وطويل الأجل زائد الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.
- 5/ تتضمن المتغيرات الأساسية نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ سعر الصرف الاسمي؛ نمو مخفض الدولار؛ وكل من الحساب الجاري غير المنتج للفائدة والتدفقات الوافدة غير المنشئة للديون نسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- 6/ الرصيد الثابت طويل الأجل الذي يعمل على تثبيت نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو مخفض الدولار، والتدفقات الوافدة غير المنشئة للديون كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل عند مستوياتها في سنة التوقع الأخيرة.

## جدول الملحق 2- العراق: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين، 2008-2018

(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الرصيد الأولي المثبت للدين/9	توقعات						فعلي					
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
0.7-	6.5	8.1	9.8	11.9	14.4	17.3	34.9	40.6	52.2	84.3	71.6	السيناريو الأساسي: دين القطاع العام/1 منه المحرر بالعملة الأجنبية
	5.2	6.1	7.2	8.5	10.0	11.9	28.3	33.8	45.0	80.4	71.3	
	1.5-	1.8-	2.1-	2.4-	2.9-	17.5-	5.7-	11.7-	32.1-	12.7	41.2-	التغير في دين القطاع العام
	4.8-	4.9-	5.1-	4.5-	4.1-	5.4-	9.2-	16.2-	7.0-	27.6	34.9-	التدفقات المحددة المنشئة للدين (4+7+12)
	4.0-	4.1-	4.1-	3.5-	2.8-	2.3-	4.5-	5.6-	3.8	12.4	0.5	العجز الأولي
	44.1	44.6	44.8	45.5	45.7	46.4	48.2	49.5	46.4	46.2	56.4	الإيرادات والمنح
	40.1	40.5	40.7	42.0	42.9	44.1	43.7	43.9	50.2	58.6	56.9	الإنتفاق الأولي (بخلاف الفائدة)
	0.6-	0.5-	0.7-	0.6-	0.9-	2.4-	5.7-	12.3-	14.3-	14.6	35.4-	ديناميكية الدين التلقائية/2
	0.6-	0.5-	0.7-	0.6-	0.9-	2.4-	5.6-	12.3-	14.3-	14.8	32.4-	المساهمة من سعر الفائدة/تفاوت النمو/3
	0.0	0.2	0.3	0.5	0.6	0.5	2.7-	8.9-	10.2-	19.8	27.2-	منها المساهمة من سعر الفائدة الحقيقي
	0.6-	0.8-	1.0-	1.1-	1.4-	2.9-	2.9-	3.4-	4.1-	5.0-	5.3-	منها المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	...	...	...	...	...	...	0.1-	0.0	0.0	0.2-	3.0-	المساهمة من تراجع سعر الصرف/4
	0.3-	0.3-	0.3-	0.4-	0.4-	0.7-	1.0	1.7	3.6	0.5	0.0	التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حصولية الخصخصة (سلبية)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	إقرار الخصوم الضمنية أو الاحتمالية
	0.3-	0.3-	0.3-	0.4-	0.4-	0.7-	1.0	1.7	3.6	0.5	0.0	أخرى (تمويل مصرفي خارج الموازنة)
	3.3	3.1	3.0	2.1	1.1	12.1-	3.5	4.6	25.2-	14.9-	6.4-	القيمة الباقية، شاملة التغيرات في الأصول (2-3)/5
	14.8	18.1	22.0	26.2	31.5	37.3	72.3	82.0	112.6	182.6	127.0	نسبة الدين إلى الإيرادات في القطاع العام/6
	3.7-	3.5-	3.4-	2.8-	2.0-	1.8-	3.8-	4.6-	3.9	9.7	0.9	إجمالي الاحتياجات التمويلية
	13.6-	11.9-	10.6-	7.8-	5.1-	4.2-	8.2-	8.2-	5.3	10.8	1.1	بمليارات الدولارات



3.4-	24.2	21.3	18.9	16.9	16.4	17.3
1.2-	12.9	13.1	13.2	13.6	14.9	17.3

سيناريو يتضمن متغيرات أساسية عند متوسطاتها التاريخية/7  
سيناريو لا يتضمن تغييرا في السياسات (رصيد أولي ثابت) في 2013-2018

افتراضات اقتصادية كلية ومالية عامة يستند إليها السيناريو الأساسي

8.3	8.4	9.0	8.3	9.0	9.0	8.4	8.6	5.9	5.8	6.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالنسبة المئوية)
2.5	4.5	4.3	4.0	3.9	2.3	1.2	1.9	0.7	0.3	0.4	متوسط سعر الفائدة الاسمي على الدين العام (بالنسبة المئوية)/8
0.5	2.9	3.1	3.6	3.6	1.6	7.0-	20.9-	13.9-	21.7	31.8-	متوسط سعر الفائدة الحقيقي (السعر الاسمي ناقص التغير في مخفض إجمالي الناتج المحلي، بالنسبة المئوية)
...	...	...	...	...	...	0.3	0.0	0.0	0.2	3.7	الارتفاع الاسمي في سعر الصرف (زيادة في القيمة الدولار للعملة المحلية، بالنسبة المئوية)
2.0	1.6	1.2	0.5	0.2	0.7	8.1	22.8	14.6	21.4-	32.2	معدل التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، بالنسبة المئوية)
7.2	8.0	5.6	6.1	6.0	9.9	8.1	5.1-	9.4-	8.9	33.2	نمو الإنفاق الأولي الحقيقي (المكشَّ بمخفض إجمالي الناتج المحلي، بالنسبة المئوية)
...	...	...	...	...	...	0.3	0.0	0.0	0.2	3.7	العجز الأولي

1/ يشير إلى تغطية القطاع العام، على سبيل المثال، الحكومة العامة أو القطاع العام غير المالي. ويشير كذلك إلى ما إذا كان الدين الصافي أو الإجمالي هو المستخدم.

2/ يتم اشتقاقه على أنه  $(r - \pi(1+g) - g + \alpha\epsilon(1+r))/(1+g+\pi+g\pi)$  مضروباً في نسبة الدين في الفترة السابقة، بحيث  $r =$  سعر الفائدة؛ و  $\pi =$  معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي، و  $g =$  معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و  $\alpha =$  نصيب

الدين المحرر بالعملة الأجنبية؛ و  $\epsilon =$  ارتفاع سعر الصرف الاسمي (مقيساً بالزيادة في قيمة الدولار بالعملة المحلية).

3/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقية من المقام في الحاشية السفلية رقم 2 على أنها  $r - \pi(1+g)$  ومساهمة النمو الحقيقي على أنها  $-g$ .

4/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية السفلية رقم 2 على أنه  $\alpha\epsilon(1+r)$ .

5/ للتوقعات، يتضمن هذا السطر التغيرات في سعر الصرف.

6/ تُعرّف على أنها عجز القطاع العام زائد سداد دين القطاع العام متوسط وطويل الأجل زائد الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

7/ تتضمن المتغيرات الأساسية نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ سعر الفائدة الحقيقي؛ والرصيد الأولي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

8/ يتم اشتقاقه على أنه نفقات الفائدة الاسمية مقسومة على رصيد الدين في الفترة السابقة.

9/ يفترض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات الأخرى المحددة المنشئة للديون) تظل عن مستوى سنة التوقع الأخيرة.



## العراق

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة  
لعام ٢٠١٣ - ملحق معلومات

٣٠ إبريل ٢٠١٣

من إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى  
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

### المحتويات

٢ العلاقات مع الصندوق

٨ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

١٠ قضايا إحصائية

## العلاقات مع الصندوق (حسب الوضع في مارس ٢٠١٣)

### حالة العضوية:

انضم إلى عضوية الصندوق في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥  
الحالة: يطبق أحكام المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	بملايين حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	١١٨٨,٤٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٢٠٨٦,٨٧	١٧٥,٦٠
وضع الاحتياطي في الصندوق	١٧١,١٠	١٤,٤٠
إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١١٣٤,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	١١١٩,٠٨	٩٨,٦٤
عمليات الشراء والقروض القائمة	بملايين حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
اتفاقات الاستعداد الائتماني	١٠٦٩,٥٦	٩٠,٠٠

### آخر الترتيبات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	المبلغ المسحوب (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)
استعداد ائتماني	٢٤ فبراير ٢٠١٠	٢٣ فبراير ٢٠١٣	٢٣٧٦,٨٠	١٠٦٩,٥٦
استعداد ائتماني	١٩ ديسمبر ٢٠٠٧	١٨ مارس ٢٠٠٩	٤٧٥,٣٦	٠,٠٠
استعداد ائتماني	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥	١٨ ديسمبر ٢٠٠٧	٤٧٥,٣٦	٠,٠٠

### المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

المرحلة المقبلة					
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
	٣٧,١٤	٤٢٣,٣٧	٤٩٧,٦٤	١١١,٤١	أصل الدين
٠,٠٣	٠,٢٤	٣,٢٧	٨,٦٦	٨,٥٥	الرسوم/الفائدة
٠,٠٣	٣٧,٣٨	٤٢٦,٦٤	٥٠٦,٣١	١١٩,٩٦	المجموع

تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") : لا ينطبق.

## تقييمات الضمانات الوقائية

استكملت في عام ٢٠١٠ أحدث تقييمات الضمانات الوقائية في البنك المركزي العراقي في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الذي انتهى في فبراير ٢٠١٣. وبينما خلص التقييم إلى استمرار وجود مخاطر كبيرة تحيط بالضمانات الوقائية، فقد ذكر أن البنك المركزي العراقي لديه ضمانات وقائية مهمة سبق أن أوصت بها التقييمات السابقة، ومنها عمليات التدقيق الخارجي السنوية التي تجريها شركات التدقيق ذات السمعة الطيبة إلى جانب نشر الكشوف المالية المدققة.

## ترتيب سعر الصرف

دأب البنك المركزي العراقي على إجراء مزاد النقد الأجنبي على أساس يومي منذ ٤ أكتوبر ٢٠٠٣. وانتهج سياسة استقرار سعر الصرف تُرجمت إلى ربط سعر الصرف بحكم الواقع منذ مطلع عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، سمح البنك المركزي بارتفاع سعر الصرف تدريجياً في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، أُعيد تصنيف ترتيب سعر الصرف في العراق ليصبح في فئة الربط الزاحف اعتباراً من أول نوفمبر ٢٠٠٦. وعاد البنك المركزي منذ مطلع عام ٢٠٠٩ إلى سياساته السابقة في الحفاظ على استقرار سعر الدينار. وبالتالي، أُعيد تصنيف ترتيب سعر الصرف في العراق اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٩ باعتباره ترتيباً مستقراً.

ولا يزال العراق يفيد من تطبيق الترتيبات الانتقالية بموجب المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وهناك ثمانية قيود على الصرف الأجنبي (بالإضافة إلى قيد لأغراض الأمن القومي أو الدولي) وممارسة واحدة لأسعار الصرف المتعددة تدخل في نطاق اختصاص الصندوق وتخضع لموافقته. وتتمثل هذه القيود فيما يلي: (١) تقييد حق الشركات في شراء النقد الأجنبي عن طريق المزاد لأغراض معاملات الاستيراد فقط؛ (٢) تقييد حق الأفراد في الحصول على النقد الأجنبي (أي بواقع طلب واحد كل شهر)؛<sup>١</sup> (٣) فرض حدود قصوى على النقد الأجنبي المتاح عن طريق المزاد إلى البنوك؛<sup>٢</sup> (٤) فرض حدود قصوى على النقد الأجنبي المتاح عن طريق المزاد إلى شركات التحويل المالي ومكاتب الصرافة؛<sup>٣</sup> (٥) اشتراط سداد

<sup>١</sup> ينشأ عن هذا الإجراء قيد على الصرف الأجنبي لأن فرض حد أقصى بواقع طلب واحد شهرياً يشكل قيوداً حكومياً على النقد الأجنبي المتاح للأفراد لأداء مدفوعات وتحويلات عن معاملات دولية جارية، مثل المخصصات الأساسية للسفر للخارج بغرض السياحة أو العمل، أو نفقات معيشة الأسرة، أو غيرها. وبالإضافة إلى ذلك، مع تقييد الحصول على النقد الأجنبي عبر المزاد غير النقدي على الشركات وللمعاملات التجارية فقط، فإن الأفراد ممن لديهم حاجة لأداء مدفوعات أو تحويلات عن معاملات دولية جارية تتجاوز الحد الأقصى لن يجدوا أمامهم أي وسائل أو قنوات بديلة للحصول على النقد الأجنبي سوى اللجوء إلى المصادر غير الرسمية.

<sup>٢</sup> ينشأ عن هذا الإجراء قيد على الصرف الأجنبي لأن فرض حد أقصى يشكل قيوداً حكومياً على النقد الأجنبي المتاح لأداء مدفوعات وتحويلات معينة، مثل إعادة توطين بعض الدخول الاستثمارية لغير المقيمين، ومنها تحويلات الأرباح، أو أرباح الأسهم، أو الفوائد. ومع تقييد حصول الشركات على النقد الأجنبي عبر المزاد غير النقدي على المعاملات التجارية فقط، لن تجد هذه الشركات أمامها أي وسائل أو قنوات بديلة للحصول على النقد الأجنبي الذي يتجاوز الحد الأقصى سوى اللجوء إلى المصادر غير الرسمية.

<sup>٣</sup> كما ورد في الحاشية ٢.

كافة الالتزامات والديون المستحقة للحكومة قبل السماح للمستثمرين بتحويل عائدات الاستثمارات، وللعاملين غير العراقيين بتحويل الرواتب والتعويضات الأخرى إلى خارج العراق؛ (٦) اشتراط تقديم مخالصة ضريبية وخطاب عدم ممانعة يفيد بأن الشركات غير العراقية لا تُستحق عليها أي ضرائب للحكومة قبل السماح لها بتحويل إيرادات معاملاتها الدولية الجارية خارج العراق؛ (٧) اشتراط إلزام البنوك بتوجيه العناية الواجبة للالتزامات القانونية المستحقة على غير العراقيين للجهات الرسمية وسداد هذه الالتزامات قبل السماح لهم بتحويل إيرادات تزيد على ١٥ مليون دينار عراقي خارج العراق؛ (٨) رصيد مستحق على العراق للأردن بموجب اتفاقية دفع ثنائية معطلة. وهناك أيضا قيد على الصرف لأسباب أمنية لا يزال ساريا وينبغي إبلاغ الصندوق به بموجب القرار رقم (52/51)-144. وتتشأ ممارسة أسعار الصرف المتعددة نتيجة عدم وجود آلية تضمن عدم تجاوز الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي ٢%.

#### مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع العراق على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات في ٢٤ فبراير ٢٠١٠. وقد نُشر تقرير الخبراء (التقرير القطري رقم 10/72) في ١٦ مارس ٢٠١٠، ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي على شبكة الإنترنت <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=23713.0>.

## العراق: المساعدة الفنية في الآونة الأخيرة، ٢٠٠٥-٢٠١٣

الإدارة	تاريخ البعثة	مجال المساعدة الفنية
إدارة شؤون المالية العامة	فبراير ٢٠٠٥	الإدارة المالية العامة (بعثة مشتركة من إدارة شؤون المالية العامة والبنك الدولي)
إدارة شؤون المالية العامة	إبريل ٢٠٠٥	إصلاح نظام تويب الموازنة
إدارة شؤون المالية العامة	نوفمبر ٢٠٠٦	نظام معلومات الإدارة المالية
إدارة شؤون المالية العامة	ديسمبر ٢٠٠٦	إدارة قطاع النفط وفيدرالية المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مايو ٢٠٠٧	الحلقة التطبيقية عن السياسة الضريبية
إدارة شؤون المالية العامة	مارس ٢٠٠٨	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	أغسطس ٢٠٠٨	قطاع النفط - التسعير والتدفقات المالية
إدارة شؤون المالية العامة	مارس ٢٠٠٨	القطاع المالي - فرض الضرائب
إدارة شؤون المالية العامة	أكتوبر ٢٠٠٩	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مايو ٢٠١٠	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مارس ٢٠١٢	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	مايو ٢٠١٢	الإدارة المالية العامة
إدارة شؤون المالية العامة	ديسمبر ٢٠١٢	الإدارة المالية العامة
إدارة الشؤون القانونية	أغسطس ٢٠٠٨	الحلقة التطبيقية عن زيادة الوعي بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	أكتوبر ٢٠٠٨	قبول التزامات المادة الثامنة
إدارة الشؤون القانونية	فبراير ٢٠٠٩	الحلقة التطبيقية لمسؤولي وحدات الاستخبارات المالية ومسؤولي العدالة الجنائية عن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	إبريل ٢٠١٠	المرحلة الأولى من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان الاستمرارية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	يوليو ٢٠١٠	المرحلة الثانية من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان استمرارية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الشؤون القانونية	أكتوبر ٢٠١٢	قبول التزامات المادة الثامنة وتقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس ٢٠٠٧	إعادة هيكلة المصارف
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس ٢٠٠٧	الرقابة المصرفية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	سبتمبر ٢٠٠٧	إعادة هيكلة المصارف
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس ٢٠٠٨	التنبؤ بالسيولة وإدارتها
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل ٢٠٠٨	الحلقة التطبيقية عن إعادة هيكلة المصارف

إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يوليو ٢٠٠٨	إدارة الاحتياطيات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أغسطس ٢٠٠٨	الحلقة التطبيقية عن إعادة هيكلة المصارف
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أكتوبر ٢٠٠٨	قبول التزامات المادة الثامنة
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	ديسمبر ٢٠٠٨	إدارة الاحتياطيات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يناير ٢٠٠٩	الحلقة التطبيقية عن الرقابة المصرفية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس ٢٠٠٩	الحلقة التطبيقية عن الرقابة المصرفية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	يوليو ٢٠٠٩	قمة تنسيق المساعدة الفنية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	نوفمبر ٢٠٠٩	إدارة الاحتياطيات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	نوفمبر ٢٠٠٩	الحلقة التطبيقية عن الرقابة المصرفية - استثمارات الإبلاغ
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل ٢٠١٠	الحلقة التطبيقية عن الصيرفة الإسلامية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أغسطس ٢٠١٠	إدارة الاحتياطيات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أغسطس ٢٠١٠	المساعدة من بُعد بشأن إدارة السيولة وتطوير سوق أدون الخزانة
	- الآن	
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل ٢٠١١	الحلقة التطبيقية عن إدارة المخاطر
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مايو ٢٠١١	إعادة هيكلة المصارف
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مايو ٢٠١١	إدارة الاحتياطيات
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس ٢٠١٢	إعادة هيكلة المصارف
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	أكتوبر ٢٠١٢	قبول التزامات المادة الثامنة
إدارة الإحصاءات	يناير ٢٠٠٦	إحصاءات ميزان المدفوعات
إدارة الإحصاءات	مارس ٢٠٠٦	الإحصاءات النقدية و المالية
إدارة الإحصاءات	نوفمبر ٢٠٠٦	إحصاءات ميزان المدفوعات
إدارة الإحصاءات	يناير ٢٠٠٧	الإحصاءات النقدية و المالية
إدارة الإحصاءات	يناير ٢٠٠٧	إحصاءات أسعار المستهلكين
إدارة الإحصاءات	إبريل ٢٠٠٧	الإحصاءات النقدية و المالية
إدارة الإحصاءات	فبراير ٢٠٠٧	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	نوفمبر ٢٠٠٧	إحصاءات أسعار المستهلكين
إدارة الإحصاءات	فبراير ٢٠٠٨	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	فبراير ٢٠٠٨	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	يناير ٢٠٠٩	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	نوفمبر ٢٠٠٩	إحصاءات الحسابات القومية
إدارة الإحصاءات	إبريل ٢٠١٠	إحصاءات القطاع الخارجي
إدارة الإحصاءات	يوليو ٢٠١٠	الإحصاءات النقدية و المالية
إدارة الإحصاءات	فبراير ٢٠١٢	إحصاءات القطاع الخارجي

إحصاءات الحسابات القومية	مارس ٢٠١٢	إدارة الإحصاءات
الإحصاءات النقدية و المالية	مايو ٢٠١٢	إدارة الإحصاءات
إحصاءات الحسابات القومية	إبريل ٢٠١٣	إدارة الإحصاءات
سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي	فبراير ٢٠٠٦	معهد صندوق النقد الدولي
قضايا القطاع الخارجي	فبراير ٢٠٠٧	معهد صندوق النقد الدولي
سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي	مارس ٢٠٠٨	معهد صندوق النقد الدولي
سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي	يناير ٢٠٠٩	معهد صندوق النقد الدولي
سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي	يناير ٢٠١٠	معهد صندوق النقد الدولي

### الممثل المقيم

تم تعيين السيد غازي شبيكات في ديسمبر ٢٠١٠ كـممثل مقيم لدى العراق. ونظرا للأوضاع الأمنية السائدة في العراق فإن مقره الحالي في عمان (الأردن).



## العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(كما في ٩ إبريل ٢٠١٣)

التاريخ المتوقع والفعلي لتقديم المنتج	التوقيت المؤقت والفعلي للبعثات	المنتجات	العنوان
<b>ألف: المعلومات المتبادلة حول برامج العمل ذات الصلة</b>			
ديسمبر ٢٠١٣ نوفمبر ٢٠١٣ مايو ٢٠١٤ مايو ٢٠١٤	سبتمبر ٢٠١٣ يوليو ٢٠١٣ سبتمبر ٢٠١٣ سبتمبر ٢٠١٣	تحليل السياسات الاقتصادية وتقديم المشورة بشأنها <b>البنك الدولي:</b> - كفاءة الإنفاق العام وإدارة الاستثمار - السياسة التجارية والتسهيل التجاري - الخبرات العالمية في إدارة إيرادات الموارد الطبيعية - التتويج الاقتصادي	برنامج عمل البنك الدولي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة <sup>٤</sup>
يونيو ٢٠١٣ أغسطس ٢٠١٣ أغسطس ٢٠١٣ يونيو ٢٠١٣ إبريل ٢٠١٣ أكتوبر ٢٠١٣ أغسطس ٢٠١٣ يونيو ٢٠١٣ يونيو ٢٠١٣ جارية	مايو ٢٠١٣ مايو ٢٠١٣ مايو-يونيو ٢٠١٣ ٢٠١٣ مارس ٢٠١٣ إبريل ٢٠١٣ مايو ٢٠١٣ إبريل ٢٠١٣ إبريل ٢٠١٣ ٢٠١٣	<b>المساعدة الفنية</b> <b>البنك الدولي:</b> - بناء القدرات المؤسسية في القطاعات المتعددة - الإدارة المالية العامة - بناء القدرات في ديوان الرقابة المالية - إصلاح القطاع المصرفي - الحماية الاجتماعية - المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية - إصلاح نظام التقاعد - الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة - تعزيز القدرات المؤسسية وبناء القدرات لقطاع التعليم  <b>مؤسسة التمويل الدولية:</b> - الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية - تقوية البنية التحتية المالية وتحسين نظامي الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في البنوك، وتوفير التدريب	

<sup>٤</sup> لا تشمل الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية.

		للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج التدريب "Business Edge"، وخاصة المؤسسات التي تملكها نساء.	
برنامج عمل صندوق النقد الدولي خلال الاثني عشر شهرا المقبلة	سبتمبر ٢٠١٣ مارس ٢٠١٤	تحليل السياسات الاقتصادية وتقديم المشورة بشأنها - زيارات الخبراء - مشاورات المادة الرابعة - مشورة مستمرة بشأن السياسات	
	مايو ٢٠١٣	المساعدة الفنية - القدرات الإحصائية: الحسابات القومية - الإدارة المالية العامة - القدرات الإحصائية: مؤشر أسعار المستهلكين - إدارة الاحتياطات - القواعد التنظيمية الجديدة للصرف الأجنبي - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
<b>باء: طلبات تقديم المساهمات في برامج العمل</b>			
طلبات الصندوق إلى البنك الدولي	على أساس مستمر	- التحديث المستمر لمشروع إصلاح القطاع المصرفي العراقي - تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام - الدعم اللوجستي للبعثات الموفدة إلى العراق	
طلبات البنك الدولي إلى الصندوق	على أساس مستمر	- تبادل بيانات المالية العامة بانتظام - التنسيق بشأن التدريب في مجال سياسات وإدارة الاقتصاد الكلي - ضرورة تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام، بما في ذلك أي قيود على معاملات الصرف الأجنبي. - البيانات التي تختص بها قطاعات بعينها	
<b>جيم: الاتفاق حول المنتجات والبعثات المشتركة</b>			
المنتجات المشتركة خلال الاثني عشر شهرا القادمة	مايو ٢٠١٣	- الحلقة التطبيقية حول استراتيجيات الموازنة	

## قضايا إحصائية

### أف - خلفية

١- رغم أن البيانات المقدمة للصندوق كافية بوجه عام لمراقبة البرامج فإنها مشوبة بأوجه قصور كبيرة تعيق التحليل الاقتصادي بشدة. وقد تعرضت الإحصاءات الاقتصادية الكلية للصعاب من جراء سنوات طويلة من الإهمال وجاءت الاضطرابات الأخيرة لتزيد من هذه الصعاب. وبينما ظل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات قائماً، فإنه يفتقر إلى الخبرات الفنية والموارد الكافية لتوفير متطلبات الجهاز الإحصائي الحديث. وبينما يتمتع البنك المركزي العراقي بقدرات إحصائية أفضل قليلاً، فإن المسائل المتعلقة بتبادل البيانات بين الهيئات المختلفة ومسؤوليات جمع البيانات تعيق التقدم في مجال إحصاءات القطاع الخارجي.

٢- قدمت إدارة الإحصاءات منذ عام ٢٠٠٣ مساعدة فنية كبيرة في كافة مجموعات البيانات الرئيسية بما في ذلك ما يتعلق بمعايير نشر البيانات. وتشارك السلطات حالياً في النظام العام لنشر البيانات (GDDS). ويراعي برنامج المساعدة الفنية الجاري القدرة الاستيعابية للهيئات المعنية بالإحصاءات ومساهمات المانحين الآخرين.

### باء - أوجه القصور في الإطار الإحصائي

#### الحسابات القومية

٣- يتولى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إعداد بيانات الحسابات القومية السنوية وربيع السنوية على أساس الأسعار الجارية والثابتة (١٩٨٨). ويمكن الاطلاع على البيانات السنوية لإجمالي الناتج المحلي حسب النشاط في الموقع الإلكتروني للجهاز عن الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠، والبيانات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي عن الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠ والربع الأول من عام ٢٠١١.

٤- وتعد الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، غير أن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات يتحرك حالياً نحو تطبيق مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بمساعدة فنية من إدارة الإحصاءات. لكن الحسابات القومية المعدة تنقصها الجودة نتيجة نقص البيانات المصدرية. ولا توجد بيانات مصدرية شاملة لتقدير القيمة المضافة حسب النشاط وفئات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي. ومن العوامل التي تحد من تقديرات إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط وحسب الإنفاق التقديرات غير الموثوقة لهوامش النقل وواردات السلع، والتغطية المحدودة لأنشطة الشركات الأجنبية العاملة في العراق (ومنها في القطاعين النفطي والأمني)، وعمليات التهريب، وغير ذلك من المعاملات غير المشروعة. وفي عام ٢٠٠٧، أُجري مسح ميزانية الأسرة، ومسح المطاعم والفنادق، ومسح الصرافة، غير أن نتائجها لم تستغل بالكامل حتى الآن. وكان من المفترض إجراء مسح للمنشآت في عام ٢٠٠٧ لكن الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لم يتمكن من إجراء المسح المقرر بسبب الأوضاع الأمنية. وتتوافر عن قطاع النفط عموماً بيانات كافية في الوقت المناسب، ولكن المعلومات المتوافرة عن النشاط الاقتصادي غير النفطي قليلة. ولا يزال الجهاز المركزي للإحصاء يدرج بيانات مساهمة إقليم كردستان في إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي كنسب مئوية في كل نشاط استناداً إلى نتائج التقديرات السابقة التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٩٠. أما الأنشطة الأخرى التي بدأت في إقليم كردستان بعد عام ١٩٩٠ فهي غير مدرجة. وهناك عدد محدود من مؤشرات الأسعار والحجم التي يمكن استخدامها لاشتقاق مقاييس الحجم في إجمالي الناتج المحلي. وتعد سنة الأساس (١٩٨٨) قديمة ويتعين تحديثها، ويجري العمل حالياً على تحويل سنة الأساس إلى عام ٢٠٠٤.

٥- ويتسم جمع البيانات بشمولية معقولة بالنسبة لبيانات الأسعار الجارية في القطاع الرسمي. وفي ظل الإجراءات الحالية، يجب على الأعمال التي توظف أكثر من عشرة أشخاص إبلاغ بياناتها عن السنة الميلادية بحلول شهر أكتوبر التالي، أما الأعمال الصغيرة فيتعين عليها إبلاغ بياناتها بحلول شهر يونيو. ونظراً لفرض غرامات كبيرة على عدم

الامتثال، عادة ما يلتزم المجيبون بهذه المواعيد النهائية. غير أنه من المحتمل تدهور مستوى حداثة إبلاغ البيانات في الفترة القادمة في ظل التغييرات التي تشهدها البلاد مؤخراً.

٦- وهناك نقص في مؤشرات النشاط الاقتصادي ربع السنوية والشهرية وضعف في توافر بيانات الخدمات في الوقت المناسب. وتستند تقديرات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية إلى عدد محدود من المؤشرات- ناتج النفط الخام، والكهرباء، وإيجار المساكن، والإنفاق الحكومي. ومع ذلك، فإن استقرار البيانات من قواعد معيارية قديمة يؤثر سلباً على موثوقية البيانات، في العديد من الأنشطة.

### الرقم القياسي لأسعار المستهلك

٧- استناداً إلى مسح ميزانية الأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بإعداد ونشر تقرير شهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك في عموم العراق (بما فيها كردستان) ولكل محافظة على حدة. غير أن الرقم القياسي يغطي المناطق الحضرية فقط في جميع المحافظات. ولا يوجد عدد كاف من الموظفين واقتصر التدريب على فترات زيارة بعثات المساعدة الفنية الموفدة من إدارة الإحصاءات. ولا توجد أجهزة وبرامج كمبيوتر كافية لمعالجة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بكفاءة. وقد ركزت بعثات المساعدة الفنية مؤخراً على تقديم تدريب عملي حول منهجيات إعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأساليب تعديل الرقم القياسي حسب الطابع الموسمي والتغيرات التي تطرأ على جودة السلع. كذلك تم توفير قدر محدود من التدريب على أساليب إنشاء الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI) والرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) وعلى توثيق الإجراءات والأساليب المستخدمة في إعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (البيانات الوصفية)، ولا يزال العمل جارٍ في هذا المجال.

### الإحصاءات النقدية و المالية

٨- تحقق تقدم ملموس نحو تحديد مكونات وهيكلي إعداد مسح شركات الإيداع، غير أنه لا يزال هناك العديد من المعوقات أمام تحقيق جودة البيانات، ومنها (١) عدم وجود عدد كاف من الموظفين المدربين وقلة التعاون الداخلي الملائم في البنك المركزي العراقي، (٢) صعوبة جمع المعلومات عن المعاملات المصرفية في الإقليم الشمالي (كردستان). وقد استخد البنك المركزي العراقي مؤخراً استمارة إبلاغ جديدة لجمع البيانات من البنوك المركزية بحيث تتيح قدراً أكبر من تقسيم البيانات حسب القطاع ونوع الأدوات المالية. غير أن البنك المركزي العراقي يقوم بإبلاغ البيانات لنشرها في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" بفارق زمني أكثر من ثلاثة أشهر كما أن أحدث البيانات المبلغة موصوفة بأنها "أولية"، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلات في عملية جمع وإعداد البيانات.

### إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

٩- إحصاءات ميزان المدفوعات عن الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١١ متوفرة وفقاً للنسق المتبع في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويقوم البنك المركزي العراقي أيضاً بإعداد ونشر بيان سنوي عن وضع الاستثمار الدولي. وقد تحسنت جودة المعلومات في السنوات الأخيرة وإن كانت درجة حدتها لا تزال تمثل مصدراً أساسياً للقلق. كذلك لا يزال مستوى العرض محدوداً بسبب مشكلات التغطية وبعض حالات الانحراف عن مسار المنهجيات المقبولة دولياً. ولا تزال المسائل المتعلقة بالتسجيل الشامل لبيانات الدين الخارجي تؤثر على نطاق تغطية إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ودرجة حدتها. ويجري إعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على نحو يتسق مع المنهجيات الدولية ونشرها في تقرير الإحصاءات المالية الدولية منذ أواخر عام ٢٠٠٦.

° قدم البنك المركزي العراقي البيانات وفقاً للنسق المتبع في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات وقامت إدارة الإحصاءات في الصندوق بتحويلها وفق النسق المتبع في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، بدءاً من عدد أغسطس ٢٠١٢ من تقرير "الإحصاءات المالية الدولية". وقام البنك المركزي العراقي بمراجعة البيانات المحوّلة قبل نشرها.

١٠- وقد أشارت بعثة المساعدة الفنية (الموفدة في فبراير ٢٠١٢) إلى استمرار المعوقات التي تعترض جودة البيانات نتيجة عدم قيام المؤسسات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بتقديم البيانات إلى البنك المركزي العراقي. وتتمثل ندرة البيانات بصفة خاصة في مجالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لمطابقة بيانات التدفقات والمراكز في إطار دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، وجدت البعثة أيضاً أن هناك بعض المشكلات المتعلقة بمطابقة البيانات، بما في ذلك حالات عدم اتساق في تبويب وقيد معاملات ومراكز استثمارات الحافظة. وللمساهمة في معالجة هذه المشكلات وغيرها قدمت البعثة عدة توصيات، منها توثيق التعاون بين الهيئات المعنية فيما يتعلق بإحصاءات الاستثمار المباشر؛ ومواءمة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مع متطلبات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

### إحصاءات التجارة الخارجية

١١- تتطوي بيانات التجارة الخارجية على مشكلات خطيرة تتعلق بالحدثة فضلاً على انخفاض مستوى جودتها. وهناك استمارة جمركية جديدة للواردات لكنها غير مستخدمة حالياً عند الحدود الجمركية نتيجة للوضع الأمني ونقص موارد دائرة الجمارك عند المنافذ الحدودية.

١٢- وتفرض مصادر البيانات قيوداً على تغطية واردات القطاع الخاص، فلا يتم رصد إلا السلع التي تسدد قيمتها عن طريق النظام المصرفي العراقي. ومن ثم فإن السلع المستوردة في إطار ترتيبات دفع خارجية (مثل الواردات لصالح مشروعات الاستثمار المباشر) لا تقيد في ميزان المدفوعات. وتستبعد المنطقة الشمالية في البلاد (كردستان) من نطاق تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ولا توجد تقديرات لبيانات التهريب.

١٣- وتتاح بيانات الصادرات من قطاع النفط عن طريق قسم إحصاءات ميزان المدفوعات في البنك المركزي العراقي. أما بيانات الصادرات غير النفطية، التي تبلغ ما يعادل ٣-٥% من مجموع الصادرات فيجري إعدادها على أساس المعلومات الواردة في استمارة التصدير الجمركية. وتبلغ بيانات الصادرات غير النفطية إلى البنك المركزي العراقي على أساس شهري لأغراض مضاهاة البيانات.

### إحصاءات مالية الحكومة

١٤- رغم صعوبة الوضع الأمني الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على إعداد البيانات وتحليلها، فقد كان توفير بيانات المالية العامة لأغراض مراقبة البرامج مُرضياً. وهناك حالات تأخر في تقديم البيانات تحدث على فترات متباعدة، ولا تزال تغطية إقليم كردستان ضئيلة. غير أن السلطات تتخذ حالياً التدابير اللازمة لمعالجة هذه العيوب.

١٥- وفي فبراير ٢٠٠٥ قامت بعثة إدارة الإحصاءات - بالاشتراك مع بعثة موازية مشتركة من إدارة شؤون المالية العامة والبنك الدولي - بمناقشة خطة عمل تهدف إلى بناء عملية إبلاغ البيانات كجزء لا يتجزأ من عملية إعادة تأهيل رئيسية لنظام معلومات الموازنة والحسابات وإدارة المالية العامة. وحددت البعثة قضايا مؤسسية وفنية وقضايا تتعلق بالموارد والتنسيق سيتعين معالجتها قبل إعداد إحصاءات مالية الحكومة. وتشمل هذه القضايا إنشاء مديرية عامة تعنى بالمالية العامة الكلية وتضطلع بمسؤولية إعداد ونشر البيانات الإحصائية عن المالية العامة، وتنفيذ عملية التبويب لمطابقة تبويب دليل الحسابات والموازنة حسب نسق *دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2001)* (وهو من المجالات التي أُحرز فيها تقدم كبير)، وإعداد تقديرات أولية للبيانات المتسقة مع إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الحكومة العامة على أساس بذل قصارى الجهد. وقد أنشأت وزارة المالية أيضاً وحدة تعنى بالدين بدعم من استشاريين خارجيين. ولا يقوم العراق بإبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة لنشرها في *الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY)* أو تقرير الإحصاءات المالية الدولية. ولا يتجاوز ما تنشره الحكومة حالياً عن إحصاءات المالية العامة ذلك الموجز عن تقديرات ونتائج موازنة الحكومة المركزية.



صندوق النقد الدولي  
700 19<sup>th</sup> Street, NW  
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 13/58  
للنشر الفوري  
٢١ مايو ٢٠١٣

### المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ مع العراق

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٣ مايو ٢٠١٣ مشاورات المادة الرابعة مع العراق<sup>١</sup>.

#### خلفية

يمتلك العراق ثروة نفطية طائلة، لكن اقتصاده يعاني من ضعف هيكل حاد، مثل صغر حجم القطاع غير النفطي، ودور الحكومة المسيطر في جميع مجالات الاقتصاد، وضعف بيئة الأعمال. ورغم ذلك، وفي ظل الصعوبة البالغة في البيئة الأمنية والسياسية، حقق العراق ارتفاعا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي وصل إلى ٦٣٠٠ دولار في ٢٠١٢ مقابل ١٣٠٠ دولار في ٢٠٠٤، وهو ما يرجع بصورة جزئية إلى ارتفاع إنتاج النفط منذ عام ٢٠٠٣. وأثناء هذه الفترة، كان لارتباط صندوق النقد الدولي ببرنامج مع العراق دور في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي - على الرغم من أن التقدم في إجراء الإصلاحات الهيكلية وتوفير فرص العمل كان متباينا.

وكانت التطورات الاقتصادية الكلية في الفترة الأخيرة إيجابية بوجه عام. وبلغ النمو الاقتصادي ٨,٤% في ٢٠١٢ ويتوقع ارتفاعه إلى ٩% في ٢٠١٣ مع ارتفاع إنتاج النفط إلى ٣,٣ مليون برميل يوميا. وتراجع التضخم من ٦% تقريبا في نهاية ٢٠١١ إلى ٣,٦% في نهاية العام الماضي، ويتوقع ارتفاعه بدرجة طفيفة في عام ٢٠١٣. وارتفعت الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي إلى ٧٠ مليار دولار في نهاية ٢٠١٢ مقابل ٦١ مليار دولار في نهاية ٢٠١١، كذلك ارتفعت احتياطيات المالية العامة المُحتفظ بها في صندوق تنمية العراق إلى ١٨ مليار دولار مقابل ١٦,٥ مليار دولار.

<sup>١</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا بشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>

وبفضل ارتفاع الإيرادات النفطية إلى مستويات فاقت التوقعات والقصور في تنفيذ الموازنة الاستثمارية، بلغت فوائض المالية العامة حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١ و٤% في ٢٠١٢. ومع هذا، ففي ظل بلوغ سعر النفط التعادلي حوالي ١٠٠ دولار، يظل أداء المالية العامة شديد التعرض لصدمات الإيرادات النفطية - إما من تراجع أسعار النفط أو بسبب نقص الصادرات. وإضافة إلى ذلك، أُصيب الانضباط المالي بالضعف خلال العامين الماضيين في ظل ضعف تخطيط الموازنة وتنفيذها، وارتفاع الإنفاق خارج الموازنة، وانخفاض معدلات تنفيذ الاستثمارات. وتتضمن موازنة ٢٠١٣ التزامات كبيرة غير ممولّة، وتتطوي على مخاطر مالية متزايدة، بما فيها احتمال نضوب احتياطيّات المالية العامة في حالة التنفيذ الكامل للموازنة.

وتوفر سياسة الربط الواقعي بالدولار الأمريكي ركيزة اسمية رئيسية للاقتصاد، وظل سعر الصرف الاسمي في السوق الرسمية مستقرًا منذ عام ٢٠١٠. ومع ذلك، عمدت السلطات منذ أواخر عام ٢٠١١ إلى إنفاذ القيود القائمة على الصرف وفرضت قيودًا جديدة كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الأموال والتدفقات الخارجة غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بتزايد الطلب على العملة الأجنبية. ونتيجة لذلك، بدأ الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية يتصاعد - وكان حتى ذلك الوقت أقل من ٢% - فتجاوز ٩% في مايو ٢٠١٣.

وعلى المدى المتوسط، سنظل الآفاق الاقتصادية الكلية في العراق مدفوعة بتطورات قطاع النفط. ويتوقع خبراء الصندوق ارتفاع إنتاج النفط تدريجياً بنحو ٤٠٠-٥٠٠ ألف برميل يومياً في السنة، ليصل إلى ٥,٧ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٨. وبوجه عام، من المتوقع أن يظل معدل النمو أعلى من ٨% وأن يكون التضخم في حدود ٥-٦% على المدى المتوسط.

ولا تزال المخاطر التي تكتنف الآفاق الاقتصادية الكلية عالية، وتشمل (أ) ضعف تنفيذ السياسات لا سيما في مجال المالية العامة، و(ب) ازدياد تدهور الوضع السياسي والأمني، و(ج) تراجع أسعار النفط العالمية بمعدلات أعلى من المتوقع، و(د) التأخر في تطوير حقول النفط وطاقات تصدير النفط في العراق، ربما نتيجة للقضايا الأمنية، ولكنه يرجع أيضاً إلى عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية النفطية. ويُمكن أن تُترجم هذه المخاطر إلى انخفاض إيرادات النفط، وتدهور وضع المالية العامة، وإلى ضغوط لاستخدام احتياطيّات البنك المركزي العراقي في أغراض المالية العامة، وارتفاع التضخم.

### تقييم المجلس التنفيذي

أثنى المديرون التنفيذيون على السلطات لحفاظها على استقرار الاقتصاد الكلي في ظل صعوبة البيئة الأمنية والسياسية. وبينما لا تزال المخاطر مرتفعة، لأسباب منها تقلب أسعار النفط، فقد أكدوا الحاجة إلى بناء هوامش وقائية في المالية العامة وزيادة تعزيز الإطار المؤسسي. وحثوا السلطات على تعجيل وتيرة الإصلاحات لتنمية القطاع الخاص غير النفطي من أجل المساعدة على توفير فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع.

وأكد المديرون ضرورة تطبيق سياسات مالية قابلة للاستمرار ومعالجة المخاطر الناجمة عن تقلب إيرادات النفط. ويتعين ترشيد الإنفاق الجاري - بما في ذلك الإنفاق على التوظيف في القطاع العام، ودعم الطاقة، ونظام التوزيع

العام"، والتحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة - من أجل إيجاد حيز لأولويات الإنفاق الاجتماعي والاستثمار العام وتكوين هوامش وقائية. وتُعلّق أهمية حاسمة أيضا على تعزيز الإدارة المالية العامة وتجنب العمليات شبه المالية التي تجرّها البنوك المملوكة للدولة. وقال المديرين إن القواعد المالية من شأنها أن توفر إطارا لسياسة المالية العامة على المدى المتوسط.

وأيد المديرين هدف البنك المركزي العراقي المتمثل في تحرير سوق الصرف الأجنبي والخطوات التي أُتخذت مؤخرا لتبسيط القواعد المنظمة للسوق. ويتعين اتخاذ مزيد من التدابير من أجل التحرير الكامل لعرض النقد الأجنبي بهدف تخفيض فروق أسعار الصرف، والقضاء على التشوهات، والامتثال لأحكام المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. وأعرب المديرين عن رأيهم أن تعزيز إطار "مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب"، بما يتسق مع توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومعايير فرقة العمل للإجراءات المالية، سيكون أكثر فعالية في كبح غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمقارنة مع فرض قيود على النقد الأجنبي.

واتفق المديرين على أن استقرار سعر الصرف، مدعوما بارتفاع مستوى الاحتياطيات الأجنبية، يوفر ركيزة قيّمة في ظل أجواء عدم اليقين. واتفقوا على أن البنين ذوي المستويين الذي يتألف من الإدارة الاحترازية لاحتياطيات البنك المركزي العراقي واستخدام صندوق تنمية العراق باعتباره صندوق ضبط إيرادات النفط بحكم الواقع هو بنين ملائم. وحثوا السلطات على مواصلة الاعتماد على صندوق تنمية العراق للمساعدة على استقرار الإنفاق الحكومي وضمان شفافية الإيرادات النفطية.

وألقى المديرين الضوء على أهمية استقرار القطاع المالي من أجل تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، وأعربوا عن شعورهم بالارتياح إزاء التقدم في الآونة الأخيرة نحو تقوية الرقابة المصرفية وإعادة هيكلة مصرف الرشيد ومصرف الرافدين. وحثوا السلطات على ضمان تحقيق تكافؤ الفرص لكل من البنوك العامة والخاصة من خلال إتاحة المجال أمام البنوك الخاصة لتنفيذ معاملات ذات صلة بأعمال الحكومة.

وبصورة أعم، أكد المديرين أن دعم النمو في القطاع الخاص غير النفطي يقتضي تحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز عمليات تقديم الخدمات العامة. ومن شأن توخي الحكمة في استخدام الثروة النفطية للبلاد أن يساعد على التصدي لهذه التحديات الملحة. كذلك فإن تحسين قدرة السلطات على تنفيذ الإصلاحات يكتسب أهمية بالغة.

**نشرات المعلومات المعممة** هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد عضو، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان الأعضاء ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.



العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٠ - ٢٠١٣				
(حصة المئوية في الصندوق: ١١٨٨,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)				
(السكان: ٣١,٧ مليون نسمة، ٢٠١٠)				
(معدل الفقر: ٢٢,٩%؛ ٢٠٠٧)				
(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
توقعات	بيانات أولية	فعلية	فعلية	
<b>النمو الاقتصادي والأسعار</b>				
٩,٠	٨,٤	٨,٦	٥,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
٦,٠	٦,٣	٥,٧	٩,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)
٦٧٠,٨	٦٣٠,٥	٥٥٢,٩	٤٢٧,٨	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)
٢٣٣,٣	٢١٢,٥	١٨٠,٦	١٣٥,٥	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣,٣٣	٢,٩٥	٢,٦٥	٢,٣٨	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
٢,٧٠	٢,٤٢	٢,١٧	١,٩١	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)
١٠٢,٦	١٠٦,٧	١٠٣,٦	٧٤,٢	أسعار تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل)
٥,٠	٣,٦	٦,٠	٣,٣	تضخم أسعار المستهلك (التغير %؛ نهاية الفترة)
٤,٣	٦,١	٥,٦	٢,٤	تضخم أسعار المستهلك (التغير %؛ المتوسط)
٥,٠	٤,٢	٧,٠	٣,٣	تضخم الأسعار الأساسي (التغير %؛ نهاية الفترة)
( % من إجمالي الناتج المحلي)				
<b>الخصائص القومية</b>				
٢١,١	٢٠,٣	١٩,٣	٢١,٤	إجمالي الاستثمار المحلي
١٤,٧	١٣,٥	١٣,٠	١٥,٢	منه: عام
٧٣,٢	٧٠,٨	٦٦,٩	٧٧,٩	إجمالي الاستهلاك المحلي
٢١,٦	٢١,٣	٢١,٧	٢٥,٢	منه: عام
٢٤,٩	٢٧,٣	٣١,٨	٢٤,٤	إجمالي المدخرات الوطنية
١٧,١	١٨,١	١٧,٧	١٠,٨	منه: عام
٣,٨	٧,٠	١٢,٥	٣,٠	رصيد الادخار - الاستثمار
( % من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
<b>المالية العامة</b>				
٤٦,٤	٤٨,٢	٤٩,٥	٤٦,٤	الإيرادات والمنح الحكومية
٤٤,٤	٤٤,٦	٤٦,٠	٤٠,٠	إيرادات الحكومة من النفط
٢,٠	٤,١	٢,٥	٣,٥	إيرادات الحكومة غير النفطية
٠,٠	٠,٠	١,٠	٢,٩	المنح
٤٤,٨	٤٤,١	٤٤,٦	٥٠,٧	الإنتفاق، منه:
٣٠,١	٣٠,٦	٣١,٦	٣٥,٥	الإنتفاق الجاري
١٤,٧	١٣,٥	١٣,٠	١٥,٢	الإنتفاق الرأسمالي
٢,٣	٤,٥	٥,٦	٣,٨-	رصيد المالية العامة الأولى
١,٦	٤,١	٤,٩	٤,٣-	رصيد المالية العامة الكلية (بما في ذلك المنح)
٧٣,٦-	٧٣,١-	٤٨,٦-	٧٦,٠-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
<b>بنود للتذكرة:</b>				
٢,٠	٢,٣	١,٩	١,٨	الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)
١٨,٩	١٨,١	١٦,٥	٧,٤	صندوق تنمية العراق (بمليارات الدولارات الأمريكية؛ نهاية الفترة) <sup>١</sup>
٤٠,٤	٧٤,١	٧٣,٤	٧٠,٨	إجمالي الدين الحكومي (بمليارات الدولارات الأمريكية؛ نهاية الفترة) <sup>٢</sup>
٢٧,٨	٦٠,٢	٦١,٠	٦٠,٩	منه الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية؛ نهاية الفترة)
( %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
<b>المؤشرات النقدية</b>				
٧,٧	٩,٢	٩,٩	١٥,٢	نمو الاحتياطي النقدي
١٣,٨	٤,١	٣٨,٠	١٤,٨	نمو النقود بمعناها الواسع
	٦,٠	٦,٠	٦,٠	سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)
( % من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
<b>القطاع الخارجي</b>				
٣,٨	٧,٠	١٢,٥	٣,٠	الحساب الجاري
١٢,٤	١٤,٨	١٨,٨	٦,٦	الميزان التجاري
٤٣,٥	٤٤,٣	٤٤,١	٣٧,٩	صادرات السلع
٣١,١-	٢٩,٥-	٢٥,٣-	٣١,٣-	واردات السلع
٤,٦	٥,١	١,٠	١,٧	الميزان الخارجي الكلي
٨٠,١	٧٠,٣	٦١,١	٥٠,٦	إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٩,٧	٩,٣	٩,٥	١٠,٦	على أساس شهور الواردات من السلع والخدمات
-	١١٦٦	١١٧٠	١١٧٠	سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار الأمريكي؛ متوسط الفترة)
-	٥,٧	٤,٧	١,٣	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.				
<sup>١</sup> ماعدا حساب ضمان مُحفظ به في الخارج لشراء المعدات العسكرية.				
<sup>٢</sup> مع افتراض قيام الدائنين الرسميين من خارج "نادي باريس" بتخفيض الدين في ٢٠١٣، مقارنة بالاتفاق مع أعضاء نادي باريس.				

## بيان الدكتور عبد الشكور شعلان المدير التنفيذي الممثل للعراق

١٣ مايو ٢٠١٣

### خلفية

١- نيابة عن السلطات العراقية، أود أن أتقدم بالشكر إلى خبراء صندوق النقد الدولي على مشاركتهم وعلى المناقشات البناءة التي دارت في إطار مشاورات المادة الرابعة. وتنتظر السلطات العراقية بعين التقدير البالغ إلى آراء الصندوق حول السياسات الاقتصادية في العراق وتقدر المساعدة الفنية القيمة التي تتلقاها من خبرائه لدعم جهودها في تحقيق الاستقرار والإصلاح.

٢- وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التي تتسم بها الأوضاع الأمنية والسياسية، كان الأداء الاقتصادي للعراق قويا على مدى العامين الماضيين. وارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من ٨% انعكاسا لزيادة إنتاج النفط وقوة نمو الاقتصاد غير النفطي. وظل معدل التضخم منخفضا. وسجل رصيد المالية العامة فوائض كما تراكمت احتياطات خارجية كبيرة.

٣- وعلى الرغم من هذه التطورات المواتية وتوقعات استمرار النمو بمعدلات مرتفعة في الأجل المتوسط-مدفوعا بالتطورات التي يشهدها قطاع النفط - لا يزال الاقتصاد العراقي يواجه تحديات ومخاطر مختلفة تشمل بصفة أساسية تدهور الوضع السياسي والأمني، وتقلب أسعار النفط، وأوجه القصور في القدرات الإدارية.

### سياسات وإصلاحات المالية العامة

٤- تخطط السلطات العراقية لضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٣ على نحو أكثر تدرجا مقارنة بالعامين السابقين، بينما تشير التقديرات إلى بلوغ فائض المالية العامة ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي. وتعترم السلطات أيضا وضع برنامج لاستراتيجية المالية العامة على المدى المتوسط يغطي أكثر من ثلاث سنوات. وفي ظل ارتفاع إيرادات النفط، تتصاعد الضغوط السياسية لزيادة الإنفاق الجاري. وفي مارس ٢٠١٣، اعتمد مجلس النواب موازنة نهائية تتضمن التزامات غير ممولة، ولكنها تتطوي على معدل عجز أقل من معدلات بعض السنوات السابقة. وبينما تقر

الحكومة بالحاجة إلى إعادة توزيع جزء من الثروة النفطية بين السكان، فإنها تدرك أيضا وجود قيود تمويلية وتعي أهمية الحفاظ على الهوامش الوقائية على مستوى المالية العامة. وبناء على ذلك، سيهدف التنفيذ الفعلي للموازنة إلى تلبية أولويات الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، مع الحفاظ على الهوامش الوقائية في المالية العامة.

٥- وبصفة خاصة، تعتزم الحكومة الحد من نمو الإنفاق على الدعم المقدم لمنتجي الطاقة، وترشيد التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة، وإلى "نظام التوزيع العام" الشامل، واحتواء ارتفاع معدل التوظيف في القطاع العام. ومن شأن هذه التدابير أن تسهم في الحفاظ على الهوامش الوقائية على مستوى المالية العامة المُحْتَفَظ بها في صندوق تنمية العراق بمقدار يغطي الرواتب ومعاشات التقاعد لمدة تقرب من ستة أشهر. وستتيح هذا التدبير تنفيذ مشروعات الاستثمار في قطاع النفط بصورة كاملة، بينما تحافظ على ثبات الإنفاق الرأسمالي في القطاع غير النفطي بالقيم الاسمية بما يتماشى مع القدرات التنفيذية المتاحة.

#### سياسة المالية العامة والسياسة النقدية

٦- تتفق السلطات مع رأي خبراء الصندوق بأن استقرار سعر الصرف وفر رכיصة قيمة لتوقعات التضخم في ظل بيئة من عدم اليقين. وتعتزم السلطات الحفاظ على استقرار سعر الصرف في المستقبل القريب.

٧- وبدأ البنك المركزي العراقي في عام ٢٠١١ يضع حدا لعرض العملة الأجنبية من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولتحقيق هذا الهدف، قام البنك بإنفاذ القيود التي كانت قائمة آنذاك على الصرف وفرض قيودا جديدة. ونظرا لأن البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للأموال بالنسبة لسوق الصرف الأجنبي، أدت تعليمات مزادات العملة الأجنبية إلى اتساع الفرق بين سعري الصرف الأجنبي في السوق الرسمية والسوق الموازية. وفي ظل عدم توافر القدرة الكافية لدى القطاع المالي على تنفيذ التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يرى البنك المركزي العراقي ضرورة تقييد عرض العملة الأجنبية لكبح الاستخدام غير المشروع للصرف الأجنبي.

٨- ويلتزم البنك المركزي العراقي بتحرير سوق الصرف الأجنبي بالتدريج مع تطور القدرة على منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واتخذ البنك في الآونة الأخيرة خطوات لتبسيط القواعد المنظمة لسوق الصرف الأجنبي مما أدى إلى إلغاء كثير من القيود على الصرف. كذلك يعمل البنك المركزي العراقي بالتعاون الوثيق مع خبراء صندوق النقد الدولي من أجل الامتثال لأحكام المادة الثامنة في اتفاقية تأسيس الصندوق، وكذلك إلغاء القيود المتبقية على الصرف وممارسات أسعار الصرف المتعددة.

## الإصلاحات الهيكلية

٩- تباطأ التقدم في إجراء الإصلاحات الهيكلية نتيجة لأوجه القصور المستمرة في القدرات المتاحة، والتي تقاومت بسبب صعوبة الوضع السياسي والأمني. ومع ذلك، فقد أُحرز تطور في مجال الإدارة المالية العامة مع اعتماد دليل حسابات للحكومة. وأكدت السلطات أيضا التزامها باعتماد حساب الخزانة الواحد. وستواصل بذل جهودها من أجل تنفيذ "النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية" على نحو تام، مما سيسهم في تحسين عمليات إعداد الموازنة، وتنفيذ الموازنة، وتعزيز ضوابط الإنفاق، وإدارة الدين، وإبلاغ بيانات المالية العامة. وبالنسبة لإصلاحات القطاع المصرفي، تم اتخاذ تدابير فعالة لتنقية الميزانيتين العموميتين لأكبر مصرفين تملكهما الدولة، وهما الرافدين والرشيد، من موروثاتهما من الدين الخارجي، والخسائر ذات الصلة بالحرب، وخسائر التقييم، والتكاليف المصاحبة لإصدار عملة عراقية جديدة. ويحقق العراق تقدما متواصلا نحو تحسين الشفافية في القطاع النفطي حيث حصل على العضوية الكاملة في "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية" في ديسمبر ٢٠١٢.

١٠- وتنتظر السلطات بعين التقدير إلى عمل خبراء الصندوق المعني بخيارات صندوق الثروة السيادية، وتتفق مع رأي الخبراء بأن صندوق تنمية العراق هو مؤسسة مالية عامة ناجحة وتتسم بالشفافية، ساعدت العراق على تخفيف آثار الصدمات السلبية لأسعار النفط. وترى أن صندوق تنمية العراق ظل يعمل باعتباره صندوق ضبط إيرادات النفط بحكم الواقع، فتمكنت الحكومة من تكوين الاحتياطيات بفضل قوة أداء المالية العامة في سنوات الانتعاش، ومن خلال تمويل النفقات في حالة قصور الإيرادات النفطية.

١١- ويشير خبراء الصندوق إلى أن آفاق النمو مرهونة بتنفيذ مزيج سياسات تتسم بالحرص، وتعزيز الخدمات المقدمة، وإعادة بناء البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال. وتتفق السلطات تماما مع هذا التقييم، وتدرك أن تشجيع القطاع الخاص غير النفطي يكتسب أهمية بالغة نظرا لأن نموذج التوظيف القائم على القطاع العام بصدد بلوغ حدوده القصوى. وفي إطار سعي وزارة التخطيط لمعالجة احتياجات النمو والتنمية في العراق، قامت بإعداد خطة التنمية الوطنية الخمسية بعد عملية مشاورات مكثفة. ويُجري مجلس الوزراء في الوقت الراهن مناقشات حول هذه الخطة.